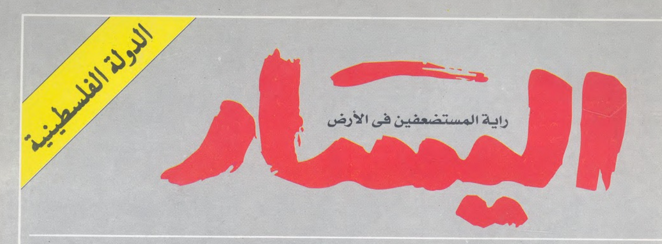


اليســار/ العــدد ١١٠ / أبريل ١٩٩٩/ ذو الحــجــة ١٤١٩هـ / الثــمــن : ٣ جنيــهــات



الجديد فى أزمة أحزاب المعارضة

المساعدات الأمريكية قناع بملامح إنسانية لوجه قبيح للسياسة الخارجية

الوزير الاسرائيلى.. اللص

التأسلم السياسى كمدخل للارهاب

الدولة الرخوة وأزمة السينما المصرية

توشكى ..بين امكانيات التحقق ومصاعب الواقع

الضربة الأمريكية ليوغسلافيا.. واحتمال تكرارها فى بلاد عربية

إهـــــداء ٢٠٠٨

الدكتور / محمد عبد القادر محمود

جمهورية مصر العربية

في هذا العـــدد

** لليسار در
تطلع للمستقبل ٤
** موقفنا
الضربة الأمريكية ليوغسلافيا واحتمال تكرارها فى بلاد عربية.........**حسين عبد الرازق** ٥
* ورقة وقلم:
الوطن .. وحيدا !... **أحمد الخميسى** ٨
** الدولة الفلسطينية
.... **فؤاد رزق - صخر حبش - د. حيدر عبد الشافى**
عبد الرحيم ملوح - قيس عبد الكريم - صالح رأفت
سمير غوشه - عبد الله حورانى ٩
** مصر
- قبل أن يصبح الحلم كابوسا (توشكى).. ١٧
- حول تقرير الشورى عن التسويق الزراعى.............. **عريان نصيف** ٢٥
- الجديد فى أزمة أحزاب المعارضة .... **عبد الغفار شكر** ٢٨
- الحوافز الضريبية بين الموظفين ورجال الأعمال .... **أحمد صالح الصعيدى** ٣٠
-**نحو المواطنة:** المواطنة حق لمن لايملك........................... **سمير مرقص** ٣٢
هموم: المرأة والعولمة... **د. أحمد محمد صالح** ٣٣
** العرب
- رسالة بيروت: المؤتمر القومى العربى التاسع .... **فريدة النقاش** ٣٥
رسالة القدس:ازدواجية فى المعايير وتداخل فى المهام.............. **حنا عميرة** ٤٠
رسالة حيفا: الوزير الإسرائيلى اللص............................... **نظير مجلى** ٤١
-رسالة دمشق: ترقب وتساؤلات فى سورية.......................... **حسين العودات** ٤٣
- الجزائر: سبع سنين " بركات"..................................... **أحمد عبد الغنى** ٤٤
- رسالة عمان : شبح المياه يتربص بالحكومة......................... **صلاح يوسف** ٤٧
- رسالة العراق: معاناة الشعب ومأزق الحكم .... **غسان عبد الحميد** ٤٩
** العالم
- برنامج المساعدات الأمريكية للعالم النامى......................... **سمير كرم** ٥٢
- بريماكوف نصف عام من الحكم .... **أحمد الخميسى** ٥٦
- العمر القصير للطريق الثالث فى ألمانيا............................. **نبيل يعقوب** ٥٨
- أزمة الصحافة الاشتراكية(لومانيتيه)... ٦١
** كتب
الغرب والشرق الأوسط .... **عمرو كمال حموده** ٦٢
** فكر
المثقف بين القتل والانتحار.. **أيمن عبد الرسول** ٦٤
** محاولات
التأسلم السياسى كمدخل للارهاب............................... **د. رفعت السعيد** ٦٥
** رحيق السنين
حروب منسية .... **د. سمير حنا صادق** ٦٦
* مداخلات
رد على أحمد بهاء شعبان.. **صلاح عدلى** ٦٨
* فن
الدولة الرخوة وأزمة السينما المصرية.............................. **د.أحمد يوسف** ٧١
** مشاغبات
مناورات بغداد وحكمة طرابلس.................................. **صلاح عيسى** ٧٤

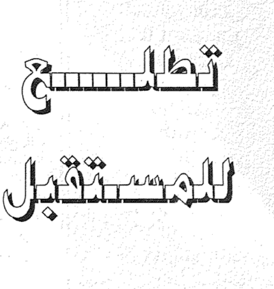
رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الغنى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير:١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX : 5786298

للسار در





.. ولم نفقد الأمل بعد . صحيح أن هذا العدد تأخر عن الصدور فى اليوم الأول من شهر أبريل - كما حدث فى العدد الماضى - ولكنه صدر فى النهاية ، وحققنا نصرا جزئيا صغيرا، فلم تعلن اليسار التوقف النهائى عن الصدور . وسنواصل العند والتحدى مراهنين على القراء والأصدقاء ، وعلى أن« **اليسار**» المصرى والعربى لم يرفع الراية البيضاء بعد وأنه قادر على دعم مجلته الشهرية الوحيدة التى تصدر فى مصر ، وتفتح الأبواب لكل الأراء والاجتهادات بلا تفرقة.

أن ميزانيتنا بعد هذا العدد(صفر) ، ولكن ثقتنا فى المستقبل كبيرة . ودعوتنا للقادرين فى صفوف اليسار أن يسارعوا بدعمنا كما وعدوا عندما اضطررنا للتوقف عام ١٩٩٦ وإننا لمنتظرون.

وسيلاحظ القراء أن الغلاف الأخير لهذا العدد تحتله رسوم جميلة مشرقة للفنان الكبير " **بهجت عثمان**" الذى هجر الكاريكاتير السياسى والاجتماعى ليرسم للأطفال ويدافع عن النساء ، مراهنا على الأجيال الجديدة ، " وبعد غد أفضل" كما يقول.

وقد اخترنا أن نزين غلافنا بهذه الرسوم لأهميتها (وقد طبعت على أوراق نتيجة وزعتها " مركز التنمية والنشاطات السكانية - سيدبا"، وأيضا مشاركة منا فى الدعاء **لبهجت عثمان** بالشفاء حيث يعالج فى الخارج من مشكلة أصابت عيناه وهددت بحرماننا من فنه الجميل والأصيل .

ورغم المصاعب والمشاكل التى تواجهنا فقد حرصنا أن تظل اليسار فى نفس المستوى الذى اعتاده القارئ.

وربما يكون الهم العربى غالبا على مواد هذا العدد . فهناك ملف عن الأراء المختلفة حول الدولة الفلسطينية وست رسائل من عواصم عربية **(بيروت - دمشق - عمان - بغداد - القدس وحيفا)** وموضوع عن **الجزائر**.

وفى الجزء الخاص بمصر احتل تحقيق " **توشكى**" الجزء الأكبر . فمازال هذا المشروع الكبير الخطير يحيطه الغموض وتتعدد حوله الأراء . ومازالت الحكومة تصر على الادلاء ببيانات غير صحيحة ، واتهام كل صاحب رأى مخالف ومحاربته . ونحاول فى هذه التحقيق إثارة الحقائق والتساؤلات الضرورية - لعل وعسى وهناك أيضا قضايا الزراعة ، والأحزاب ، والضرائب ، وحقوق المواطنة ، والمرأة.

ويغيب هذا العدد " يمين * شمال" رغم أنه سلم فى موعده وجمع وكان جاهزا للطبع ، ولكننا اضطررنا لتأجيله لكثرة المواد.

كما يغيب للمرة الثالثة على التوالى باب " اسلام لاكهانة" . وقد نسينا فى ظل الأزمة التى أحاطت باليسار أن نفسر للقارئ سر هذا الغياب . فقد هاجم المرض أستاذنا وشيخنا **خليل عبد الكريم** .ومن كل قلوبنا ندعو له بالشفاء والعودة إلى قراءه الذين اشتاقوا لضرباته الموجعة للذين يتاجرون بالدين.

فى النهاية نقول للجميع كل عام وأنتم بخير . فمنذ أيام احتفلنا بعيد الأضحى المبارك . وبعد أيام نحتفل بعيد القيامة المجيد ، وشم النسيم.

وتهنئة خاصة لأعضاء وقيادات حزب التجمع . ففى ١٠ أبريل الحالى يكمل الحزب ٢٣ عاما من النضال والنجاحات والهزائم .. ومازال العمل من أجل الاشتراكية والحرية والوحدة متواصلا.

اليسار

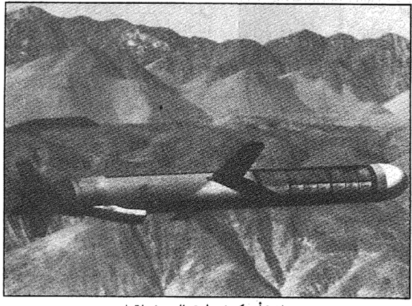
موقفنا

الضربة الأمريكية ليوغسلافيا واحتمال تكرارها فى بلاد عربية

الحرب التى تشهدها أوروبا منذ ٢٤ مارس ١٩٩٩، والتى تمثلت فى توجيه حلف شمال الأطلنطى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضربات جوية وإطلاق صواريخ من البحر ضد الاتحاد اليوغوسلافى الذى يضم **جمهورية صربيا (بما فيها كوسوفو) وجمهورية الجبل الأسود** ،وما سبقها من حروب- غير معلنة- ضد **البان كوسوفو**، ارتكب خلالها **«الصرب»** وحكومة بلجراد عمليات إبادة وقتل وحرق وتشريد وتهجير إجبارى، بلغت قمتها فى مجزرة **«راتشاك»** فى يناير الماضى.. هى حرب قذرة بكل معنى الكلمة ،ولابد من إدانة كل أطرافها بلا استثناء ،حتى وإن اختلف حجم الجرم الذى ارتكبته -وما يزال- كل طرف من أطراف الصراع.

لقد بدأت المأساة مع تفكك الاتحاد السوفيتى وانهياره فى ظل **«جورباتشوف»** وسقوط الأنظمة الحاكمة فى دول **حلف وارسو** السابق، وتواصلت بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى ،وما أصاب «روسيا» فى ظل **يلتسين** من ضعف ووهن وخضوع ذليل للولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرأسمالى.

فالزعيم الشيوعى السابق **«سلوبودان ميلو سيفتش»** تحول إلى «قومى» متعصب يسعى لفرض القومية الصربية على كل يوغوسلافيا بما فيها **من صرب وكروات وألبان .. ومسلمين ومسيحيين أرثوذكس وكاثوليك** .. إلخ . وهو ما أدى إلى خروج **سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك** -ومن قبلهم مقدونيا-من الاتحاد اليوغوسلافى ، وإن احتفظ الصرب بجمهورية لهم فى البوسنة طبقا لاتفاقيات دايتون (نوفمبر ١٩٩٥) .. وأخيرا جاء الدور على اقليم كوسوفو والذى



صاروخ أمريكى فى طريقه إلى يوغسلافيا

تسكنه غالبية من أصل البانى (مسلمين) تصل إلى ٩٠٪ من السكان.

لقد كانت **«كوسوفو»** الشاهد على نهاية سيطرة الصرب على المنطقة والتى بدأت فى القرن الثانى عشر وبلغت ذروتها عام ١٣٤٦ فى ظل الملك **«دوشان»** الذى أعلن نفسه قيصرا وجعل **مدينة بريزين الواقعة غرب بريشتينا (العاصمة الحالية لكوسوفو)** عاصمة له. ولكن سرعان ما اصطدم الصرب بقوة الدولة العثمانية (التركية) فى البلقان ، وشهدت كوسوفو نهاية الحكم الصربى فى ٢٨ يونيه ١٣٨٩ فى معركة قتل فيها قائد الجيش الصربى . وخلّصت هذه المعركة الالبان من حكم الصرب فدخلوا إلى الاسلام وأصبحوا جنودا فى الدولة العثمانية وتمتعت كوسوفو بالاستقلال حتى عام ١٩١٢ .وفى عام

حسين عبد الرازق

١٩١٣ وبعد هزيمة العثمانيين «وإنسحابهم من أوروبا قرر **مؤتمر «لندن»** تقسيم الأراضى ذات الأغلبية المسلمة إلى قسمين أحدهما **دولة البانيا** والآخر اقليم كوسوفو الذى أهدى إلى مملكة صربيا » .ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الصراعات بين **البان كوسوفو** والصرب ،حتى بعد استقلال يوغوسلافيا فى عهد الرئيس الراحل **«جوزيف تيتو»** إلى أن صدر الدستور اليوغسلافى عام ١٩٧٤ » «وضمن الحكم الذاتى لاقليم كوسوفو بطريقة تتيح له المشاركة فى أجهزة الدولة والحزب أسوة ببقية الجمهوريات المكونة للاتحاد اليوغوسلافى فى ذلك الحين».

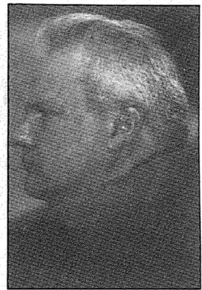
وكان من أول القرارات التى اتخذها **«ميلوسيفتش»** عام ١٩٨٩ هو إلغاء الحكم الذاتى فى«كوسوفو» وضمها إلى«صربيا» . **فكوسوفو تمثل من وجهة النظر الصربية «مهد القومية ومهد الاساطير والرموز والفخر الصربى التاريخى»** وتوجد بها أهم كنائسهم وآثارهم .وتعرضت كوسوفو خلال الفترة من

عام ١٩٩٠ وحتى الآن لعمليات قمع وإبادة وحرق للقرى وقتل واعتقالات ،وإلغاء حق التعليم بالالبانية فى الاقليم واغلاق للمدارس وتشريد للسكان الألبان ،خاصة بعد إجراء استفتاء شعبى مؤيد للاستقلال وانتخاب الالبان فى كوسوفو للكاتب **ابراهيم روجوفا** رئيسا للجمهورية عام ١٩٩٢ ، تم ظهور جيش تحرير كوسوفو عام ١٩٩٣ كتنظيم عسكرى سرى ، تم الاعلان عن وجوده فى ٢٦ يناير ١٩٩٨ .وتقدر مصادر أوروبية أن حوالى **٦٥٠ ألف من ألبان كوسوفو أضطروا إلى الهجرة من كوسوفو** (٤٠٠ ألف إلى البانيا و٢٥٠ ألف إلى مقدونيا) **حتى منتصف عام ١٩٩٨ نتيجة لعمليات الابادة والقمع الصربى،وقتل أكثر من ٣٠٠ البانى معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال، وفقد آلاف آخرون يرجح قتلهم، وتم تدمير ٢٠٠ قرية تدميرا كاملا و٤٥ ألف منزل ،وتشريد ٤٠٠ الف داخل الاقليم ،وخسائر مادية تزيد عن ١٠ مليار دولار.**

وقد فشلت كل الجهود الأوروبية -الأمريكية فى وضع نهاية للازمة فى كوسوفو. فوجود ١٢٨٠ مراقبا من **«منظمة الأمن والتعاون»** الأوروبية فى كوسوفو منذ أكتوبر الماضى لم يؤد إلى إنهاء الصراع الدموى فى الأقليم. ومحادثات **«رامبوييه»** إنتهت إلى قبول **ألبان كوسوفو** للاتفاق الذى صاغته الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلنطى الأوروبية، والذى يقضى بمنح اقليم كوسوفو حكما ذاتيا موسعا وانسحاب الجزء الأكبر من القوات الصربية من كوسوفو ،وانتشار قوات دولية (أطلنطية) في الاقاليم ،على أن يعاد النظر فى وضع الاقليم بعد ٣ سنوات . وقد قبل **«ميلو سيفتش»** الجانب السياسى من الاتفاق ورفض وجود أى قوات أجنبية . ولكنه عاد بعد موافقة ألبان كوسوفو ليسحب موافقته على الشق السياسى أيضا ،وتقدم بوفده بمذكرة من حوالى ٢٠ صفحة تتضمن تعديلات جوهرية لعديد من نقاط الاتفاق تتناول «صلاحيات برلمان الحكم الذاتى والسلطات القضائية وحجم قوات الشرطة والجيش الصربية فى الاقليم ومهماتها ، وهيمنة العرق الالبانى على الحكم الذاتى».

وأصبح واضحا اصرار الطرفين- الاطلنطى بزعامة الولايات المتحدة والصرب بقيادة **«ميلوسيفتش»** -على التصعيد والصدام.

فبادرت الدول الأوروبية بسحب فريق المراقبين من كوسوفو بمجرد إنهيار مباحثات «رامبوييه» فاتحة الباب أمام الصرب وجيش



ميلوسيفتش

تحرير كوسوفو لكى يستأنفا القتال بضراوة .وبالفعل سارعت بلجراد بحشد قوات عسكرية كبيرة فى كوسوفو وقرى الحدود مع البانيا ومقدونيا ، بلغت ٣٠ ألف جندى تابعين للجيش اليوغسلافى و٢٠ ألف شرطى من القوات الخاصة ،و٤٠ ألفا من عناصر الميلشيات والمتطوعين .وفرض هؤلاء على كوسوفو أسوأ الأوضاع منذ إنطلاق الأزمة فإندفعت القوات الصربية تمارس عمليات القمع والقتل والتخريب للقرى التى تسكنها الغالبية الالبانية.

وركزت الولايات المتحدة ودول أوروبا الاطلنطية على حشد الطائرات والسفن الحربية تمهيدا لبدء الحرب الجوية ضد يوغوسلافيا.

ورد الرئيس اليوغوسلافى على رسالة وزير خارجية بريطانيا وفرنسا- بصفتهما رئيس مفاوضات باريس قائلا.. «أما فى شأن تهديداتكم بتدخل حلف شمال الاطلسى عسكريا فلابد أن تشعر شعوبكم بالخجل والحياء. لانكم تعدون العدة لاستخدام القوة ضد شعب أوروبى صغير لأنه يدافع عن أرضه من الانفصالين ،وعن مواطنيه من الارهاب، وعن كرامته العريقة من الأوغاد الذين لا يعرفون ما هى الامجاد وأين تكمن الكرامة» . وهدد رئيس أركان القوات المسلحة اليوغوسلافية بأنه **«إذا أقدم الاطلنطى على قصف أهداف يوغوسلافية فإن القوات المسلحة ستقضى على ما لا يقل عن عشرة آلاف ارهابى البانى».**

وبدأت الطائرات الأمريكية وطائرات حلف الأطلنطى تحت قيادة الجنرال الأمريكى **«ويسلى كلارك»** توجيه ضرباتها مساء ٢٤

كلينتون

مارس، ليخوض حلف الأطلنطى أول حرب منذ إنشائه فى أبريل عام ١٩٤٩-فلم يدخل فى أى حرب خلال الحرب الباردة- وضد دولة لم تعتد عليه . وللمرة الأولى تشارك المانيا فى حرب منذ هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية. وللمرة الأولى أيضا تشارك فرنسا فى حرب أطلنطية كاملة. ..والهدف المعلن لهذه الحرب.. هو **وقف العمليات العسكرية فى اقليم كوسوفو واحتواء كارثة إنسانية وتقليص القدرات العسكرية للصرب ،والسماح بإنتشار قوات حلف الأطلنطى فى كوسوفو،وفرض خطة السلام «الدولية».**

ولكن الهدف الحقيقى شئ آخر تماما .فحلف الاطلنطى الذى خرج منتصرا من الحرب الباردة دون اطلاق رصاصة واحدة ،ونجح فى ضم **بولندا وجمهورية التشيك والمجر** إلى عضويته ،واندفاع دول أخرى من أوروبا الشرقية للانضمام إليه مثل بلغاريا وسلوفينيا وسلوفاكيا ورومانيا والبانيا يشرع فى عشية احتفاله فى واشنطون بالعيد الخمسين لتأسيسه، لاعتماد وتطبيق عقيدته الاستراتيجية الجديدة ،والتى تتناول تحديد التهديدات والتحديات الجديدة ،ومسرح العمليات والمهام المرتبطة بذلك . وأهم ملامح هذه العقيدة، اعتبارا **أن التهديدات للحلف تأتى من الدول (المارقة) والجماعات المتطرفة ،وحتى الافراد** ،خاصة إذا اقترن هذا التهديد ، بوجود أسلحة بيولوجية أو كيماوية .**ومسرح العمليات هو فى الأساس جنوب أوروبا -بما فى ذلك البلقان- وصولا إلى الضفة الاخرى من (الدول العربية والشرق الأوسط)** .والمهمات تتراوح بين «الاحتواء» و«الردع»

و«ضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل» .وتدخل قضايا حفظ السلام وضبط النزاعات العرقية والاغاثة فى صلب المهمات الجديدة.

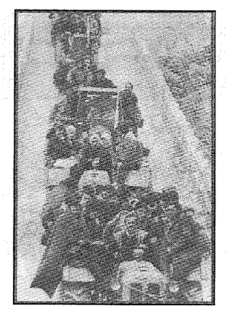
وتدخل قضية كوسوفو ويوغوسلافيا فى قلب هذه الاستراتيجية الجديدة .فيوغوسلافيا هى نموذج للدولة المارقــــة . ويريد حلف الأطلنطى -والولايات المتحدة تحديدا- **الاجهاز على يوغوسلافيا لترتيب الأوضاع فى كل أوروبا الشرقية بشكل ينسجم أكثر مع مصالحه الآنية والبعيدة .فيوغوسلافيا ما زالت بعيدة عن السياسات الاطلنطية وقريبة من روسيــا التى مـا زالت تمثل خطر على المصالح الأمريكية والأوروبية.**

وتريد أيضا الولايات المتحدة من هذه الحرب إعلان **إنهاء دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن والشرعية الدولية ، واستبدالها بشرعية جديدة أمريكية أطلنطية**. وكما قال «**سيرجى لافـــــروف**» المندوب الروسى فى الأمم المتحدة«إننا نواجه الآن محاولة من جانب الناتو لدخول الالفية الثالثة فى ثياب رجال الشرطة الدولية».

وبعد مضى ثمانية أيام على بدء هذه الحرب فإن النتائج- سواء أخذنا بالهدف المعلن أو الهدف الحقيقى- سلبية للغاية ، بل ومأساوية.

ففى ظل هذه الحرب«اكتسحت القوات الصربية معاقل رئيسية للمقاتلين الالبان شمال الاقليم وغربه ووسطه، وأجبرت مئات الالوف من الالبان على الهجرة وحرقت قرى كاملة، وتعرض أهالى كوسوفو للقتل والاغتصاب ولحرب ابادة حقيقة». ويرى كثير من المعلقين أن سيناريو الحرب يجرى طبقا لاهداف «**ميلوسيفتش**» الذى يراهن على خلق واقع جديد على الأرض، بحيث يعود للمفاوضات بعد أن تستكمل قواته افراغ الجزء الأكبر من اقليم كوسوفو من سكانه من أصل الباني -خاصة من المنطقة الشمالية من الاقليم التي تختزن ثروات منجمية هامة، وكذلك العاصمة بريشتينا وغرب الاقليم حيث تتكثف الكنائس الارثوذكسية -**فإما أن يفوز بكوسوفو كاملة، أو على الأقل يتم تقسيم الاقليم ويضم شمال وغرب ووسط الاقليم إلى صربيا- مفرغا من سكانه- حتى لو اقتضى الأمر اخراج الاقلية الصربية من المناطق الأخرى فى الأقليم.**

وقد أدت الضربات الجوية إلى التفاف الصرب حول «**ميلوسيفتش**» .وأعلن أكثر من مليونى فرد تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٥ عاما تطوعهم للقتال ضد «المعتدين» .وأظهر استطلاع للرأى العام فى صربيا وجود شبه



صوف اللاجئون من كوسوفو

اجماع على المواجهة مع حلف شمال الأطلسى (٩٣/٨٣٪).

ويعترف كثير من الساسة والخبراء الغربيين باستحالة تحقيق الضربات الجوية للهدف المعلن .**فآلان ريشار** وزير الدفاع الفرنسى يقول أمام مجلس الشيوخ الفرنسى «إننا على علم بأن هذه الضربات لا يحد سوى بشكل طفيف من تصرفات الشرطة وتصرفات الميلشيا التى يدعمها الجيش» .والقائد الأعلى للقوات الحليفة الجنرال« **ويسلى كلارك**» يقول« **إن العمليات الجوية وحدها لا تكفى لوقف التجاوزات الصربية فى كسوفو وهذا ما يحصل حاليا**».

وهناك اختلاف واضح فى تقييم نتائج الضربة من الناحية العسكرية البحتة. فكثير من الخبراء يرون أن القوات العسكرية الصربية ما زالت محافظة على قوتها الأساسية.

ويشير الساسة والمعلقون الغربيون إلى الازمة التى تواجهها السياسة الأمريكية فى يوغوسلافيا .وكتبت صحيفة **ديلى تلغراف** البريطانية تقول إن «هواجس سوداء بشأن نزاع البلقان خيمت على واشنطون أمس ،فيما تفاقم القلق من احتمال أن يكون الرئيس كلينتون **تورط فى حرب لا يستطيع إيقافها ولا يملك الارادة لتحقيق النصر فيها**» .

ووصفت صحيفة أخرى الموقف تحت عنوان «**العجز التاريخى**» مشيرة إلى أن «**كلينتون**» لا يريد الدخول فى المستنقع البلقانى لانه ليس واثقا من قدرة ادارته على سحب الجنود الأمريكان من يوغوسلافيا ،كما أن التدخل بحد ذاته محفوف بالمخاطر والشكوك فى أن يحقق الاهداف المرجوة منه فى مواعيد معقولة أو مقبولة من الوجهة العسكرية والسياسية.

وهناك مخاوف حقيقية من أن يكون الحل هو تقسيم إقليم **كوسوفو** أو استقلالة ،وما قد يؤدى إليه ذلك من تداعيات فى كل البلقان وانفجارات ، بدأت شواهدها فى الجبل الاسود (يوغوسلافيا) ومقدونيا.

ورغم عجز روسيا حتى الآن عن وقف الضربات الأمريكية الاطلنطية ، فإن رد الفعل الروسى الرسمى والشعبى وتصريحات العسكريين والساسة يعقد العلاقات الأمريكية الروسية وينذر بتطورات خطيرة.

وحتى فى العالم الغربى فقد عبرت بعض الدول كاليونان عن تحفظها على هذه الحرب ..وفى إيطاليا هدّد زعيم الحزب الشيوعى الايطالى «**أرماندو كوسوتا**» والذى يشارك فى الحكومة بوزيرين بالانسحاب من الحكومة وقال «ان كلينتون يريد مواصلة لعب دور الشرطى فى العالم ولمواصلة التدخل الهادف إلى فرض هيمنة الأمريكيين الكاملة على كل مناطق العالم وتصفية كل وجود غير مرغوب فيه . إن هذا التدخل غير المشروع واللجوء لاستخدام القوة العسكرية فى محاولة للالتفاف حول مجلس الأمن ليس مقبولا ويعد انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة».

وتساءل «**كوسوتا**» **عن السبب فى تدخل الحلف الاطلنطى فى حل مشاكل الالبان فى كوسوفو، وعدم تدخله منذ عشرات السنين لحل مشكلة الشعب الكردى والشعب الفلسطينى إذ يتعرض الشعبان لانتهاكات خارقة وفاضحة من قبل الاسرائيليين والاتراك**».

ويقودنا هذا التعليق إلى موقف إسرائيل التى لم تؤيد- لأول مرة- الولايات المتحدة الأمريكية وإتخذت موقفاً متعاطفاً مع الصرب. ويرجع هذا الموقف الاسرائيلى إلى حرصهما على العلاقات (الدافئة) مع روسيا ،واعتناق غالبية سكان كوسوفو للاسلام، والتعبير عن الامتنان لموقف الصرب الداعم لليهود خلال الحرب العالمية الثانية. ولكنه يرجع أساسا ل« **تخوف اسرائيل من أن تقوم الأسرة الدولية بالعمل ذاته ضدها لحملها على تنفيذ القرارات الدولية الصادرة فى شأن صراعها مع الفلسطينيين**».

ورغم أن هذا احتمال بعيد جدا إن لم يكن مستحيلاً ، فهو يقدم لنا- كعرب- درسا هاما.فتأبيد التدخل الأمريكى الاطلنطى فى الشئون الداخلية للدول حماية للاقليات أو لمنع اضطهاد عرقى أو دينى- ودون أى قرار دولى- سابقة يمكن أن تتكرر فى بلادنا العربية تحديدا وهناك مقومات لهذا لتدخل فى كثير من البلاد مثل العراق والسودان والجزائر.. بل ومصر أيضا.

ورقة وقلم

الوطن .. وحيدا !

أحمد الخميسي

القاهرة ونسه ، ونسة ساحرة قل أن تجدها فى مدن العالم . يمكنك أن تخرج إليها فى منتصف الليل ، وأطراف الفجر ، ظهرا ، وعصرا ، وستلقاها دائما حاضرة مستيقظة يتناهى إليك همسها وأحاديثها وضحكاتها وقرقراتها وانبهارها وانحسارها ولبسها وعريها.. لحنا واحدا متصلا كنفخة من بين شفتين فى نفس الناى ،مع أن جموع العازفين فى مواقع مختلفة ومن عصور مختلفة بأزياء وأفكار مختلفة ،بعضهم على عربات كارو وحمير تخترق الشوارع الرئيسية كأنما للبرهنة على حق الجميع فى التعايش جنبا إلى جنب ، وبعضهم فى سيارات يابانية حديثة ، وبعضهم بالجلاليب مع تليفونات محمولة " سونى" وأصابع أقدامهم بارزة من شباشب بلاستيك تايوانى ، وبعضهن بالملاءات اللف السوداء سارحات فى أزقة ضيقة بحلبة محوجة ووصفة للكحة ، وبعضهن بسراويل الجينز الأمريكية فى مطاعم ماكدونالد وويمبى يتناقشن حول أحدث موضة أو كتاب فى أوروبا .

بعضهم يرقص وهو جائع ، وبعضهم يكتئب وهو ثرى ، بعضهم مثقف يبيع معارفه ثقيلة الظل للبرامج الحكومية التلفزيونية ، وبعضهم مثقف من هذا الزمان الذى أضحت البطولة الوحيدة فيه هى متابعة مايجرى بدقة ، مثل عينين تبحلقان فى المرض دون أن تستطيع رده .

وأرض القاهرة مثل سمائها ونسة وشوارعها كرئة كبيوتها ، تتبادل فيها الأحاديث مع العابرين والواقفين والقاعدين أثناء وقوف السيارات تحت كوبرى العباسية أو عند مدخل ميدان رمسيس ، وستمر عليك فى هذه الأثناء إمرأة بورقة مختومة وشهادة بأنها تغسل الكلى مرتين أسبوعيا وتحتاج لشئ لله ، وسيكفيك الوقت لتسرد عليك تاريخ حياتها بأكمله ، وستظل تستمع لقصتها حتى ينتهى من عمله رجل طول بعرض تطوع من تلقاء نفسه لمسح سيارتك بخرقة قذرة دون أن يستأذنك ، لأن موافقتك من عدمها، لاتعنى شيئا بالنسبة له ، فهو مبعوث العناية الإلهية لمهمة مقدسة لاتحتاج لترخيص ولو حتى بنظرة استئذان سريعة . إنه مبشر سماوى بنظافة سيارات القاهرة وصاحب رسالة تنتهى مع انتزاع نصف الجنيه الأخير من جيبك .

وقد انسد الطريق مرة عند كوبرى الفنجرى وجاءت وقفتى قرب سيارة سوزوكى نصف نقل جلس على حافتها الخلفية شاب نحيف زهقان . نظرت إليه من النافذة وهو يهز رأسه على لحن من راديو سيارتى ، وظللنا نتبادل الكلام والسجائر لنصف الساعة، وعندما بدأت السيارات تتحرك كان قد حصل منى - لأن محمود ابن خالته محجوز فى قسم السيدة غلط - على كارت توصية لضابط قريبى . وكان بجوارى ذات مرة ضيف أجنبى يزور القاهرة للمرة الأولى فلم تفارق الدهشة وجهه من هذه الونسة ، حتى وجدته ينفجر مقهقها وهو يشير إلى مواطن ينط مع الأتوبيس المتحرك كأنه مبنى خرسانة ثابت يهبطون منه ويصعدون إليه فى أى وقت وبهدوء تام وهم غارقون فى تأملاتهم الخاصة كأنهم لايقومون بمعجزة **و فضلت - بهزة رأس - أن أحسب ذلك فى باب المديح والانبهار بقد راتنا فوعدته بنمرة أبدع إذا طالت إقامته فى القاهرة يحمل فيها شاب على دراجة خبزا فوق رأسه ويمرق سليما من بين كل هذه السيارات مشاركا فى الونسة الشعبية العامة بجهد متميز !.**

القاهرة ونسة ساحرة من خليط من مختلف العصور والأفكار والأدوات والأنغام ، وهى تخفى مثل كل الألغاز التاريخية الصعبة وجهها الحقيقى وراء كل هذا التنوع الآسر . ومع كل هذه الونسة التى تشتبك فيها أحاديث خطوط التليفونات فى الهواء بالنقاشات على الأرض ، فان ثمة شارعا مهجورا لاتعرف الونسة طريقا إليه . شارع لاتمشى فيه الأقدام .. ولايزوره أحد .. غارق فى الهدوء والشجر كأنه ظل خافت لحقيقة غامضة ومجهولة . إنه" شارع الشهداء" بالقرب من **السيدة عائشة** حيث تقع " **مقبرة الشهداء**" الذين شاركوا فى مختلف المعارك ضد إسرائيل بدءا من **حرب ٤٨ حتى حرب أكتوبر . إنهم رجال لم يحضروا هذه " الونسة" .. توقف الزمان عندهم لحظة القتال ، أغلقوا عيونهم للمرة الأخيرة على قصف المدافع ، راقدون تحت الثرى يتنفسون غبار الوطن وزيوت البنادق والدبابات تجول أرواحهم ليلا بين الخنادق المهجورة مثل أشباح الرغبات .**

زر هذه المقبرة بشارع" الشهداء" ، هناك .. يرقد الوطن .. وحيدا .. تماما ، متوحدا إلى مالانهاية ، أبديا ، متطلعا إلى أعلى ، لايحنو عليه سوى السكون والظلال المرتجفة من أوراق الشجر.

ماذا يقول السياسيون الفلسطينيون عن اعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩

فى افتتاح المؤتمر الدولى السابع حول «مستقبل القدس العربية» فى الدار البيضاء ، أكد الرئيس عرفات «عزم الشعب الفلسطينى على إعلان دولته المستقلة هذه السنة» . وأضاف بأن إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس هو حق مقدس ومشروع للشعب الفلسطينى ، أقرته كافة المواثيق والاعراف والشرائع والقوانين والقرارات الدولية ، فهو هدف لن يقبل شعبنا التنازل عنه، أو التفريط به، مهما كانت الصعاب والتحديات . وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية تدرس وتتشاور مع الأشقاء والأصدقاء ،من أجل الوصول إلى صيغة تلبى تطلعات شعبنا ، وتحترم قرارات مجلسيه «الوطنى»و«التشريعى» وتساهم فى عدم حصول فراغ سياسى وسيادى وقانونى فى أرضنا».

هذا وننشر فيما يلى مجموعة من المداخلات لممثلى عدد من الاتجاهات السياسية الفلسطينية ،حول إعلان الدولة السيادية فى الرابع من آيار ،هذه القضية التى باتت تستأثر باهتمام الرأى العام الفلسطينى والعربى والدولى.

بداية لمرحلة جديدة

فؤاد رزق

عضو المكتب السياسى لحزب الشعب
عضو المجلس المركزى الفلسطينى

لا شك أن الرابع من آيار ١٩٩٩ يمثل تاريخا بالغ الأهمية على أجندة العمل الوطنى الفلسطينى ، كونه يمثل موعدا لممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة على جميع الأرض الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة.

فبموجب الاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية فإن الرابع من آيار ١٩٩٩ **يعنى الالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة بغض النظر عن الأوضاع السياسية داخل إسرائيل ،كما يمثل الالتزام بالشرعية الدولية حيث إن هذه الاتفاقات لم تكن اتفاقات ثنائية وأن لها صفة الاتفاقات الدولية**. ويعنى أيضا الالتزام بالمبادئ الرئيسية التى انعقد بموجبها مؤتمر مدريد ،والتى جرت بموجبها المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية والتى اعتبرت مرجعيتها قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

ومن جانب آخر فإن تجاوز هذا التاريخ يعنى من الناحية العملية نشوء فراغ يمكن للحكومة الاسرائيلية استغلاله بشكل يعيدنا إلى المربع رقم واحد أو بقاء الأوضاع على ما هى عليه الان إلى أجل طويل.

وفى الواقع فإن الأهمية لا تكمن فى التاريخ بحد ذاته وإنما فى المضمون الذى يمثله هذا التاريخ ،وهو بسط السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ،ومن هنا فإن الأهمية تتركز فى المضمون.

نحن نعتقد أن الخطر الرئيسى الذى يواجه القضية الفلسطينية فى الظرف الراهن ، يكمن فى السياسة الاسرائيلية الاحتلالية الرامية لتحويل الحكم الذاتى المحدود، إلى حل دائم، ولتحويل المفاوضات من خلال نزع مرجعيتها وحرف مسارها ، إلى مفاوضات حول تحسين الأحوال المعيشية والاقتصادية للفلسطينيين ضمن حدود السيادة الاسرائيلية.

وحتى لا يتحقق ذلك، ولا تتحول قضيتنا الوطنية، إلى لعبة انتخابية إسرائيلية ، يضغطون علينا من خلالها ، لتأجيل إعلان سيادتنا على أرضنا ومقدراتنا ، فاننا ندعو إلى **اعتبار يوم الرابع من آيار، يوما شعبيا نضاليا تحدد فيه القيادة والجماهير ، تمسكها بالدولة وهدف الاستقلال الوطنى وعودة اللاجئين وتحرير الأسرى،** يوما تنطلق فيه جماهيرنا من كل مدينة وبلدة وقرية ومخيم ،مدافعة عن الأرض ورافعة راية التحرر والاستقلال. إننا ندعو إلى تنظيم أوسع الاجتماعات والندوات الشعبية ، لصياغة خطة سياسية وتفاوضية تحدد الخطوط الحمراء التى لا يجوز تخطيها ،واعتمادها برنامجا نضاليا تجرى تعبئة الشعب له وتنظيمه للدفاع عنه ، وللمطالبة بتحسين أداء السلطة وبتعزيز الديمقراطية الداخلية وبإطلاق سراح المعتقلين السياسيين لديها أو تقديمهم للمحاكمة وبتصويب نهج التفاوض السابق وباحترام القواعد الديمقراطية فى اتخاذ القرار بإعادة بناء وتفعيل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وفق هذه القواعد.

وحتى لا نكون عرضة للابتزاز أو المساومة على حقوقنا المشروعة وفى تجسيد سيادتنا على أرضنا فاننا نقترح دعوة المجلس المركزى للانعقاد فى أقرب وقت ضمن جدول أعمال من نقطة واحدة فى الرابع من آيار ١٩٩٩ لاتخاذ القرارات والترتيبات الضرورية والتى ستصبح ملزمة على جميع الاصعدة . وبذلك نضمن ان يكرس الحق الفلسطينى بقرار فلسطينى يشكل قاعدة للحديث مع الجميع، بما فى ذلك داخل اسرائيل وبغض النظر عن الأوضاع الداخلية فيها.

حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

صخر حبش

عضو ل.م لحركة فتح

لم يعد مهما الحديث كثيرا عن الحق الفلسطينى الناصع باعلان تجسيد الدولة ، سواء من الناحية القانونية أو ناحية الاعتراف الدولى ، أو التأكيد على وجود المقومات الأساسية والعناصر الرئيسية لتجسيد الدولة، سواء عنصر الأرض، أو الشعب ، أو الحكومة.

أصبح الأكثر أهمية ،ونحن نقترب من الموعد المحدد هو الحديث عن ماذا فعلنا من أجل تجسيد هذا الاستحقاق ؟ فالتصريحات حول قدسية التاريخ، الذى تنتهى عنده قيود اتفاقيات أوسلو التى تحول دون إعلان تجسيد الاستقلال، أصبحت متضاربة وأصبح التطلع الجماهيرى لدعم هذه الخطوة مهزوزا ،والثقة أصبحت معدومة عند الأكثرية لدرجة اللامبالاة ،ومن هنا فإن **على فصائل الثورة الفلسطينية وجميع الأحزاب والقوى التى تشكل إطار منظمة التحرير أن تلتف بشكل كامل حول المشروع الوطنى ، الذى يشكل الجامع المشترك الأعظم للجميع، وهو تجسيد الدولة المستقلة** .ومن هنا فنحن نرى أن من واجبنا الدفع باتجاه القيام بواجباتنا سواء على المستوى الذاتى أو الموضوعى لتجسيد الدولة على الرغم من ضيق المدى الزمنى . إلا أن العمل الجماعى من شأنه أن يحقق التحشيد الشعبى وفى مقدمة هذه الواجبات الاجراءات التالية:

١- على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاجتماع العاجل فى المكان والزمان الذين يمكنان كل أعضائها من الحضور لوضع أسس مخطط العمل المستقبلى خلال الاشهر القليلة القادمة وحتى الرابع من آيار ١٩٩٩.

٢- دعوة المجلس المركزى بعد انعقاد اللجنة التنفيذية لوضع مخطط عملى شامل



ياسر عرفات

للمهمات اللازمة والضرورية من أجل تكريس حالة إجماع للفصائل والقوى المنظمة فى إطار منظمة التحرير وخارجها.

٣- اجراء حوار وطنى شامل يركز على تقييم الوضع الراهن واستخلاص الدروس من تجربة السنوات الخمس ، بما فيها من إيجابيات وسلبيات وللوصول إلى موقف واضح ومحدد فى إطار إجماع وطنى شامل حول طريقة التعامل مع القضايا العالقة، وخاصة قضايا الحل النهائى انطلاقا من المرجعية الشرعية والقانون الدولى الذى يرتكز إلى قرارات الأمم المتحدة ، سواء المتعلق بالأرض) قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، أو المتعلق بحق إقامة الدولة المستقلة **القرار ١٨١** (أو المتعلق بالقدس كجزء لا يتجزأ من الأراضى المحتلة) **القرار ٣٥٣**(أو المتعلق بحق العودة للاجئين والنازحين) **القرار ١٩٤ والقرار ٢٣٧**(أو المتعلق بالاستيطان ، عدم شرعيته واعتباره عقبة فى طريق السلام) **القرار ٤٤٦ والقرار ٤٥٢**(اضافة إلي عشرات القرارات المتعلقة بهذه العناوين الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- على السلطة الوطنية ممارسة صلاحيتها قبل انتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق ، وذلك لتجسيد الديمقراطية الشعبية ،على إجراء انتخابات للحكم المحلى فى المجالس البلدية والقروية ،وهو الأمر الذى من شأنه أن يساهم فى التحشيد الجماهيرى لدعم الاستقلال الوطنى ودولة المؤسسات المرتقبة.

٥- التطبيق التدريجى السليم لقانون الخدمة المدنية ، ووضع اللوائح التنفيذية الضرورية لتطبيق القانون وتأمين الأموال اللازمة لذلك بحيث يشعر المواطن بجدية التلاحم والتكامل بين السلطتين التشريعية التنفيذية ، وبما ينهى حالة الاحباط التى يفرضها سوء الادارة على المواطنين والعاملين فى أجهزة الدولة ،والتى تصل إلى حد الابتزاز عبر الاضرابات وخاصة فى صفوف المعلمين والأطباء وهو الأمر الذى لا يقف عند حد آلاف المواطنين وإنما يدخل إلى كل بيت فلسطينى ويشمل الملايين من أبناء الشعب.

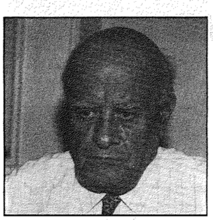
٦- إن الحديث عن الاجماع الوطنى .. والحوار الوطنى وتوسيع رقعة هذا الحوار ليمتد مظلة منظمة التحرير ومشروع الدولة القادمة وتغطى مفهوم التعددية السياسية وتكرسها .هذا الحديث يتطلب **مبادرة السلطة بالافراج عن جميع المعتقلين لأسباب سياسية والذين لم يرتكبوا أى جرم يمس سيادة القانون.** إن من شأن هذه الخطوة أن تعمق مفهوم الوحدة الوطنية . وترسخ الاجماع على الثوابت وتحول دون الأعمال الانتقامية التى يمكن أن تدفع بعض المغامرين للقيام بها والتى من شأنها أن تقوى موقف نتنياهو الانتخابى وتفرض عودته للتحكم فى مصير المنطقة من جديد.

٧- وضع حد للتذمر من الوضع الاقتصادى العام الذى يعانى منه شعبنا والذى يتوافق مع حالات من البذخ والاهدار المالى فى بعض مشاهد الحياة الخاصة داخل السلطة وحول بعض رموزها. وخاصة ذوى النفوذ فى ترسيخ العقود التجارية والوكالات الخاصة التى أصبحت مثار قلق جماهيرى حول غياب الحساب والعقاب.وهو الأمر الذى يفتح الأبواب أمام القوى المعادية لتصحيح الأخطاء والمتاجرة بعناوين الفساد وغياب الشفافية والمحاسبة، وإلى آخر هذه المعزوفة الهادفة إلى تكريس الاحباط الشعبى.

٨- المباشرة فى التركيز على استكمال بناء المؤسسات الفلسطينية وتجسيد الهيكلية الادارية بما يتناسب مع متطلبات اقامة دولة القانون والمؤسسات بما فيها مؤسسات المجتمع المدنى والديمقراطى.

٩- الاعداد الكامل على مستوى التنظيمات والمؤسسات الجماهيرية لمواجهة كل الاحتمالات الناجمة عن ردة الفعل الاسرائيلية. وخاصة ما يقتضيه موضوع الدفاع عن المكتسبات التى تحققت على الأرض وحمايتها من أى عدوان إسرائيلى محتمل ،والدولة المنشودة لا يعنى إعلان تجسيدها اعلان حالة الحرب كما يتخوف البعض فهى دولة من أجل السلام ،وهى مفتاح السلام ما دامت تحقق العدالة والشمولية مع سلام المنطقة بأسرها ، سلام الشجعان،وهى جاهزة للدفاع عن وجودها وعن سلامها الفلسطينى الرافض للعدوان والتصدى له بارادة لا تلين وعزيمة لا تستكين ،وانها لثورة حتى النصر.





*** حيدر عبد الشافى**

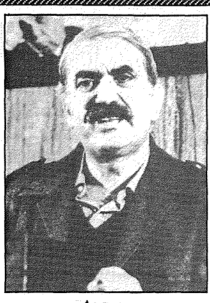
تمديد المفاوضات والاعتراف بحق تقرير المصير

أنا مع تأجيل هذا الاعلان ،**ومع أن تعلن القيادة عن وقف المفاوضات ،مع تأكيدها على الالتزام بمبدأ السلام** ، وربط استئناف المفاوضات بتوقف إسرائيل عن انتهاكاتها وتجاوزاتها ل(الاستيطان ،المصادرة ، القدس) وكل الانتهاكات التى تدور فى حدود الأراضى المحتلة عام ٦٧ . وربطها أيضا باعتراف اسرئيل الرسمى بحقنا ،علنا ،وفى قيام دولتنا وتقرير مصيرنا.

إن نهج القيادة ووفدها لا يمكن أن يؤول إلى شئ، كما أن العملية التفاوضية الراهنة فاقدة للمصداقية ولن تحقق شيئا ومن الأولى أن تركز القيادة على ترتيب الوضع الداخلى والقابل للتفجر ، فأى انهيار فى الجبهة الداخلية سيمهد الطريق لاسرائيل للعبث فى مستقبلنا ، خاصة وأن العنف طريق سهل للناس.

أنا أوافق على تمديد المفاوضات إذا ما التزمت إسرائيل، واعترفت بحقوقنا الوطنية وأوقفت عمليات التهويد ،والمصادرة والاستيطان.

استحقاق ٤ مايو ١٩٩٩ والموقف المطلوب



جورج حبش

عبد الرحيم ملوح

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرر فلسطين

فى ١٩٩٩/٥/٤ ينتهى العمر الزمنى والافتراضى لاتفاقات أوسلو، بشقيها الانتقالى ،والنهائى حيث كان المفترض أن يبدأ التفاوض على القضايا النهائية فى ٤/٥/ ١٩٩٦ ،وفى هذا التاريخ كان من المفروض ،وفق ما توقع أصحاب اتفاق أوسلو من الطرف الفلسطينى ، أن يصلوا إلى تسوية متفق عليها لمجمل قضايا الصراع مع العدو المحتل. وبالتالى أن يتم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية ،كنتيجة للعملية السياسية التفاوضية . ولكن حسابات البيدر الفلسطينى، اختلفت عن حسابات الحقل الاسرائيلى، ولم يكن ممكنا حدوث غير هذا **.وها نحن الان بعد خمس سنوات من التوقيع على اتفاقات أوسلو، والوقائع القائمة والنتائج المحققة ،تتحدث عن نفسها ،وهى أفضل جوانب على خطل هذه السياسة وعلى نتائجها المدمرة.**

لقد راهنت السلطة الفلسطينية على الدور الأمريكى ، وبعض الأطراف الاسرائيلية ،وأحسنت النوايا بهم، ووضعت بيضها فى سلة هذا الرهان وتوقعت أن تكافأ على سياستها هذه **.وفى مجرى تنفيذ الاتفاقيات ، قدمت التنازل تلو الآخر ، استجابة للضغوط والمطالب الاسرائيلية الأمريكية ، فوصلت وأوصلت شعبنا للمأزق المحتوم.**

وبدون الخوض فى تفاصيل النتائج السلبية لاتفاقات أوسلو ،وما ألحقته من انقسام فى صفوف الشعب الفلسطينى ،ومن أضرار سياسية فادحة على أكثر من مستوى وصعيد ،لأن ما نواجهه اليوم ، لا يحتمل السجال الطويل ،بين ايتهما هى السياسة الأفضل ،التى كان على الشعب الفلسطينى اتباعها قبل التوقيع على اتفاق أوسلو ، لسببين .

أولهما: إننا اختبرنا هذه الاتفاقات فى



السنوات الخمس الماضية ، وأعطت الحياة كلمتها فيها، وبالتالى لم تعد مشروعا سياسيا افتراضيا ، يحتمل الجدل والنقاش.

وثانيهما : إننا على أبواب مرحلة جديدة ،وفرصة سياسية كبيرة فى ٤/٥/ ٩٩،والسؤال هل نحولها إلى فرصة للخروج من المأزق السياسى والدوران فى فلكه أم لا؟.

ومن أجل عدم الاستمرار فى عملية دحرجة كرة الثلج أو الدوران فى دائرة النار وبهدف وضع أقدامنا فى بداية الخروج من هذا المأزق ، فإن **نقطة البدء هى رفض التمديد للاتفاقات الجارية ،مهما كانت الدواعى والمسببات ،التى تدفع بهذا الاتجاه ، ووضع حد سياسى فاصل بين مرحلة أوسلو ، مرحله ما قبل ٤/٥/٩٩وما بعدها على كل المستويات.**

وينطبق هذا الأمر على المؤسسات التى ارتبطت بالاتفاقية ،وبشروطها **«المجلس الفلسطينى بشقيه التشريعى والتنفيذى»** فمدة انتدابها زمنيا فى هذا التاريخ ،والتمديد لها ، وبالشروط الظالمة المفروضة عليها ، ستعنى الموافقة الضمنية والعملية ،على التمديد السياسى لاتفاقات أوسلو ، وهذا يستجيب للسياسة والمطالب الاسرائيلية ، التى عبر عنها **شارون** عندما قال: **دعونا نتفق على القضايا الاقتصادية والمياه ،ونمدد التفاوض على باقى القضايا «القدس» اللاجئين ،المستوطنات الحدود .. «ولو تطلب الأمر عشرين عاما من التفاوض.**

فى ظل كل هذه النتائج ،وما يحيط بنا من مخاطر واستنادا للوقائع القائمة ، ولتطلعات شعبنا الوطنية نحو الحرية والاستقلال ، فإن المطلوب هو إعادة تقييم مسئولة وجادة للوضع الفلسطينى بكافة جوانبه) ، وبخاصة لتجربة العملية السياسية الجارية منذ خمس سنوات، وبهدف الاتفاق على رؤية واستراتيجية فلسطينية جديدة ، لمرحلة ما بعد انتهاء العمر الزمنى لاتفاقات أوسلو فى ٩٩/٥/٤ ، وتستند لمراجعة سياسية جادة ،ولوقف التفاوض على أساس اتفاقات أوسلو، والتى انتهت عمليا ،والتحرر من قيود وإملاءات هذه الاتفاقات ، بالخروج من الاتفاقات ذاتها وتجاوزها .والتوجه لترتيب البيت الفلسطينى ، **وإعادة الاعتبار للمشروع الوطنى الفلسطينى ،كمشروع تحررى كفاحى،** وبناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية علي أسس ديمقراطية حقيقية ، ووصل ما انقطع مع أشقائنا العرب، من أجل أن تعود القضية الفلسطينية قضية قومية للعرب جميعا ،وبهذا الاطار يتم الاعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس كشأن فلسطينى خاص، وحق لشعبنا بتقرير مصيره ،استنادا لوثيقة الاستقلال ،التى اقرها المجلس الوطنى الفلسطينى عام ٨٨ **،وبهذا الفهم يشكل إعلان قيام الدولة الفلسطينية رافعة وطنية وكفاحية ،وليس امتدادا لواقع الحكم الادارى الناتى تحت اسم الدولة الفلسطينية ، أو مدخلا لحلول تمدد عمر المأزق القائم، على حساب حق الشعب الفلسطينى بالاستقلال الوطني الحقيقى وبالسيادة الوطنية.**

وأن يتركز النضال الوطنى الفلسطينى على مختلف الجبهات ،على قضية الأرض ومضمون الدولة وسيادتها الكاملة ، وبذات الوقت يتم التوجه للمجتمع الدولى ،من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتى تضمن لشعبنا حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

الخيار الوطني .. في مواجهة ٤ مايو

قيس عبد الكريم

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في الرابع من آيار ١٩٩٩ يقف الشعب الفلسطيني أمام استحقاق خطير بحلول الموعد الزمني المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم حسب اتفاقيات أوسلو . وتنبع خطورة هذا الاستحقاق من **أن تجاوز ذلك الموعد بالتمديد للمرحلة الانتقالية ينطوي على خطر تكريس الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي وتحويله إلى حل دائم،** إن التمديد يعني التسليم ضمنا أو صراحة بأن الترتيبات الانتقالية التي ينص عليها اتفاق أوسلو، ويحدد مداها الزمني بخمس سنوات ، سوف تبقى قائمة ، بكل ما تنطوي عليه من قيود وشروط مجحفة إلى أن يتم التوصل عبر المفاوضات إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع الدائم، وبهذا التسليم يصبح بإمكان إسرائيل أن تماطل بالمفاوضات إلى أمد ،غير محدد وان تحافظ هكذا على ترتيبات الحكم الذاتي المفترض أن تكون انتقالية لتحولها بالأمر الواقع إلى ترتيبات دائمة.

إن رفض التمديد للمرحلة الانتقالية هو المطلب الرئيسي الذي ينبغي التأكيد عليه ونحن نقترب من استحقاق ٩٩/٥/٤ .في المقابل، ما هو إذن الخيار المتاح لمواجهة هذا الاستحقاق؟ لقد تم إعلان قيام دولة فلسطين من قبل المجلس الوطني في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥. ولكن : بعد إعلان الجزائر جاء توقيع إتفاق أوسلو ، وإتفاق أوسلو هو تعليق أو تجميد لمفعول إعلان الاستقلال بقدر ما يتعلق الأمر بسريانه على الأرض الفلسطينية ، بموجب اتفاق أوسلو ارتضت القيادة الرسمية لمنظمة التحرير أن يتخذ وجودها على أرض الضفة الغربية وغزة صيغة الحكم الذاتي محدد الصلاحيات لا صيغة الدولة ذات السيادة ، وذلك لفترة مؤقتة تمتد لخمس سنوات.

عند انتهاء هذه الفترة المؤقتة يصبح مطلوبا إنهاء التعليق لمفعول إعلان الاستقلال **وهذا لا يتطلب إعلان قيام الدولة من جديد ، بل هو يمكن أن يتخذ صيغة إعلان سيادة دولة فلسطين على أراضي الضفة ، بما فيها القدس وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ،وهي الأراضي التي يعترف المجتمع الدولي بهويتها الفلسطينية في أكثر من قرار لمجلس الأمن صدرت بعد عام ١٩٨٧.**

المغزى السياسي لاعلان السيادة هذا ينطوي على نقض جميع الالتزامات التي تنتقص من سيادة دولة فلسطين على أراضيها بما في ذلك الالتزامات التي تضمنتها اتفاقيات الحكم الذاتي، وهكذا فإن هذا الإعلان هو بمثابة تحديد للاشتباك السياسي والنضالي مع الاحتلال وتجاوز للاشتراطات المجحفة التي يفرضها اتفاق أوسلو ومدخل للتحرر من قيوده واملاءاته.

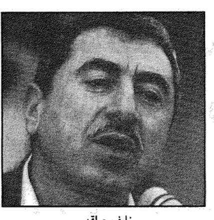
إن مجابهة ردود الفعل الاسرائيلية العدوانية المتوقعة على هذا الاعلان وتوفير مقومات نجاحه يتطلبان إعدادا جادا لتأمين مستلزمات الصمود وتوحيد الصف الفلسطيني والتعبئة الشاملة لطاقات الشعب . **ولكن غياب هذا الاعداد** يعزز الشكوك الرائجة لدى أوساط واسعة من الرأي العام من أن التلويح بشعار إعلان الدولة من قبل رموز السلطة ليس أكثر من موقف كلامي تكتيكي يهدف إلى الضغط على مجرى المفاوضات الراهنة مع إسرائيل إلى تضليل وتخدير الرأي العام الفلسطيني وتمييع معارضته للاتفاقيات المجحفة المعقودة.

تتعزز هذه الشكوك أكثر في ضوء استمرار السلطة في التمسك من جانب واحد بالالتزامات المجحفة التي تضمنها اتفاق **واي بلانتيشن** بالرغم من تجميد إسرائيل لتنفيذ الاتفاق من جانبها .ذلك **أن هذا الاتفاق ،بما تضمنه من املاءات أمنية مهينة ، يعمق الانقسام في الصف الفلسطيني ويحبط التعبئة الشعبية الضرورية للنهوض بخيار إعلان السيادة وتأمين مقومات نجاحه.**

وجاء تحديد موعد لانتخابات إسرائيلية مبكرة ، بعد أيام قليلة من موعد استحقاق ٤ آيار ، ليشكل ذريعة جديدة لدى بعض الأوساط في النخبة الحاكمة الفلسطينية للدعوة إلى طي صفحة إعلان الدولة في آيار بحجة انه سيشكل ورقة بيد **نتنياهو** لضمان إعادة انتخابه .والحال إن العكس هو الصحيح .**إن الانزلاق نحو تجاوز موعد ٩٩/٥/٤ والتمديد المفتوح للمرحلة الانتقالية هو الذي سوف يعزز منطق نتنياهو وقدرته على إقناع الناخب الإسرائيلي بأن سياسته القائمة على التعنت وفرض الأمر الواقع بالقوة وسطوة الاحتلال هي وحدها التي تجدي في «خفض مستوى توقعات الفلسطينيين» (على حد تعبيره) وفي إعدام خياراتهم.**

إن الحديث الجاري اليوم عن تأجيل إعلان الدولة مقابل ضمانات إسرائيلية أو دولية هو في الواقع رهان على خيار وهمي .فليس ثمة في الحكومة الاسرائيلية من هو مستعد لتقديم ثمن مقابل تأجيل الاعلان .وكذلك هو الحال في واشنطن ،أما الضمانات الأوربية فهي لا تعني الكثير خصوصا إنها تكرار لموقف أوروبي معروف ومعلن بصيغ متعددة أكثر من مرة منذ عام ١٩٨٨.

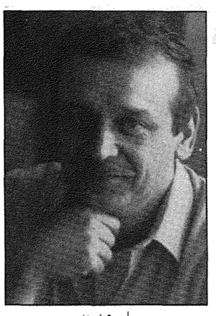
لم يعد يفصلنا عن موعد الرابع من آيار سوى أسابيع قليلة . وعلينا أن نحذر من مغبة تجاوز هذا الموعد ليصبح ،كغيره من محطات تنفيذ اتفاقيات أوسلو ، موعدا «غير مقدس» .ونحن ،من موقع المعارضة لهذه الاتفاقيات ،تدعو إلى بناء إجماع وطني علي ضرورة رفض التمديد للمرحلة الانتقالية لما ينطوي عليه هذا الخيار من كارثة لشعبنا ولحركتنا الوطنية .ومن هذا الموقع نحن ندعو إلى برنامج بديل ملموس: الرد على التجميد الإسرائيلي للاتفاق بموقف فلسطيني جرئ يعلن تعليق الالتزامات التي يمليها الاتفاق على الجانب الفلسطيني ، وإلغاء كافة الاجراءات التي أخذت مؤخرا تنفيذا لهذه الالتزامات، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون السلطة والتوجه نحو حوار وطني جاد وشامل يهدف إلي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني واستعادة وحدة الصف والاتفاق على خطة عمل مشتركة لاستنهاض وتعبئة طاقات الشعب وتأمين مستلزمات الصمود لمواجهة استحقاق الرابع من آيار باعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دوليا أرضا فلسطينية ، بما فيها القدس العاصمة.



نايف حواتمه

ترتيب البيت الداخلى الفلسطينى.. وإعلان الدولة

صالح رأفت
الأمين العام للاتحاد الديمقراطى الفلسطينى «فدا»


ياسر عبد ربه

حددت اتفاقية أوسلو «اعلان المبادئ» وكذلك ما أعقبها من اتفاقيات انتقالية بما فى ذلك مذكرة «واى ريفر» الرابع من آيار عام ٩٩ موعدا نهائيا للمرحلة الانتقالية ولمفاوضات الحل النهائى ونصت الاتفاقيات على ضرورة التزام الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى بعدم القيام بأعمال أحادية الجانب قبل الرابع من آيار ، قد تلحق الضرر والاجحاف بمصير قضايا مفاوضات الحل النهائى «القدس» اللاجئين ،المستوطنات الحدود .. إلخ والتزام الجانب الفلسطينى بذلك، وما زال يعلن احترامه لتعهداته بعدم الاعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية قبل الرابع من آيار المقبل ،وفى ذات الوقت يؤكد تمسكه بكون هذا الموعد نهاية المرحلة الانتقالية ،والتى مدتها خمس سنوات بينما انتهك الجانب الاسرائيلى تلك الاتفاقيات وكشف وما زال من أعماله أحادية الجانب غير الشرعية فى تهويد القدس ومصادرة الأراضى الفلسطينية وتوسيع الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعدم إقدام نتنياهو على تجميد اتفاق «واى ريفر» ووقف عملية إعادة الانتشار والانسحاب من أراض فى الضفة الغربية وإقرار الكنيست الإسرائيلى حل نفسه وإجراء انتخابات مبكرة تعمدت الاحزاب الصهيونية الكبرى تحديد موعد الرابع عشر من آيار المقبل لاجراء الانتخابات وذلك لتجاوز استحقاق الرابع من ايار بدون تقديم أى التزامات إسرائيلية رسمية جديدة للجانب الفلسطينى ولاخضاع القيادة الفلسطينية لسلسلة من الضغوط الإسرائيلية والدولية لتمديد المرحلة الانتقالية وتأجيل الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلى موعد آخر بعد الرابع من آيار المقبل ، وفعلا انهالت النصائح على القيادة الفلسطينية من قيادة حزبى العمل والوسط وبعض الأحزاب الأخرى فى إسرائيل وكذلك من الرئيس **كلينتون** وبعض الأطراف الأوروبية والعربية تطالب بتمديد المرحلة الانتقالية وفترة مفاوضات الحل النهائى وبعدم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية فى الرابع من ايار وتأجيل ذلك إلى موعد آخر يتم الاتفاق عليه مع الحكومة الاسرائيلية واكتفى **نتنياهو** باطلاق التهديدات بأنه سيرد على إعلان الدولة بضم معظم أراضى الضفة الغربية لإسرائيل ورفض الاقتراحات التى تقدم بها أحد أبرز قادة حزب العمل **يوسى بيلن» أن تعلن حكومة نتنياهو استعدادها للاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا تم التوصل إلى اتفاق دائم** ،وبأنها ستنسحب من ٥٠٪ من الضفة الغربية خلال تطبيق اتفاق «واى ريفر» وذلك قبل التوصل للاتفاق الدائم.

إن أصحاب المصالح الموجهة للقيادة الفلسطينية لتمديد المرحلة الانتقالية وتأجيل إعلان الدولة ولم يقدموا حتى الآن أى بديل لصالح الجانب الفلسطينى ملزم رسميا للحكومة الإسرائيلية الحالية والمقبلة ، وان الدعوات الصادرة عن القيادة الفلسطينية للأطراف الدولية من أجل احترام الرابع من آيار المقبل كموعد لانتهاء الفترة الانتقالية لن يلقى إذنا صاغية بدون أن تتلمس الاطراف العربية والدولية والاسرائيلية جدية القيادة الفلسطينية فى احترام هذا الموعد والتمسك الحازم به كموعد نهائى للفترة الانتقالية وبأنها تجرى الاستعدادات الداخلية لتجسيد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الرابع من ايار المقبل ومواجهة استحقاق هذا الموعد المقدس على جميع الأصعدة.

إن مسألة الاعلان عن تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جميع الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى عدوان عام ٦٧ وعاصمتها القدس العربية فى نهاية المرحلة الانتقالية بالرابع من آيار المقبل يجب أن تبقى موضوعا داخليا فلسطينيا وعدم إخضاعها لحسابات الانتخابات الإسرائيلية ، لأن أى **تمديد من الجانب الفلسطينى للمرحلة الانتقالية وتجاوز الرابع من ايار دون الاعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية يعنى، سقوط هذا الاستحقاق بدون أى مقابل وتكريسا للموقف الاسرائيلى أنه «لا توجد مواعيد مقدسة» فى الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية** وأن أى أرجاء لاعلان الدولة تحت خشية استغلال **نتنياهو** الاعلان كورقة رابحة قد تكسبه الانتخابات سيعنى ببساطة التسليم بموقف **نتنياهو وشارون** بأن المرحلة الانتقالية ستبقى مفتوحة ومن الممكن أن تستمرمفاوضات الحل النهائى لمدة عشرين سنة أخرى وخاصة أن الاستطلاعات الأخيرة فى إسرائيل تشير للتعادل بين **باراك ونتنياهو** فى صفوف الناخبين اليهود

الابعاد المحلية والاقليمية والدولية

سمير غوشه

الأمين العام لجبهة النضال الشعبى

ان الاقتراب الزمنى من شهر آيار القادم، بدأ يثير معه وبشكل حقيقى تساؤلا عدةتتعلق جميعها بالجوهرالمرتبط بالرابع من آيار هذا التاريخ الذى سيشكل نقطةتحول جوهرية فى مجرى الصراع الفلسطينى -الاسرائيلى ،من جهة : والذى سيؤثر على مستقبل قضية الشعب الفلسطينى من الجهة الأخرى باعتبار أن اتفاقية اعلان المبادئ والتى عرفت باتفاقية أوسلو ، أشارت وبوضوح إلى انتهاء تطبيق وتنفيذ كافة قضايا المرحلة الانتقالية حتى الرابع من ايار ١٩٩٩ ، وتكون المفاوضات قد استنفذت خلالها كافة قضايا الحل النهائى ، لكن كان واضحا منذ البداية وحتى الآن ، **بأن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة قد عمدت إلى سياسة المماطلة والتسويف، بهدف ترحيل قضايا المرحلة الانتقالية لتصبح هى ذاتها محور مفاوضات الحل النهائى بمعنى الابقاء على الحكم الذاتى باعتباره الحل النهائى.**

ومن هذا المنطلق عالجت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة مواقفها ومارست سياسة التنصل والتعنت ، ولدرجة استطاعت فيها حكومة **نتنياهو** المتطرفة ادخال مجمل الاتفاقيات لنفق مظلم ومأزق جدى . وضعت بموجبه القيادة الفلسطينية أمام مواقف صعبة ،**وبما زاد الأمور تعقيدا أن القيادة الفلسطينية لجأت طيلة الفترة المنصرمة إلى تقديم سلسلة من التنازلات دفعت الطرف الإسرائيلى إلى التمسك بسياسة التعنت والصلف.**

على أية حال أنه من المهم جدا الاشارة إلى **استحقاق الرابع من ايار باعتباره موعدا تنتهى معه المرحلة الانتقالية** ، فهو لا يشكل موعدا فلسطينيا وحسب ، تحدد بفعل الارادة الفلسطينية وإنما هو نتاج لاتفاق ثنائى اكتسب الصبغة الدولية من خلال توقيع عدد من الدول العربية والأجنبية عليه وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا راعيا المفاوضات وأيضا اعتماد وثائقه فى الأمم المتحدة ،ويستهدف تطبيق قرارى مجلس الأمن **٢٤٢، ٣٣٨** فى نهاية المدة التى حددها بخمس سنوات ، تبدأ مع استكمال الانسحاب فى قطاع غزة ومنطقة أريحا.

إن التعاطى فلسطينيا مع استحقاق الرابع من ايار ، ينبغى أن ينطلق أساسا من **حسابات تستهدف تجسيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره على أرضه ،واقامة دولته المستقلة** ،ولا يجوز اخضاع هذا الأمر لأى اعتبارات تكتيكية وتفاوضية ،من الممكن أن تؤدى إلى تمديد المرحلة الانتقالية تحت ذرائع ومبررات تتصل بالانتخابات الإسرائيلية والتى جرى تحديد موعدها لهذا الغرض ،والزعم بعدم إعطاء فرصة لنتنياهو لاستغلال الخطوة الفلسطينية وتوظيفها لاعادة انتخابه مجددا لرئاسة الحكومة الاسرائيلية المقبلة.

إن **الاستجابة للتهديدات والضغوطات الأمريكية والنصائح من بعض الاطراف الصديقة والشقيقة حول تأجيل تجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، أمر ينطوى على العديد من المخاطر التى تهدد مصالح الشعب الفلسطينى الراهنة والمستقبلية** ، حيث ستتحول المرحلة الانتقالية إلي نهائية ، وبدلا من أن يقوم الشعب الفلسطينى بممارسة حقه بتقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، سيظل خاضعا لاتفاقيات محدودة تفقده القدرة على تحقيق تطلعاته الوطنية ، **وإن تجربة خمس سنوات من المفاوضات ومجمل الاتفاقيات تشكل برهانا ساطعا على انعدام المصداقية والثقة بالسياسة الاسرائيلية والرعاية الأمريكية لها.**

وينبغى النظر أيضا إلى استحقاق الرابع من ايار بكل ابعاده المحلية والاقليمية والدولية ،وجوانبه القانونية والسياسية.فإذا تمعنا بأمر إعلان الدولة الفلسطينية وتجسيدها ككيان يحقق تطلعات الشعب الفلسطينى ،سنجد انفسنا أمام حقيقة بأن هذا الاعلان ليس جديدا حيث قمنا باعلان الدولة فى المرة الأولى عام ١٩٨٨ ،بما شكل بعد ذلك نقطة تحول في القضية الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا ، والذى اعترف بها ما يزيد عن ١٢٤ دولة فى جميع أنحاء العالم.

وبغض النظر عن المفارقات ،فقد اختلفت وبقى احتمال فوز **نتنياهو** قائما.

إن المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا تتطلب التمسك بالرابع من ايار المقبل كموعد لانتهاء المرحلة الانتقالية وعلى القيادة الفلسطينية مغادرة حالة التردد والمباشرة فى الاستعداد على الصعيد الداخلى الفلسطينى والتحرك على الصعيدين العربى والدولى من أجل توفير الدعم والاعتراف بالخطوة الفلسطينية التاريخية باعلان تجسيد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الرابع من ايار المقبل ، وعدم الالتفات للنصائح الاسرائيلية بتأجيل الاعلان خشية من استغلال نتنياهو للاعلان ،لأنه سيحاول فى حملته الانتخابية استغلال مسألة الدولة الفلسطينية سواء تم الاعلان عنها فى مطلع آيار أو تم تأجيل ذلك ما بعد الانتخابات ،**فالمسألة بالنسبة لنتنياهو ليست موعد قيام الدولة بل معارضة اقامتها من ناحية المبدأ حيث سيبقى جوهر موقفه أثناء وبعد الانتخابات معارضا لاقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.**

ان الاشهر القادمة هى فترة زمنية هامة للشعب الفلسطينى وقضيته الوطنية وعلى القيادة الفلسطينية مغادرة حالة الانتظار وإبقاء جميع خياراتها مفتوحة واستثمار الفترة الراهنة وما قبل الانتخابات الاسرائيلية لفرض حقائق جديدة لصالح الشعب الفلسطينى سواء بالعمل خلال الأشهر القادمة من أجل إعادة **ترتيب البيت الداخلى الفلسطينى وتحصينه من خلال تحقيق أوسع** وحدة وطنية فلسطينية فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها الرسمية وتطوير عملها وتوسيع قاعدة الائتلاف الوطنى للحكومة الفلسطينية الحالية من القوى السياسية المستعدة للمشاركة وتقليص عددها وتطوير عملها والاستعداد الجدى لتجسيد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في نهاية المرحلة الانتقالية فى الرابع من آيار المقبل ،والتحضير الكامل للملفات مفاوضات الحل النهائى والمفترض أن يتم استئنافها بعد الانتخابات الاسرائيلية وذلك من خلال تشكيل الطواقم واللجان الضرورية من القيادات والكفاءات الفلسطينية من داخل فلسطين وخارجها ودعوة القوى السياسية للمشاركة بفعالية بهذه العملية التحضيرية لمفاوضات الحل النهائى ، بتكثيف تحركها على الصعيدين العربى والدولى لعقد مؤتمر دولى برعاية الأمم المتحدة قبل الرابع من ايار المقبل من أجل اقرار صيغة ملزمة لمجلس الأمن وإسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية-الاسرائيلية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات **٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤** الخاصة بالقضية الفلسطينية ودعم حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

الأوضاع حاليا عما كانت عليه عام ١٩٨٨ ، **ووفق القانون الدولى لانشاء أو قيام الدول سنجد أن ذلك ينطبق علينا تماما «الأرض الشعب الحدود ،القيادة السياسية».**

وأما فيما يخص الجوانب السياسية ، فهذا ما ارتبط تماما باتفاق أوسلو الذى وقعته قيادة **م. ت. ف** مع حكومة إسرائيل السابقة وبحضور قيادات عالمية وتوثيق دولى.

لكن الشئ المؤسف حتى الآن أنه رغم التصريحات والمواقف العلنية لـ(م. ت. ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية تحول استحقاق الرابع ، إلا أنه لم تجر التحضيرات والاستعدادات العملية لمواجهة هذا الاستحقاق رغم تقديرنا بأن خطوة فلسطينية جدية وغير تكتيكية تهدف فعلاً إلى تجسيد القوى والطاقات لمواجهة هذا الاستحقاق من شأنها جذب قوى سياسة تاريخية وفاعلة فى ساحة العمل الوطنى الفلسطينى إلى دائرة الحوار. باعتبار ان تحقيق وتجسيد حلم الدولة الفلسطينية المستقلة يشكل نقطة تقاطع لبرامج كافة القوى والفصائل فى الساحة الفلسطينية وهذا سيعكس نفسه بشكل تلقائى ،على ضرورة ايلاء الوضع الفلسطينى أهمية خاصة لادخال الاصلاحات والتعديلات الديمقراطية على مؤسسات م . ت. ف والسلطة الوطنية الفلسطينية ، بما يخدم حقوق الشعب الفلسطينى ويصون حريته وكرامته فى ظل سيادة القانون.

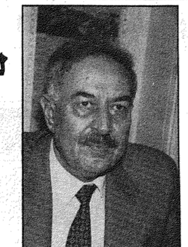
ومن جانب آخر سيقوى القدرة على التحرك والنشاط الدبلوماسى على الصعيد العربى والدولى لنيل التأييد والدعم لهذا الاستحاق.

والأهم من كل ذلك ، أن التحرك الفلسطينى الجدى ،والعمل على ترتيب الأوضاع الداخلية ،وفى مقدمة ذلك دعوة المجلس المركزى الفلسطينى للانعقاد يسبقه تحضير جيد وجدى على مستوى اللجنة التنفيذية للخروج بموقف فلسطينى موحد ليستطيع مواجهة كافة الاحتمالات والتوقعات التى ستنشأ كردات فعل أكيدة من الطرف الاسرائيلى بما فى ذلك المواجهة العسكرية . إن نظرة متمعنة لمجمل هذه الأبعاد والمخاطر المحتملة ،تؤكد على ضرورة تعاطى القيادة الفلسطينية بكل جدية مع استحقاق الرابع من آيار وما يتطلبه ذلك من عمل دؤوب وتوفير الامكانيات والاستعدادات اللازمة لجعل يوم الرابع من ايار موعدا لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية.

اعلان الدولة ليست ورقة اعلامية

عبد الله حورانى

رئيس المركز القومى للدراسات والتوثيق



فى تقديرى أن القيادة الفلسطينية لن تعلن بسط سيادة الدولة فى الرابع من آيار .لأن **سياسة القيادة الفلسطينية منذ بداية عملية التسوية فى أوسلو تقوم على المراهنة على العامل الخارجى ، دون اعتبار العامل الذاتى** .فبالتالى فإن القيادة الفلسطينية تراهن منذ الآن على نجاح حزب العمل ، أو أى مرشح آخر غير **نتنياهو** . وإعلان قيام دولة، يشكل عقبة فى طريق الرهان وسيعطى فرصة كبير **لنتنياهو** ومقولاته السياسية ،**ولا تحسب القيادة ،وهى تأخذ هذا التوجه ، أيحساب لفقدان مصداقيتها ،التى عبأت الشارع عن أنها ستعلن قيام دولة** ، لانها اعتادت أن تستهين بهذا العامل ، واعتادت التعامل مع الرأى العام الفلسطينى ، بالأوامر والقرارات ، دون أن يكون لهذا الرأى وتفاعل أوساطه السياسية دور فى قرارات القيادة.

ولكن يبقى السؤال الأساسى : **لماذا الاعلان؟ ولماذا عدم الاعلان؟** وهل تتوفر الشروط الضرورية لكل من الخيارين . إذا كانت المسألة مسألة مداعبة طموحات الشعب الفلسطينى نحو الاستقلال أو السيادة ،فهذا الأمر متوفر فى اعلان الجزائر والاعتراف الدولى الذى حظى به ذلك الاعلان لا أتصور أن أى اعلان جديد سيحصل على ذلك القدر من الاعتراف ، وثانيا إذا كان الهدف من الاعلان هو طموح نحو مزيد من ممارسة نوع من أنواع السلطة ، فممارسة السلطة من الناحية الفعلية قائمة ،ومقومات هذه السلطة موجودة : كالعلم ،والنشيد والشرطة والسجون ، **ويبقى السؤال ماذا ينقصنا لتصبح لنا دولة؟ ينقصنا الأرض والسيادة ، فأى اعلان ،يجب أن يجرى التفكير فيه جديا قبل اطلاقه ، بتوفير هذين الشرطين.**

حول **شرط الأرض**،هل هذه النسبة الضئيلة التى تقوم عليها السلطة تكفى لاقامة دولة، أم أنها ستشكل نوعا من العوائق والارتباطات ،والالتزامات المحلية والخارجية وحتى من حيث الانغماس فى الشئون الداخلية ، تشكل عائقا جديدا أمام استكمال الحصول على أراضى الضفة والقطاع . وبالتالى يجب أن يظل الجهد منصبا نحو تحقيق الانسحاب الإسرائيلى ، وإلا ننشغل بالجزئيات ، لأن الأراضى أهم من السلطة.

والشرط **الثانى الذى يجب توفره هو السيادة** ما قيمة أن نعلن دولة طالما لا يمكننا بسط السيادة عليها ، سواء السياسية أو الاقتصادية ،الحركة والتنقل ،أو الدخول والخروج ،أو حتى الأجواء والبحر ، هذا ما يجب توفره قبل التفكير فى اعلان الدولة.

وهذنا الشرطان (السيادة والأرض) والمعوقات الإسرائيلية لهما ، ليسا بحاجة إلى اعلان. كل ما أخشاه أن يكون الاعلان عن الدولة واشغال الناس بذلك هو نوع من الملهاة، تصرف الأنظار عن حجم التنازلات التى يمكن أن يضطر الجانب الفلسطينى لتقديمها أمام الضغوط الاسرائيلية والخرائط الاسرائيلية ،والخرائط التى رسمت بحدودها النهائية ،والتى بوجهة نظرى ، يضيف الهامش فيها كثيرا من تصورات كل من الاتجاهين الرئيسيين فى إسرائيل تجاه قضايا الحل النهائى ،فهما لا يختلفان إلا بالدرجة وبنسب بسيطة لذلك **موضوعة اعلان الدولةيجب الا ينظر إليها بهذا الاستخفاف ، أو كورقة اعلامية تستخدم فى سوق المناقصة والابتزاز السياسى لذلك يجب أن تحظى بالقدر الكافى على المستوى الشعبى ،والأطر السياسية لكل القوى**، لنخرج بنتيجة ، يترتب عليها القرار الصائب تجاه مسألة الدولة ،وكذلك الالتزامات التى تترتب على كل القوى السياسية لهذه المسألة .وفى هذا الاطار يجب بحث ردود الفعل الاسرائيلية المقابلة وكيفية الاعداد لها.

مصر
توشكى

قبل ان يصبح الحلم كابوسا

بين امكانيات التحقق ومصاعب الــواقع



الرئيس حسنى مبارك ود. كمال الجنزورى والأمير وليد بن طلال والمهندس حمدى البنبى ..فى توشكى

مع منتصف التسعينيات كانت الازمة الاقتصادية المصرية قد وصلت إلى ذروتها ، وزادت أعداد العاطلين لتصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين عاطل أغلبهم من حملة المؤهلات ، ووصلت اعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من ٤٨٪ من عدد السكان أكثر من نصفهم -٢٥٪ من اعداد السكان- يعيشون فى فقر مدقع ومع كل هذا التدهور فى الوضع الاقتصادى فقد الجميع القدرة على الحلم أن لم يكونوا قد فقدوا الرغبة فيه من الأصل.

ووسط كل هذه الأزمة ، ووسط صيحات الحكومة المتعالية باقتراب نهايتها والخروج من عنق الزجاجة ظهر مشروع توشكى إلي الوجود حاملا الحلم معه للجميع بالخروج من الأزمة الطاحنة التى تمر بهم بل وتحقيق حلم المصريين جميعا فى الخروج من الوادى الضيق.

خرج حلم توشكى فجأة مع بدايات عام ١٩٩٧ وفى اعقاب الفيضان الكبير الذى حدث عام ١٩٩٦ والذى جاء ليحمل الخير للجميع بعد سنوات طويلة من الجفاف كادت أن تصل أزمة المياه فيها إلى مرحلة الخطر . **ووسط الاحلام المتصاعدة بالخروج من الأزمة والخروج من الوادى الضيق خرج عدد كبير من العلماء والخبراء الذين لا يمكن أن يتطرق الشك إلى كفاءتهم العلمية ، ولا إلى حرصهم على تنفيذ المشروع لو كان ذلك واردا وممكنا بمجموعة من التحذيرات أظهرت أن تنفيذ المشروع فى عداد المستحيلات وأنه لم يدرس بشكل جيد** وهو هدر اقتصادى لا داعى له ويمكن تجنبه والاستغناء عنه بمجموعة من المشروعات الأخرى الصغيرة على حواف الوادى . وأبديت آراء كثيرة جدا حول التكلفة المرتفعة للانتقال بالزراعة لهذا المكان بدلاً من نشرها على حواف الوادى، منها ما يتصل بطبيعة الأرض وعمليات رفع المياه ومحطات الرفع التى تبنى بالخارج. ولكن الحكومة

تجاهلت كل ذلك لتبدأ مراحل العمل في المشروع.

ومع التقارير الحكومية التي كانت ولا زالت تبشر بمعدلات الانجاز العالية في المشروع كانت الأمال المعقودة حول المشروع تتزايد لتبدأ مساحات الحلم حول المشروع في الاتساع حتى كاد توشكي أن يصبح هو الحلم الكبير والاساسي لاعداد كبيرة من المصريين . وتعالت العديد من الاصوات بأننا لم نعد قادرين على الحلم أكثر مما حلمنا وأننا يجب أن نسرع بالانتهاء من المشروع حتى تدخل احلامنا إلى حيز التنفيذ ، **ولكن للأسف الشديد ظلت الانتقادات الموجهة للمشروع قائمة ، وخصوصا أن كل يوم يمر أثناء التنفيذ كان يكشف عن حقائق جديدة لم تكن معروفة من قبل.** وكذلك لأن التنفيذ الفعلي للمشروع والذي لن يبدأ إلا بعد الانتهاء من بناء محطة الرفع الرئيسية والتي تضاربت تصريحات المسئولين في الحكومة حول معدلات الانجاز فيها لتصل إلى ٩٠٪ حسب تصريحات وزير الري ، و٥٠٪ حسب تصريحات وزير الزراعة للصحف لم يدخل فعليا إلى طور التنفيذ مما يعني امكانية تدارك الخطأ قبل أن يصبح من غير الممكن تداركه وبعد أن يكون الحلم قد أصبح كابوساً.

وبين تصريحات المسئولين المتفائلة والمتضاربة أحيانا وبين تحذيرات الخبراء الكثيرة والمتشائمة غالبا ،وفي المساحة الفاصلة بين الرغبة في الحلم والخوف من أن يصبح الحلم سرابا أو كابوسا كان لابد من وقفه.

وكما قلنا فلقد بدأ الحديث عن توشكي في يناير ١٩٩٧ عندما فاجأ الرئيس والحكومة الرأي العام بالاعلان عن هذا المشروع القومي العملاق والبدء في تنفيذه ، وذلك بعد أيام من القاء **د. كمال الجنزوري** لبيان الحكومة أمام مجلس الشعب «٢٣ ديسمبر ١٩٩٦» دون أي اشارة للمشروع ، وبعد أن ارتفع منسوب المياه في بحيرة ناصر إلى ١٧٨ مترا وعندها بدأ الحديث عن ترعة الوادي الجديد.

والغريب في الأمر أن الكلام قبلها بأشهر قليلة كان يدور حول أخذ كمية من المياه جنوب قناطر اسنا وتوصيلها للواحات . وبعدها تكلم **د. كمال الجنزوري** رئيس الوزراء عن مجموعة أخرى من البدائل -لم يكن أحد قد سمع بها قبل ذلك- فقال أن المياه ستؤخذ من أمام قناطر أسيوط لتصل إلى الواحات أو من اسنا للواحات ، وبعد ذلك علا الحديث عن الترعة الحالية على الرغم من أن الكلام الدائر قبل ذلك لم يكن عن هذه الترعة وإنما كان عن مفيض توشكي الذي كان قد تم انشاؤه في السبعينيات لاستيعاب المياه الزائده بعد فيضانات عام ٧٤ ، ١٩٧٦ والتي ملأت السد العالي، وتحسباً لمجئ فيضانا عالية كما حدث بعد ذلك عام ١٩٧٨ كان الكلام عن هذا المفيض واستغلال جزء من المياه التي تدخل إليه وتوصيلها للواحات.

وكانت الفكرة العامة أن تخرج من نهاية مفيض توشكي قناة تأخذ من البحيرة- وهي موجودة أصلا- وتلف حول الجبل والذي يصل ارتفاعه إلى ٤٠٠ متر لتصل إلى الواحات وفجأة عدل هذا التصور لاسباب مجهولة وقيل إنه سيتم أخذ المياه من شمال المفيض على بعد ٣٠ كيلو متر في بحيرة تتجه للجبل مباشرة وعندها يبدأ رفع المياه من حوالي ١٧٠ متراً فوق سطح البحر إلى قمة الهضبة وارتفاعها ٤٠٠ متر فوق سطح البحر مما يستدعي معه انشاء محطة رفع عملاقة تصل تكاليف انشائها إلى ٥ر١ مليار جنيه مصري وتصمم بالخارج وبعد ذلك تنزل البحيرة من الهضبة مرة أخرى لتتجه إلى البحيرات.

ووسط كل هذه التهويمات اتضح للجميع أن المشروع لم يدرس من الاساس فوصفوه بانه لا يخرج عن اطار الزفة الاعلامية الكاذبة وبدأت تحذيرات الخبراء تتعالى ،وخصوصا أن الحكومة عندما أعلنت البدء في تنفيذ المشروع كانت قد تجاهلت كل المعلومات التي توصلت إليها مدرسة الري المصرية وخبراء وزارة الري في عهد المرحوم المهندس **عبد الهادي راضي** وزير الري السابق والتي خرجت لتؤكد أن مصر مهددة بالدخول إلى مصاف الدول التي تعاني من فقر مائي .وكان السؤال الأول الذي ثار **هو كيف يمكن توفير الاعتمادات المائية اللازمة لانشاء هذا المشروع في ظل هذه الحالة؟!.**

فطبقا لبيانات وزارة الري والبنك الدولي عام ١٩٩٧ عام الاعلان عن المشروع فان استهلاك مصر من المياه يبلغ **٦٣ مليار** متر مكعب ،من المتوقع أن يصل إلى **٧٢ مليار متر مكعب** مع بدايات القرن القادم ،وفي تقديرات أخرى قد نحتاج إلى **٢٠ مليار متر مكعب** اضافي للحصة المقررة طبقا لاتفاقية السد العالي. في حين أن امكانياتنا الحالية من المياه هي **٥ر٥٥ مليار متر مكعب** هي حصة مصر من مياه النيل ،**٤ر١ مليار متر مكعب** من أمطار الساحل الشمالي **و٤ر٦٠ مليار متر مكعب** من إعادة استخدام مياه الصرف لاغراض الري ويتوقع زيادتها إلى**٧ر٦ مليار متر مكعب** عام ٢٠٠٠ أي أن **مصر تعتمد أساسا على مياه نهر النيل بنسبة ٥ر٩٧٪ وهو ما يعني البحث عن مصادر بديلة للمياه.**

وطبقا لنفس البيانات فلقد ظهر أن مصر تعاني من فقر مائي فبعد أن كان نصيب الفرد من المياه في مصر عام ٩٣ (١٠٠٠) **متر مكعب** سنويا وهو الحد الذي يعد النزول عنه معياراً للفقر المائي فلقد انخفض إلى **٩٠٠ متر مكعب من المياه عام ١٩٩٧** ، بل ومن المتوقع أن ينخفض مع بدايات القرن إلى **٦٠٠ متر مكعب** ثم إلى **٥٠٠ متر عام ٢٠٢٥** وهو ما يتطلب البحث عن مجموعة من الاقتراحات لعلاج الفقر المائي الذي تعاني منه مصر والتي حددتها الدراسات في خمسة مقترحات هي:

١- استخدام أساليب الري الحديثة.

٢- زيادة استعمال المياه الجوفية.

٣- معالجة مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي وإعادة استخدامها.

٤- تحديد مساحات زراعة المحاصيل التي تستهلك مياها كثيرة (إعادة النظر في التركيب المحصولي.

٥- تسعير مياه الري للفلاحين .. وهو ما طلبه البنك الدولي ورفضته مصر حتى الآن.

وبالرغم من كل ذلك وبالرغم من أن المذكرة التي قدمها المهندس **عبد الهادي راضي** إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٦- وقبل وفاته- اشارت إلى أن **مصر سوف تعاني من عجز في المياه بدءا من نهاية العقد الأول من القرن القادم ، وأن ما يمكن توفيره من المياه حتى عام ٢٠٠٠ يكفي بالكاد مساحة التوسع الأفقي الجاري العمل بها في هذا الوقت وقدرها ٦ر١ مليون فدان فلقد باغتت حكومة د. الجنزوري** الجميع «الرأي العام المصري والأحزاب السياسية والخبراء» وأعلنت عن بدء تنفيذ مشروع ترعة الوادي الجديد -ترعة الشيخ زايد- والتي تبدأ من خور توشكي «جنوب السد العالي» وحتى واحة باريس لزراعة **٥٠٠ ألف فدان** وقبل أن يستوعب الناس المفاجأة أعلنت الحكومة عن المشروع العملاق **مشروع الدلتا الجديدة في الصحراء الغربية** والذي يضيف طبقا لتصريحات رئيس الوزراء إلى مساحة مصر الزراعية العمرانية «**٥ر١٢ مليون فدان. حاليا ٤٩ مليون فدان جديدة تمثل ٥ر٢٥٪ من مساحة مصر الكلية منها ٤ر٣ مليون فدان للزراعة.**

وأعلنت الحكومة أن مساحة الدلتا الجديدة ستصل إلى **٨ مليون فدان** وأن هذا المشروع يحتاج استثمارات سنوية تصل إلى ١٠٠

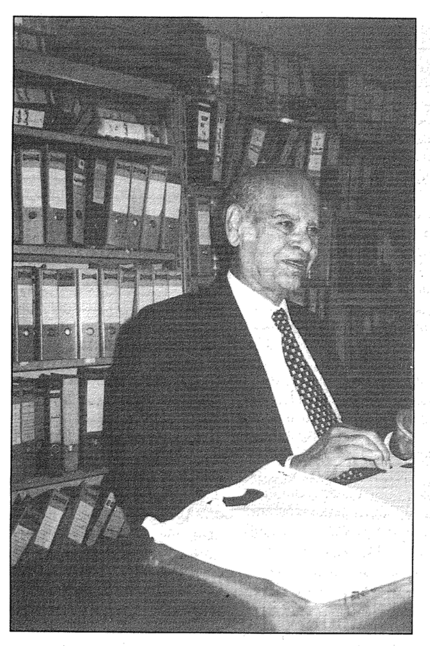
د. فوزى منصور:

المشروع انتقل من حيز التكلفة العالية.. إلى منطقة اللامعقول

مليار جنيه مصرى (أختلف هذا الرقم بعد ذلك) **٢٠ مليار منها محليا ، و٨٠ مليار من المستثمرين المصرين والعرب.** وأنه لا توجد مشكلة فى توفير المياه اللازمة وهو ما يتضارب مع التصريحات السابقة للمسئولين-فهناك مياه الصرف الزراعى وتقدر بحوالى ١٥ مليار متر مكعب لا يستخدم منها حاليا أكثر من ٤ مليارات متر مكعب ومياه الصرف الغذائى وتقدر أيضا بـ١٥ مليار متر مكعب لا يستخدم منها أكثر من ٤ مليار أيضا . وأوضحت الحكومة أن المشروع سيبدأ بزراعة ٥٠٠ ألف فدان تحتاج إلى ٣ مليارات متر مكعب من مياه النيل يتم مزجهم مع٥ر٣ مليار متر مكعب من المياه الجوفية و٣ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى وأنه قد تم تخصيص ٥ر٥ مليار جنيه فى خطه الدولة «٩٦ / ١٩٩٧) للبدء في التنفيذ وإنشاء محطة الرفع العملاقة (**ولكن الغريب أن المشروع لم يظهر فى موازنة الدولة بعد ذلك سواء فى عامى ٩٦-٩٧ أو ٩٧ -٩٨ على الرغم من أن الدستور ينص على أن المشروعات التى تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه لابد أن تدرج فى ميزانية الدولة التى تعرض على مجلس الشعب لمناقشتها وهو ما اثار الكثير من الشكوك والشبهات حول المشروع وأوجه الانفاق المخصصة له.**

وبعد ذلك اعلنت الحكومة -مرة ثانية-بأن المشروع سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : والتى يجرى العمل بها حاليا هى ترعة الشيخ زايد بطول ٦٧ كيلو متر يتفرع منها أربع ترع فرعية لزراعة ٥٠٠ ألف فدان وهى تحتاج إلى **٥ر٥ مليار متر مكعب من المياه سيتم ضخها سنويا من مياه النيل اعتبارا** من عام ٢٠٠٢ باستخدام محطة رفع عملاقة -وهو ما يتناقض مع التصريحات السابقة التى قالت أن المياه التى ستأخذ من مياه النيل٣ مليار متر فقط



وزراعة حوالى ٤٠ ألف فدان أو يزيد عن طريق حفر مجموعة من الابير واستخدام المياه الجوفية العذبة.

المرحلة الثانية: وتمتد ٣٢٠ كيلو متر باتجاه الشمال الغربى والمرحلة الثالثة وتمتد ٥٦٠ كيلو مترا أخرى . **وتكون المراحل الثلاث ما أطلق عليه مشروع توشكى ويستغرق انشاؤها أربع خطط خمسية تنتهى فى عام ٢٠١٧.**

واثار الاعلان عن المشروع سلسلة من الانتقادات وعشرات من الاعتراضات الفنية والعلمية والاقتصادية طرحها عدد من أهم وأبرز الخبراء المصريين فى جميع المجالات والتخصصات المتعلقة بالمشروع، تناولت غياب الدراسة التفصيلية المتكاملة للمشروع -وهو ما اتضح بعد ذلك فى الكثير من التضارب بين تصريحات المسئولين أثناء تنفيذ المشروع وأيضا فى قائمة الدراسات التي نشرتها صحيفة الاهرام فى اعداد ، ١٢ ، ١٩ فبراير ١٩٩٩ للرد على القائلين بان المشروع لم تتم دراسته قبل البدء فى تنفيذه **والتى ظهر منها أن غالبية الدراسات قد تمت فى الفترة ما بين ٩٧ ، ٩٨ وأنها تركزت فى عام ٩٨ على الأكثر. وبالرغم من ذلك فان كل الدراسات كانت دراسات جزئية ولم تظهر دراسة واحدة أساسية وشاملة تغطى الجوانب الاساسية للمشروع.**

وفى ظل ظهور هذه الحقيقة لجأ الاهرام الذى لم ينشر النتائج التفصيلية التى توصلت إليها الدراسات والتى **استند إلى بعضها عدد من المعارضين للمشروع** إلى اضافة قائمة ببعض الدراسات القديمة تتعلق أغلبها

بعمليات المسح الجيولوجي والجغرافي للصحراء الغربية ومنطقة جنوب مصر.

نعود ثانية للاعتراضات التي اثارها المتخصصون والتي بدأت مع الاعلان عن المشروع واستمرت خلال العامين السابقين واستندت كما قلنا إلى غياب الدراسات التفصيلية المتكاملة عن المشروع وشح المياه وعدم توفرها وأثر ذلك على العلاقات مع دول حوض النيل ،ومشاكل الصرف في ضوء تجارب الوادي الجديد والصالحية وخطورة نقل أمراض الوادي القديم إلى الأراضي الجديدة ، والاخطار الجيولوجية المترتبة على تسرب مياه النهر إلى منخفض غرب توشكا والذي تبلغ مساحته أكثر من ١٢ ألف كيلو متر من جبل أم شاغر وجبل العصر شمالا إلى محاجر خفرع جنوبا والذي يستطيع أن يبتلع عدة بحيرات مثل بحيرة ناصر . بالاضافة إلى مشكلة فقر الطاقة في المنطقة وارتفاع تكاليف نقل الكهرباء إليها وطبيعة التربة والمناخ غير الملائم ،والتكلفة والعائد الاقتصادي من وراء ذلك. وهو ما قامت الحكومة بالرد على البعض منه وأثبتت بعض التجارب خطأ البعض الآخر ولكن ظل اغلبها دون توضيح ويهدد بتدمير واستحالة استكمال المشروع.

وكان من أبرز المشاكل التي اثارها الخبراء حول المشروع هي **مشكلة التمويل** فطبقا لما أعلنته الحكومة فإن مشروع وادي النيل الجديد يحتاج سنويا إلى **١٠٠ مليار جنيه مصري منها ٨٠ مليار يتحملها القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي ، و٢٠ مليار جنيه استثمارات حكومية** .وهنا كان السؤال الذي طرحه الجميع وركز عليه **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير اليسار في كثير من مقالاته حول المشروع وهو: **من أين ستأتي الحكومة بـ ٢٠ مليار جنيه سنويا لهذا المشروع؟ هل بمزيد من الاقتراض والديون الداخلية وأذون الخزانة والسندات أم من بيع حصيلة القطاع العام .. أم من فرض ضرائب جديدة..؟ وهل سيأتي ذلك على حساب المشروعات الأخرى والخدمات الأساسية؟.**

وكان السؤال الثاني هل سيمكن تحقيق الرهان على الاستثمارات الخاصة المباشرة في حدود **٨٠ مليار جنيه سنويا** منها ما يقرب من **٢٠ مليار جنيه «أي ٨,٥ مليار دولار»** سنويا استثمارات أجنبية مباشرة؟ مع العلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام الماضي ٩٨ وهو العام الثاني للمشروع التي دخلت مصر لم تتجاوز **مليار دولار أغلبها في مشروعات التليفون المحمول.**

ولم يتوقف الأمر عند موضوع التمويل فخلال العامين الماضيين تعالت حملات الانتقادات الموجهة ضد المشروع والتي كان آخرها حملة جريدة الوفد والتي كانت سبباً -كما أعلن البعض- في استدعاء **عباس الطرابيلي** رئيس تحرير الوفد وأحد المحررين للتحقيق معهما عما نشرا عن اضراب عمال البنك المركزي رغم أن جرائد قومية أخرى كالمساء قد نشرت الخبر في نفس يوم نشر الوفد له.

وخلال العامين انتقد الموضوع عدد كبير من أبرز العلماء المصريين فكتب **د. رشدي سعيد** عن المشروع محذراً فقال «بالنسبة لقناة توشكي- والكلام متعدد عن زراعة ٥٠٠ ألف فدان أو مليون أو ٢ مليون -فإن الهدف الحالي للخطة هو زراعة ٥٠٠ ألف في هذه المنطقة ستحتاج ما لا يقل عن **٦ مليارات متر** من المياه ،وهذا صعب توفيره إلا إذا اضحينا بزراعات قائمة.

القضية هنا أنه إذا كانت لدينا مياه زائدة فلنرى في أية جهة توجهها وهذا ما يجب أن يكون محل مناقشة ، ولكنهم قرروا فجأة توجيه المياه لهذه الجهة».

ولفت**د. رشدي سعيد** النظر إلى الطاقة اللازمة للمشروع فقال «علينا أن نرى كم الأموال المطلوب انفاقها لتمويل مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل طلمبات الرفع. فلابد من توصيل خط كهرباء من أسوان لتوشكي وهذا يمثل **٣٠ ٪ من قدرة السد العالي بكاملها** . وعلى كل الاحوال فهذه عملية باهظة الثمن بشكل كبير ولن تقل تكلفتها السنوية عن مليار جنيه لرفع المياه وسيتكلف الفدان ٢٠٠ جنيه لرفع المياه فقط. مع ملاحظة أن كل الأراضي بهذه المنطقة مرتفعة عن سطح القناة الأمر الذي سيتطلب رفعها للمرة الثانية أي أن العملية بكاملها غير اقتصادية بأية حال من الأحوال».

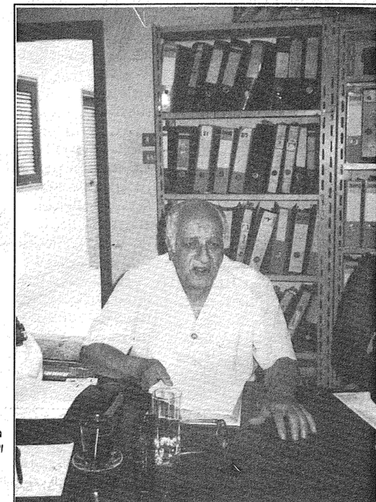
والغريب في الأمر أن الكلام حتى ذلك الوقت وحتى الآن حول إنشاء محطة رفع عملاقة لكل المشروع ولم يكن أحد قد تكلم عن رفع المياة ثانية ولكن **د. ضياء الدين القوصي** المشرف العام على مشروع توشكي في حوار اجراه الاهرام معه في يوم **٦ فبراير الماضي** للرد على حملة الانتقادات الموجهة ضد المشروع- **اثار نفس النقطة التي اثارها د. رشدي سعيد قبلها بعامين حينما أعلن أن محطة الرفع الحالية لن تكون كافية إذا ما استدعى الأمر تنفيذ المراحل التالية للمشروع لأنه سيلزم إنشاء محطة جديدة. والأكثر غرابة أن المسئولين لم يتطرقوا إلى هذه النقطة بعد ذلك بل إنهم لم يعودوا ثانية لما قاله د. ضياء في محاولة للتعمية عليه.**

وفي ندوة عقدتها اليسار بعد الاعلان عن المشروع مباشرة ونشرت في عددفبراير ١٩٩٧ تساءل **د. البهي العيسوي** «هل لابد وأن يرتبط التعمير بتعذيب الناس؟ فنحن لدينا مداخل الوديان وبدأنا في غرب كوم أمبو بزراعة لمسافة ٣٥ كيلو متر وقمنا بتهجير النوبيين هناك . وعمّرنا داخل**«وادي عباد»** عند ادفو- آخر نقطة مزروعة كانت ٤ كيلو متر وصلنا إلى ٣٥ كيلو متر- بالاضافة لغرب بني سويف وغرب المنيا ، وغرب سوهاج وكلها مناطق تمت زراعتها .**فلماذا لا تستكمل زراعة هذه المناطق حتى إذا أردنا تهجير الناس إليها كانت مناطق قريبة نوعا ما».**

وواصل د. البهي عرضه لبعض الأماكن البديلة فقال «هناك مناطق كثيرة لم يتم زرعها مثل مدخل وادي قنا وكل الوديان لموجودة في الصحراء الغربية والشرقية ووادي الكريمات والمناطق الموجودة في شرق بني سويف وحتى حلوان ومدخل وادي عربة يمكن زراعتها كلها إذا كانت لدينا مياه زائدة كما يقولون.

وتساءل لماذا لا نوفر المياه -إذا كانت موجودة -لهذه المناطق الموجود بها الناس أصلا؟! وهو نفس التساؤل الذي اثارته الوفد في حملتها المشروعلى المشروع في يناير الماضي عندما أتت لاستعراض البدائل التي من الممكن تنفيذها واستصلاح أراضي بها على حواف الوادي والتي وصلت إلى **مليون و٥٥٠٠ فدان في الصعيد بالاضافة إلى مليون و٤٣١ الف فدان في منطقة غرب وشرق الدلتا هذا غير الأراضي الموجودة في سيناء وكلها لا تحتاج لتكلفة عالية لاستصلاحها ولا تحتاج لنقل السكان لها لقربها من التجمعات السكانية باستثناء سيناء والتي يعد تعميرها هدفاً استراتيجياً.**

وفي نفس الحملة لفتت الوفد الأنظار إلى أن المشروع يقع في منطقة فقيرة بمصادر الطاقة التقليدية حاليا كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء ويبعد الموقع المقترح لمحطة الرفع عن أسوان بحوالي ٣٠٠ كيلو متر. والطاقة اللازمة لمشروعة ترعة الشيخ زايد أو ترعة الدلتا الجديدة حسب المسميات التي أطلقت على المشروع يبلغ حجمها **٣٠٠ ميجاوات** وهذه الطاقة المطلوبة تساوي طاقة محطة كهرباء أسوان بكاملها ،هذا المشروع الضخم الذي تم إنجازه في



د. علي النويجي

النصف الثاني من الثمانينات ،وتبلغ القيمة التقديرية لانشاء محطة بهذا الحجم **٢٥٠ مليون** دولار بأسعار اليوم .كما تبلغ تكاليف نقل الكهرباء من أسوان إلى موقع محطة الطلمبات المقترحة حوالى ١٧٥٫٥ مليون يضاف إليها تكاليف محطة المحولات وتبلغ ٥٥ مليون جنيه، **وبذلك تكون التكلفة الاجمالية للطاقة الكهربائية المنقولة ٢٣٠٫٥ مليون جنيه مصرى.**

وتساءل **عباس الطرابيلى** عن الجدوى الاقتصادية للمشروع فقال أن الدراسة التى تقول الحكومة أن البنك الدولى اعدها قالت أن عائد المشروع يعطى ٨٪ ..وفى المقابل فان اذون الخزانة التى تسحبها الحكومة تتجاوز ٥٫٨٪ وأن أى مشروع يجب أن يعيد قيمة التمويل وقيمة فوائده **ومعنى هذا أن المشروع إذا اعاد فوائد التمويل فلن يعيد أصل القرض أبدا.**

وفى النهاية تحدى **الطرابيلى** الحكومة أن تنشر الدراسات التى تدعى أنها أجريت عن المشروع كاملة وغير منقوصة.

وبعد حملة الوفد قادت «الصحف الحكومية» -القومية- حملة شديدة ضد الوفد وجاءت زيارة الرئيس الأخيرة لتوشكي فى منتصف شهر فبراير الماضي والتى أعلن فيها- فى إطار رده على الانتقادات التى أثيرت حول المشروع- **أن كل ما يدور فى أذهان المواطنين من أصحاب النيات الحسنة قد طرحته على الفنيين والعلماء.. وجماعات البحث والدراسة .. قبل أن نعلن هذا المشروع ونبدأ فى تنفيذه!.**

وفى نفس الزيارة أكد دكتور **كمال الجنزورى** رئيس مجلس الوزراء أن مشروع توشكي كان حلما مصريا منذ عام١٩٦٤ حينما افتتح الزعيم جمال عبد الناصر السد العالي واستشهد على ذلك بما نشرته «مجلة آخر ساعة» فى ١٣ مايو ٦٤ التى كتبت اننا نحلم باستصلاح مليونى فدان بإنشاء السد العالى» **وبالطبع لم تكن آخر ساعة قد حددت الاستصلاح فى توشكى .**

وأكد **الدكتور الجنزورى** أن مشروع جنوب الوادى يمثل ضرورة ملحة جدا للخروج من الوادى الضيق مشيرا إلى أن نصيب الفرد من الأرض فى الوادي القديم يبلغ **٨٨٣ متر** بينما يبلغ نصيبه من الأرض المنزرعة **٥٥٣ متر** أى ما يوازى ثلاثة قراريط .وقال أننا لو انتظرنا سنتين أو ثلاث سنوات أو حتى عام ٢٠١٠ حينما يقترب تعدادنا من٩٠ مليون نسمة لن تتسع الأرض لنا .وأضاف أن مشروع توشكى حلم كبر تسعى مصر لتحقيقه بقيادة **الرئيس مبارك** ،وهو ايجاد خريطة عمرانية جديدة تدخل بها مصر القرن الواحد والعشرين.

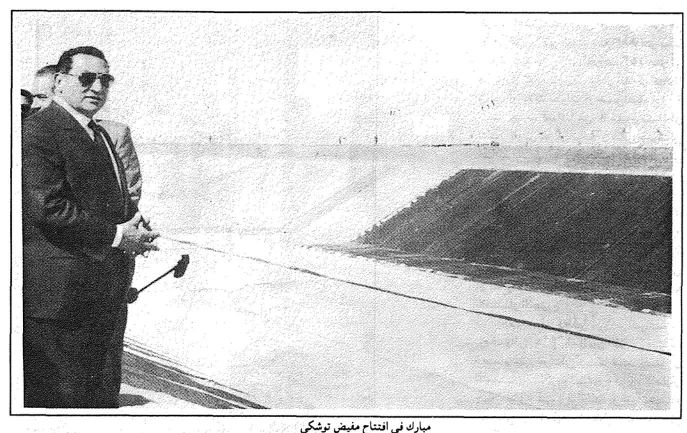
وعن تمويل المشروع قال أنه مقدر له خلال الخطتين الخمسيتين الرابعة والخامسة فى حدود **٤٢٠ مليار جنيه تتحمل الدولة منها ٢٠٪ فيما يتحمل القطاع الخاص ٨٠٪ مشيرا إلى أن مناخ الأمان والاستقرار المصرى يجذب الاستثمار الأجنبى.**

والغريب فى الأمر أن وزير الزراعة **د. يوسف والى** ود. **ضياء الدين القوصي** المشرف العام على توشكى كانا قد أعلنا أن الاستثمارات اللازمة للمشروع هى**٣٠٠ مليار جنيه** موزعه على أربع خطط بل أن د. ضياء أكد على أن كل ال**٣٠٠ مليار** ليست لمشروع توشكى وحده بل أنها تمتد إلى كافة الأنشطة الأخرى التى تشمل التعدين والصناعة والسياحة ومشروعات الطاقة.

وحول التضارب فى الأرقام التى أعلنها رئيس الوزراء والأرقام التى أعلنها نائبه ووزير الزراعة فى حكومته كان لابد من التوقف وإعادة السؤال حول **الدراسات والسبب فى التضارب. بل أن البعض شكك فى طريقه بناء المشروع وقال أنه يتم كله بالاسناد المباشر ولم يتم طرح مراحله فى مناقصات عالمية أو محلية كما هو متبع فى المشروعات الكبرى.**

ولم تتوقف حملة الرد الحكومية عند هذا الحد بل أن جريدة الأسبوع «المستقلة» أجرت حواراً معد. **محمود أبو زيد** وزير الاشغال للرد على الانتقادات الموجهة للمشروع، ولعل أهم ما ورد فيه هو ما أعلنه من أن **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع افادت أن عائده سيصل إلى ١٣٪ مما ينفق عليه.** وعندما سألته المحررة عن دراسة البنك الدولى التى تقول انها ٨٪ قال **حتى ولو كانت ٨٪ التى قد يراها الكثيرون ضئيلة إلا أن الخبراء يقولون أن المشروعات الزراعية عندما تدر ما نسبته ٨٪ فإن الوضع يكون جيداً.**

والغريب هنا أيضا أن جميع الصحف القومية كانت قد خرجت لتؤكد أن دراسات الجدوى أثبتت أن عائد المشروع يصل إلى ٢٠ ٪!!!.



مبارك فى افتتاح مفيض توشكى

وأمام التفاؤل والتشاؤم والتضارب وأمام الحلم المنشود والكابوس الذى يحذر بعض الخبراء منه كان لابد من مناقشة الموضوع ثانية.

يقول د. على نويجى بالنسبة لموضوع المياه لو بدأنا بالقول أننا ليس لدينا مياه فاننا نحكم علي أنفسنا بالموت لاننا من الممكن أن نعظم الاستفادة من المياه .وبعد أن استعرض د. على موارد مصر من المياه قال **أن هذه الموارد يمكن أن تعظم عن طريق الاشتراك فى سياسة مائية مع دول حوض النيل مثل مشروع قناة جونجلى ومستنقعات بحر الغزال وما حولها**وذلك من الممكن أن يتحقق لو علمنا أن مستنقعات بحر الغزال يدخلها **٥٠٠ مليار** متر مكعب من المياه لا يصل بحيرة «نو» إلا **٥٠ مليار متر مكعب** فقط.. ولذلك فالقول باننا ليس لدينا مياه حكم على أنفسنا بالموت **.وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من المياه في مصر قد وصل إلى أقل من حد الاملاق المائى فيجب الا يدفعنا لاصدار هذا الحكم.**

وبالاضافة لذلك فهناك مشكلة ثانية وهى تتعلق بنصيب الفرد من ناتج الأرض فى مصر ،والذى أصبح الآن **٥٢١ متر مربع** فى حين أن نصيب الفرد العادى على مستوى العالم يصل إلى **٨٠٠ متر مربع** ومع الزيادة السكانية الرهيبة فمعنى ذلك أننا نزداد فقراً **.وهذا شئ خطر ويدفعنا للخروج من الوادى** .إذن فالهدف الذى يجب أن نجمع عليه هو الخروج من الوادى الضيق. ولكن سياسة الاستصلاح هى التى تحتاج لمراجعة وكذلك كيفية الاستصلاح وتخصيص الأرض.

إذن فالمتفق عليه- كما يقول د. نويجى- هو أن التوسع فى توشكى **أو فى غيرها مطلوب ولكن طريقة التوسع هى التى يجب الوقوف أمامها.**

البعض يقول أنهم سيوفرون المياه من خلال تقليص مساحة الارز المزروع .وهنا لابد أن يثور التساؤل فنحن أيضا أعطينا للفلاح حرية الزراعة فكيف نجبره على عدم زراعة محصول يريده .والتجربة تقول أننا فشلنا فى تطبيق ذلك فعليا بالاضافة لذلك فإننا لو أجبرنا فلاحاً على ذلك لن يرضخ وسيشتكى فى المحكمة الدستورية لاننا اطلقنا مبدأ حرية الزراعة وستحكم له المحكمة بحقه فى أن يزرع ما يشاء.

الجزء الثانى فيما يتعلق بمياه الصرف الزراعى واستخدامها فلابد من الاعلان عن أن **استخدامها محفوف بالمخاطر** والتى تتمثل فى زيادة ملوحة التربة .وكل الابحاث تؤكد أن استخدام مياه الصرف فى الزراعة تؤدى لزيادة ملوحه التربة وهو ما أكدته نتائج الدراسات التى قام بها معهد بحوث الصرف. **ولكن لكى نوفر المياه العمليات الاستصلاح سواء فى توشكى أو غيرها لابد من استخدام مياه الصرف وهو ما يعنى مزيداً من التردى لأرض الوادى الحقيقية.**

والأخطر من ذلك أن التقارير تقول أن أرض توشكى ستحصل على المياه من بحيرة ناصر حتى ولو كان ذلك من أقل معدل لها. ولو علمنا أن مستخدمى المياه فى توشكى سيكونون عبارة عن مجموعة من الشركات الكبيرة فإن الوزن النسبى لهم كجماعة ضغط من الممكن أن يحرم الفلاحين فى شمال الدلتا من مياه النيل فى حالات الضغط المائى وهو ما يعنى مزيداً من استخدام مياه الصرف ومزيداً من ملوحة التربة.

ويتوقف د. على نويجى أمام الفكرة التى أعلنتها الحكومة والهدف من وراء الاستصلاح فى توشكى وهى فكرة الزراعة للتصدير، ويقول أن الوضع الأمثل أن تكون الزراعة للاستخدام الداخلى فالعالم غير محتاج لأى سلعة من عندنا ، ولذلك فأنا **أقول لمن يعلن أننا سنزرع ونصدر بالطيارة أن الأمثل أن تزرع للاكتفاء الذاتى أولاً.**

ويتفق **د. فوزى منصور معد. نويجى** فى أنه ليس هناك ما يمنع تنفيذ المشروع من

الناحيـة الفنيـة لأن الإنسـان لو شـاء فـانه يستطيع أن يزرع الورد أو المانجو على سطح القمر الخالى من الأكسجين والمياه .ويقول بالفعل أصبحت هذه الامكانية موجودة ولكن ذلك لا يعنى شيئا لأن السؤال المهم الذى يجب أن نقف عنده **هو بأى تكلفة ؟ وبأى هدف؟.**

فـإذا وقفنا عند مـوضوع التـكلفـة- كـمـا يقول د. فوزى -فإن الذى ادهشنى بالفعل هو تصريحات رئيس الوزراء والتى أعلن فيها أن الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع تصل إلى **٤٢٠ مليـار جنيـه** . فلقـد انتابنى الشك فى صـحة مـا نقله مندوبو الجرائد وتصورت أنهم اخطأوا ووضعوا صفراً اضافيا ولكنى تأكدت بعد ذلك أنه لا يوجد خطأ وراء ذلك.

وبناءاً على ذلك فـبحـسبـة بسيطة ولو وزعنا ال٤٢٠ مليـار على العـشـر سنوات بالتـسـاوى على الرغم من أن المعـروف فى المشروعات الكبرى أن التكلفة الاستثمارية فى السنوات الأولى نسبتها أكبر بكثير من التكلفـة كلمـا تقـدم المشـروع لأن السنوات الأولى تكون مخصصة لاعمال البنية الأساسية ولكننى سـأصـرف النظر عن هذا الاعـتـبـار المسنود علميا وعمليا وأتصـور أن التكلفـة موزعة بالتساوى على العشر سنوات وهو ما يعنى أن **المشروع يحتاج إلى ٤٢ مليار جنيه استثمارات فى السنة.**

ولقد رأيت أن هذا الرقم يحتاج إلى وقفة للبحث عن طرق تدبيره وتوفيـره .فـرجـعت للارقام الخاصة بالادخار والاستثمار والميزانية المتصلة بهذا الشأن فى تقرير البنك الدولى عن التنميـة فى العالم طبـعـة ٩٨-٩٩ .وأيضا رجعت لآخر مـا وصل إلى من نشرات البنك المركزى والبنك الأهلى وقارنتـهـا جـمـيـعـا فـوجـدت أننا **لو أخـذنا عـام ١٩٧٧ كسنة أساس فـان نسبـة معـدل الادخار لـن تتـجـاوز ١٢٪ من الناتج المحلى الاجـمـالى وبحـسـبـة بسـيطة سنجـدها تسـاوى ٣٠ مليـار و٧٩٣ مليون جنيه أى أقل قليلا من ٣١ مليار جنيه وهذا شئ يضع المشروع مباشرة ليس فى نطاق المشروع الصعب التنفيذ أو المكلف وإنما ينتقل به إلى منطقة اللامعقول.**لأن ذلك يعنى أن الاستـثـمار السنوى المطلوب لهذا المشروع يزيد بمقدار ١٢ مليار جنيـه عن مـجـمـل المدخرات التى يقدمها الاقتصاد المصرى .وهذا يعنى أننا **بالاضـافـة لتـجـمـيع كل المدخرات نحتاج إلى ١٢ مليار جنيه لكى نستطيع أن نغطى التكاليف الاستـثـمـارية لهـذا المشـروع فقط** . وبعد ذلك لا أستطيع أن أفعل أى شئ آخر، لا أستطيع أن أبنى مدرسة ولا أستطيع حتى أن مد طريقا ولو لكيلو متر واحد اضافى ، ولا أستطيع أن أقدم أدوات طبية أو معدات طبية جديدة لمستشفى من المستشفيات ناهيك عن الفروع التى تتحكم فى حقيقة الاستثمار كالصناعة والزراعة والمرافق العامة وغير ذلك.

ويواصل د. فـوزى كـلامـه ويقـول قـد يرد على ذلك بان رئيس الوزراء قـــد بين بان الحكومـة سـوف تـتـحـمـل ٢٠٪ من تكاليف الاسـتـثـمـار والقطاع الخاص يتـحـمـل ٨٠٪ ولكن فى الواقع أن **هذا الرد غـيــر وارد لأن الرقم الذى ذكـرته وهو مـجـمـل الادخـارات وتشـمـل ادخارات القطاع الخاص وادخـارات الحكومـة والقطاع العـام** .وهكذا يتـبـقـى مصدران لتمويل المشروع إما التـمويل الخارجى وإما التمويل الجبرى الذى يرفع نسبة الادخار الجبرى عن التنمية المطلوبة.

بالنسبـة للتـمـويل الخارجى وهو مـسـألة واردة فاننا لو رجعنا إلى الميزانية سنجد أننا اعـتـمدنا فى ثلث الاستـثـمـارات فى الاقتصاد المصرى فى هذا العام على الخارج إما كقروض أو هبـات أو مـا يقـابل القـروض فى شكل استثمارات اجنبية ورغم ذلك وصل الاستثمار المحلى الاجمالى إلى (٤٦ مليار جنيه فقط) فلو قلنا أننا سنخصص ٤٢ مليارمنها المشروع تنمية جنوب الوادى يتبقى لكل الاستثمارات الأخرى ٤ مليـار وهذا كـلام خـرافى وغـيـر معقول. ولكن يبدو أن هذه المشكلة قد وجهت بالفعل فى السنة الأولى والثانيـة لكن كيف لا أعلم!! لانى لا أتصور بأى حال من الاحوال أن تكون الاسـتـثـمـارات فى المشروع فى السنة الأولى أو الثانية أو حتى وفقا لما هو مقدر فى السنة الثالثة قد وصلت إلى ٤٢ مليار جنيه وهذه نقطة تستوقف النظر.

ويشـير د. **فوزى منصـور** إلى نقطة أخرى ويقول «لقد رجعت إلى تقديرات الميزانيـة فى سنة ٩٧-٩٨ وفى سنة٩٨-٩٩ فـوجـدت أن العـام المالى ٩٧-٩٨ كـان فـيـه عـجـز فى ميـزانيـة الدولة يقـارب **٢ مليـار ٦١٩ مليـون جنيه»** أى « **٢٦١٩ مليون جنيه** ولقد كان هذا هو المتوسط العام فى بضع السنوات السابقة على هذا العـام . ولكن فى عـام ١٩٩٨- ١٩٩٩ قدر أن العجز المستهدف فى الميزانية ٦٧٥١ مليـون جنيـه أى أكـثـر من ثلاثة أضعاف العجز فى الميزانية فى العام السابق . ولو تابعنا البيانات الواردة فى نشرات البنك المركزى والبنك لأهلى سنجد أن هذا العجز سوف يغطى بواسطة أذون على الخزانة العامة المشترى الرئيس لها هو البنك. **وفى هذه الحالة إما أن البنوك ستـقرض الحكومة من مدخرات حقيقيـة يقوم بها الاهالى والقطاع الخاص والعـام لكن ذلك يعنى أنه داخل فى مـعـدل الادخار السـابق الحـديث عنه أو أنه يجاوز معدل الادخار وهذا يعنى تمويل تضخمى** .أى أنه لابد من القيـام بعـمليـة تمويل تضـخـمى لمجرد مواجهة عجز الميزانية . وحتى فى هذه الحالة لا أستطيع أن أقول أن هذا العـجز مدبر كى يصل بنسبـة الاستـثمارات إلى ٤٢ مليار جنيـه .لأنه كـما قلت هذه المسألة تخرج إلى عالم اللامعقول .**فليس معقولا أن أوجه لهذا المشروع مـا يزيد عن مـجـمل المدخـر بحـوالى ثلث مجمل الادخار فى الاقتصاد القومى** .

كل مـا أسـتـطيع أن أقـوله أن هذا يولد عندى انطباعا -كان موجودا لدى من البداية- بأن الموضـوع لم يدرس دراسـة كـافـيـة لهـذا فاننى لم اقتنع بما قيل وتم التأكيد عليه عدة مرات وفى فبراير الماضى بأن كل ما خطر على بال المصريين وكل الاعـتـراضـات التى اثيـرت إلى اخـره كـانت مـوضع دراسـة من الفنيين والخبراء وتمت مناقشـتـهم فيـهـا . وبرغم ذلك فاننى لا أستطيع أن أقول أن هذا لم يحدث فإذا كان قيل أنه حدث فلابد من التسليم بانه حدث فعلا لكن **كنت أتمنى مـا دام الأمركذلك أن يضع الأمور ثقتهم فى المصريين ويطلعوهم على هذه الدراسـات لكى نعـرف أين كـانت أخطاؤنا فى التقدير أو لماذا كانت أوجه النقد التى تقدمنا بها قائمة على غير أساس.**

لماذا لا يعرض ذلك على الجميع من قبيل أن تطمئن قلوبنا !؟.

ولا يخامر أحد شك فى أنه لو وصلنا إلى هذا الاقتناع على أساس الدراسات المقدمة فليس هناك من لا يتمنى نجاح المشروع. أنا **شخصيا أعتقد أن اخراج المصريين من الوادى الضـيق إلى الصـحـارى الواسـعـة هدف سليم ويجب تنفيـذه** ،وكان يجب البدء فى تنفيـذه منذ سنوات طويلة. كذلك فإن زيادة الرقعة



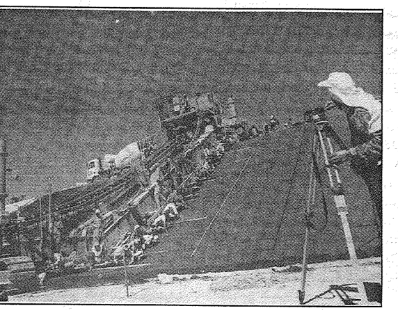
الزراعية في بلد يستورد أكثر من ثلثي احتياجاته من الخارج أمر مطلوب وأساس. أي أن الهدف سليم ولا يوجد مصرى لا يتمنى له النجاح إنما في المسائل الاقتصادية ليست فقط بالهدف ولكن الهدف لابد أن يكون مرتبطا بالتكلفة والتكلفة مرتبطة بكيفية تنفيذ الهدف النهائي الذى نسعى إليه.

عموما فلو نظرنا إلى هذا المشروع فإننا لن نستطيع أن نفهم ما يحدث إلا في ضوء عدم وجود أي فهم استراتيجي .فكيف أتصور أننى أتقدم بمشروع يبتلع كل مدخرات المصريين ولا يترك شيئا للتقدم؟. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن هذا المشروع يركز على الزراعة. **فلو صدقنا أرقام رئيس الوزراء فإن كل جهود مصر حتى ما تستدينه وما تتسوله من الخارج ستوجه للزراعة وفي بلد مثل مصر هذا تصور خاطئ وغير معقول** لأن الصناعة هي المحرك الرئيسي للتطور ليس فقط بالنسبة للسلع الصناعية وإنما بالنسبة للزراعة أيضا وللخدمات كذلك. وهو ما تعجز عنه الزراعة ومن خلال الصناعة تستطيع أيضا أن تطور نفسك تكنولوجيا ومن المعروف الآن أن التطور التكنولوجي أصبح أحد أهم عوامل التقدم أن لم يكن أهمها على الاطلاق وبالطبع فليست أي صناعة صالحة لكى أضع استراتيجية تتناسب مع أوضاعنا فلابد أن نركز على ما يسمى بالصناعات المصنعة بحيث أننى لا أستطيع أن أتجه إلى صناعة الايس كريم أو العطور أو تغليف وحفظ الأغذية أو الاحذية الرياضية وأقول أننى أصنع أو أبنى صناعة في مصر.

كما أننى لو استخدمت أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الانتاجية فذلك بالضرورة يؤدى لارتفاع نسبة الادخار .لأن الصناعة الانتاجية تنتج سلعا استثمارية ،وكلما اتسع مجرى انتاج السلع الاستثمارية كلما أدى ذلك لضرورة إلى إدخار محقق لأنه من غير المتصور أن يكون هناك استثمار دون أن يكون هناك ادخار.

أما بالنسبة للاعتماد على الاستثمار الخارجي في بناء المشروع فانا في تقديرى ما أعلن لا يوحى بالثقة أن هناك هذا الاقبال من قبل الاستثمار الأجنبي للاستثمار في. فمثلا قصة الأمير العربي، ولقد اهتممت بها وبتتبع تفاصيلها بشكل خاص فوجدت أنه في عدد واحد من الاهرام يوم ١٦ فبراير بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس لتوشكى **قد قيل في موضع أن هذا الأمير سوف يستصلح ٢٠٠ ألف فدان ،وفي موضع آخر قيل أنه سوف يستصلح ١٠٠ ألف فدان ،وفي موضع ثالث قيل أنه تم الاتفاق معه على أن يستصلح ٢٠ ألف فدان!!.** وفي تقديرى أن العشرين ألف هو الرقم المعقول فلا يوجد مستثمر عاقل من الممكن أن يقدم على استصلاح كل هذه الأراضي دون تجربة.بل إن الأمير بنفسه قد صرح أنه سيتشير الشركات الاجنبية أولا ولو قبلوا إنه سيستعين بخبرات اجنبية من استراليا وأمريكا وأوروبا للقيام بالأعمال الهندسية الخاصة بالمشروع واضاف أنه سيعرض الأمر على رؤوس الأموال الأجنبية كي تساهم معه فمن غير المعقول أن يربط نفسه ب١٠٠ أو ٢٠٠ ألف فدان دون أن يتحسس طريقه.



ماكينة التبطين تعمل في ترعة الشيخ زايد



د. ضياء الدين القوصي

الخطير في الأمر كما يقول د. فوزى الاستثمار أن الاستثمار الأجنبي يعلن منذ البداية أنه سيعتمد على الخبرة الأجنبية في الاعمال الهندسية وتكنولوجيا الزراعة ، وأنه سيتجه إلى التصدير .بل إن الحديث يدور الآن عن مطارات تنشئ بالفعل لكى يتم تصدير المحاصيل مباشرة من توشكى للخارج .

والحديث الوحيد الواقعي الذى دار عن الصناعات التي نوعد بها كان عن الصناعات الغذائية وتصنيع المواد الزراعية .وهذا يفرغ المشروع من مضمونه.

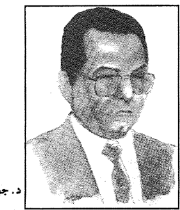
فاستخدام تكنولوجيا أجنبية متطورة يعنى بطبيعة الحال أن نسبه العمالة المصرية ضئيلة جدا ولا يعتد بها ،كما أن التوجه للتصدير مباشرة من توشكى يعنى أنناتقيم مشروعاً بهذه الضخامة- لو فرض اتمامه- دون أن يكون له أية ارتباطات بقطاعات الاقتصاد المصرى.وهذا يعود بنا إلى أيام الاغريق عندما انشأوا مدينة بالاسكندرية وبعدها أصبحت شديدة التقدم في العلم والثقافة فوقتها كانت الاسكندرية تغزل في المخيلة الفكرية لهذا العصر عن بقية مصر وكانوا يطلقون عليها الاسكندرية بجوار مصر وليست الاسكندرية في مصر. **فاذا ما انتقلنا للعصر الحاضر سنجد أن هذا المشروع معزول تماما عن الاقتصاد المصرى ،وفي هذه الحالة يستوى انشاؤه في توشكى أو في واق الواق وخصوصا إذا كانت العمالة محدودة واذا كنت سأعتمد أساسا على رأس المال الذي بالضرورة سيصدر ارباحه للخارج.**



حول تقرير مجلس الشورى عن التسويق الزراعى

لسنا وحدنا

فى المطالبة بسياسة زراعية صحيحة


د. جويلي

كمال الشاذلى


د. يوسف والى

لا يمكن أن يتهم أحد، مجلس الشورى المصرى بأنه إحدى مؤسسات المعارضة (إذا كانت المعارضة اتهاما !) ، فهو مجلس «العائلة» حسب تعبير الرئيس السادات.
ولكن مجلس الشورى -على الرغم من انتقاص صلاحياته البرلمانية فى التشريع -الرقابة- يحظى بميزة أن مناقشاته تدور دائما- ليس بشكل وقتى ومباشر- وإنما من خلال تقارير مدروسة ومعدة سلفاً.

وأيا كان حجم الاتفاق أو الاختلاف حول أى من هذه التقارير /الدراسات ،فهى بالقطع محل تقدير من الجميع لما بذل فيها من جهد علمى من ناحية، ولقدرتها- من ناحية أخرى- على النأى بأن يشوب الحوار حولها نهج الخطابية والانفعالية.

ولقد أعدت مؤخراً «لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى» تقريرا هاما حول قضية «التسويق الزراعى» ، تم عرضه على المجلس خلال شهر فبراير الماضى وقدمه رئيس اللجنة المهندس سعد هجرس.

ومما يؤكد جدية التحرك من أجل انجاز هذا التقرير:

-قيام اللجنة بدراسته من خلال عشرة اجتماعات منذ ٢٢ أغسطس حتى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨.-

-شارك فى تلك الاجتماعات البحثية، عدد من القيادات المسئولة فى هذا المجال، ومنهم:

* **الدكتور ابراهيم سليمان- مستشار وزارة التجارة .**
* **الدكتور أحمد جويلى - وزير التجارة والتموين.**
* **الدكتور محمد حمدى سالم- رئيس مركز تنمية الصادرات.**
* **الأستاذ خالد أبو إسماعيل - نائب الرئيس لاتحاد عام الغرف التجارية.**
* **الدكتور كامل توفيق دياب - رئيس مجموعة شركات خاصة.**

- استعانت اللجنة فى إعداد تقريرها ، ببيانات وزارتى الزراعة والاصلاح الزراعى، والتجارة والتموين، وبإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

واهتمامنا الخاص بهذا التقرير:

* لا ينبع مما صاحب عرضه من مظاهر- تحدث لأول مرة فى مجلس الشورى -من تشويش بعض أعضاء الحزب الوطنى على المهندس **سعد هجرس** ، أوبإغلاق باب المناقشة حوله- وفقا لتوجيهات الدكتور **يوسف والى** والأخ **كمال الشاذلى** من خلال جمع عشرين توقيعا بذلك- وإعادته إلى«اللجنة» لاعادة صياغته !! ،فهذا أمر لا يدهشنا .

* وليس بهدف تأكيد صحة ودقة رصدنا ونقدنا واقتراحاتنا بشأن المسألة الفلاحية / الزراعية ، فنحن لسنا فى حاجة إلى تأكيد ذلك، ولا إلى شهادة أحد بذلك.

* ولكن اهتمامنا به يصدر من شعورنا بالتفاؤل على مستقبل بلادنا نتيجة ما يتأكد دائما من مواقف- وآخرها صدور هذا التقرير- تثبت أن القوى الوطنية المصرية(أيا كانت فكرياتها السياسية والاقتصادية، وانتماءاتها الحزبية. وموقفها من الحكم بالمعارضة أو التأييد) ، ستظل -كما كانت دائما- قوية وشجاعة وقادرة على الفعل تجاه القضايا المصرية للوطن والشعب.

.. ومن هذا المنطلق الأخير فقط، سنعرض لأهم ما تناوله هذا التقرير-على الرغم من أنه محدد بموضوع التسويق-من قضاياتهم الزراعة المصرية والمنتجين لخيراتها والمستهلكين لحاصلاتها والدخل القومى الذى تسهم بنسبة كبيرة فى تحديده، مع مقارنة كل ذلك بمواقفنا- ورؤانا-فى مجلة «اليسار» منذ نشأتها حول ذات القضية المجتمعية الهامة.

حول الفقر فى القرية المصرية

-أكدنا- فى العدد ٩٩ -أن نسبة الفقر فى الريف تزيد عن نصف عدد السكان ، وأن نسبة كبيرة منهم تعيش فى حالة الفقر المدقع (تحت خط الفقر).

-ويثبت التقرير فى صفحة ٦٥ -من خلال دراسة للدكتور **ابراهيم سليمان** مستشار وزارة التجارة- أن حوالى ٤٥٪ من السكان (فى عموم مصر وليس فى الريف فحسب) يعيشون تحت خط الفقر ، وأن ذلك يعنى أن دخلهم لا يغطى الاحتياجات الأساسية لأسرهم فى الغذاء والملبس وباقى الخدمات .

انخفاض الدخل وصعوبة الحصول على الغذاء

- رصدنا -فى العدد ١٠٤-أن دخل الفرد فى الريف قد انخفض بنسبة ٣٢٪ وأن الانفاق الحقيقى للأسرة الريفية قد هبط بنسبة أكبر من ٢٥٪ ،مما ترتب عليه من آثار اجتماعية متردية منها أن ٥٥٪ من أطفال الريف مصابون بأمراض نقص كرات الدم الحمراء(الانيميا) ، ٤٠٪ منهم مصابون بالأمراض الناتجة عن سوء التغذية.- ويثبت التقرير- فى صفحات ٦٢/٦٣/٦٥-أن متوسط أسعار السلع الغذائية قد زاد خلال العشر سنوات الأخيرة زيادة كبيرة، تجاوز زيادة دخل الأفراد بمعدلات كبيرة.(تصل فى الريف زيادة أسعار السلع الغذائية للمستهلكين بين عامى ٨٧- ١٩٩٧ ،نسبة ٣٣٢,٤٪)، وأن هذا الارتفاع الضخم فى أسعار السلع الغذائية قد أثر تأثيرا مباشرا على نفقات معيشة الأفراد وعلى دخولهم، الأمر الذى يتطلب مواجهة هذه المشكلة ليس باعتبارها واجبا اقتصاديا واجتماعيا فقط، بل باعتبارها واجباً إنسانيا أصيلاً.

انخفاض الناتج الزراعى وارتفاع نسبة الاستيراد

-نشرنا فى العدد ٩٢ ،عن انخفاض الناتج الزراعى ، وتزايد اعتمادانا بالتالى على الخارج لمحاولة سد الفجوة الغذائية والمحصولية ،التى حددنا أرقامها -عام ١٩٩٧ -بما يلى :

حوالى ٦ مليون طن قمح ودقيق.
ما يقرب من مليون طن سكر
مليون قنطار تقريبا من القطن
أكثر من ٦٥٪ من احتياجاتنا من اللبن ومنتجاته.

-ويثبت التقرير- فى صفحات ٣١/ ١١٠/١١١/١١٤-أنه نتيجة سياسات ارتفاع تكلفة الإنتاج وقصور العملية التمويلية وعدم التخطيط المحدد ونقص الرقابة ،قد انخفضت الصادرات كماً وقيمة بشكل واضح ، وزادت الواردات الزراعية خلال السنوات الأخيرة بمعدلات مرتفعة تمثل

التقرير يؤكد على ضرورة استمرار دور الدولة فى التخطيط

الاحتكار وقانون الايجارات الزراعية.من المخاطر على الانتاج والاستهلاك

فى قيمتها عشرات المرات من قيمة صادراتنا الزراعية، فى الوقت الذى أصبح فيه المنتج المحلى قاصرا عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية من سلع غذائية مهمة فى مقدمتها الزيوت النباتية والمنتجات السكرية. البقوليات واللحوم والألبان.

الاحتكار يحكم سيطرته على السلع الزراعية والغذائية

-عرضنا فى العددين ٧٣ ،٧٤ -لنمو ظاهرة الاحتكار فى السوق المصرية بشكل عام وبالنسبة للمحاصيل الزراعية والغذائية على وجه الخصوص ،وقدمنا صورا -موثقة-لمدى الاهدار الذى ترتب على هذه «الحالة الاحتكارية» للانتاج والمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطنى.

* **خسارة الاقتصاد المصرى لحوالى ٤ مليار جنيه -فى الفترة من ٩٢-١٩٩٥ -لحساب المحتكرين فى الداخل والخارج -بالنسبة لمحصول القطن ، بالاضافة إلى تهديد صناعة الغزل والنسيج بالانهيار.**

* **تحكم مافيا من خمسة أفراد فى محصول وسلعة السكر والأضرار التى لحقت بالزراعة والصناعة والمستهلكين نتيجة لذلك.**

* **دور الاحتكار -فى مجال استيراد القمح- بما أدى إلى إزدياد الفجوة القمحية والتخريب لجهود الحملة القومية لزيادة إنتاج القمح محلياً.**

* **مافيا استيراد اللحوم، وتمكن الأفراد المحتكرين لهذا المجال من تدمير الثروة الحيوانية لصالح اللحوم المستوردة بكل ما ثبت من عدم صلاحية الجانب الأكبر منها للاستهلاك الآدمى.**

-ويثبت التقرير -فى صفحات ٦٩/ ٧٠/ ١٠٣ -أن من العوامل البارزة فى زيادة أسعار بعض السلع الغذائية ، تعرضها لعمليات الاحتكار من مجموعة من تجار الجملة ،الذين أصبحوا يفرضون أسعار البيع التى يطلبونها ، بل وتحديد توقيت ومكان البيع.

وأنه قد بدأ فى الفترة الأخيرة قيام احتكار فعلى من بعض التجار لأسواق السكر واللحوم والأسماك والدواجن والفاكهة والخضر.

الارتفاع المغالى فيه للقيمة الايجارية:

-طرحنا -طوال السنوات الماضية وفى الكثير من أعداد اليسار، العوامل التى كانت وما زالت، وراء معارضتنا للقانون الجديد للايجارات الزراعية، محذرين من مخاطره، على الفلاحين المنتجين وعلى الانتاج الزراعى المطلوب لغذاء الشعب وللصناعة الوطنية.

- ويثبت التقرير- فى مجال انخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية: أن **أحد العوامل الرئيسية لذلك، ،كما جاء فى صفحتى ٨٧/ ٨٨ -ما ترتب على تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من ارتفاع القيمة الايجارية فى معظم أراضى الجمهورية ارتفاعا كبيرا يلقى عبئا كبيرا على المستأجرين ،مما يزيد موقفهم -فى سبيل الانتاج -صعوبة ،فضلا عن تزايد خسارتهم عند زراعة القطن والمحاصيل الأساسية.**

تأثير هذه الأوضاع على المحاصيل الزراعية

١- القطن

-أبرزنا -فى العدد ٩٦ -المخاطر المحدقة -نتيجة السياسات الزراعية الخاطئة الحالية بزراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج وبمصالح الفلاحين المنتجين، مما أدى إلى:

* انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن من **مليون و ٦٢٧ ألف فدان ، عام ١٩٧١ إلى ٧١٩ ألف فدان عام ١٩٩٤.**

* وتدهور حجم التصدير من **٥ ملايين و٨٦ ألف قنطار عام ١٩٧٠ ، إلى ٢٨٠ ألف قنطار عام ١٩٩٤.**

* ووصول عدد المصانع الكبيرة والمتوسطة للغزل والنسيج عام ١٩٩٥ إلى **٢٠٠ مصنع** فقط بعد أن كانت حتى عام ١٩٨٨ ، **١٥٧٥ مصنعا** ، بالاضافة إلى فقدان ٥٠٪ **من الطاقة الانتاجية للشركات الكبرى وإفلاس آلاف المصانع الصغيرة.**

* الخسارة المتزايدة -فى كل موسم- على الفلاحين نتيجة قيامهم بزراعة القطن.

- ويثبت التقرير- فى صفحات ٨٥/ ٨٦/ ٨٧/ ٨٨ -انخفاض المساحة المنزرعة منه وكذلك انخفاض إنتاجه وإنتاجيته واتجاه الزراع إلى عدم الاقبال على زراعته فى العام القادم بما سيترتب على ذلك من نتائج سلبية، بالرغم من أهميته وضرورته للتنمية الزراعية والصناعية واستيعابه لأعداد كبيرة من القوى العاملة.

ويرجع التقرير ذلك- فى الأساس- إلى **رفع الحكومة للدعم الذى كانت تقدمه لهذا المحصول ولتركها -هذا العام- لسعر لقطن حراً يحدده مبدأ العرض والطلب، بما أدى إلى الخسارة الكبيرة للزراع نتيجة انخفاض الأسعار من ٥٠٠ جنيه أو أزيد إلى ما بين ٣٠٠- ٣٦٠ جنيهاً للقنطار، فى الوقت الذى تكلفت فيه زراعة الفدان.**

-بخلاف القيمة الايجارية المطلوبة من المستأجرين -١٢٠٠ جنيه للفدان الواحد.

-الأرز

-تعرضنا -فى العدد ٧٣ -لزراعة الأرز، راصدين ظاهرة ملفتة للنظر، وهى أنه مع زيادة المساحات المنزرعة منه، ومع زيادة إنتاجه بالتالى، ومع تميز إنتاجيته -حتى على المستوى العالمى -فإنه قد أصبح يشكل على كل من الفلاح المنتج، والمستهلك لهذا المحصول الغذائى الرئيسى، خسارة وعبئا كبيرا .وقد أرجعنا ذلك إلى تحكم مافيات الاحتكار- وأصحاب المضارب والفرامات الخاصة-فى سوق الأرز المصرى.

- ويثبت التقرير- فى صفحات ٤٠/٨٩/٩٠/٩٢-أنه بعد ترك تسويق الأرز حراً- بدءا من موسم ١٩٩٣/٩٢ -أصبح التجار هم المشترون- بالكامل- فى سوق الأرز مع المضارب المنتشرة، انخفض سعر الشراء من الزراع ووصل إلى ما بين **٤٥٠-٥٥٠ جنيهاً للطن بعد أن كان حتى موسم ١٩٩٧، ٨٥٠ جنيهاً-** نتيجة شراء الوسطاء للمحصول من الزراع بعد الحصاد مباشرة (فى أكتوبر) بينما كبار الزراع لا يبيعون نتيجة المضاربة بينهم وبين التجار إلا فى شهر يناير وبسعر مضاعف.وكل ذلك أدى **إلى الخسارة الكبيرة للفلاحين** حيث أن قيمة غلة الفدان لا تتجاوز **١١٥٠ جنيهاً**.بينما تكلفة إنتاجه وفق تقدير إحصاءات وزارة الزراعة لا تقل عن ١٠٦٠ جنيه.

٣-الخضر والفواكه

-حذرنا -فى العدد ٦٥ -من التوسع فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل البستانية على حساب زراعة القمح والمحاصيل التقليدية، لما يمثله ذلك التوجه الذى أصر عليه د. **يوسف والى** تحت شعار التصدير من أجل الاستيراد -من مخاطر على غذاء الشعب بل وأمنه الوطنى أيضا، مثبتين بالاحصاءات الرسمية فشل هذه السياسة أيضا بتدهور حجم التصدير من ناحية وبارتفاع أسعار تلك المحاصيل البستانية على جماهير المستهلكين من ناحية أخرى.

- ويثبت التقرير- فى صفحات ٤٤/ ٤٦/ ٧١/ ٧٢ -أسباب فشل هذه السياسة.

فالقطاع الخاص **يتحكم فى التعامل فى نسبة ٩٧٪ من الحاصلات البستانية المنزرعة فى مساحة تجاوزت ٢ مليون فدان، بل أن سوق الجملة للخضر والفاكهة يمثل أسلوبا احتكاريا،** حيث تتحكم قلة من تجار الجملة فى ذلك السوق ويزداد هامش ربحهم، ليس فقط على حساب المزارع المنتج، بل أيضا على حساب المستهلكين الذين تتحدد أسعار الخضر والفاكهة تجاههم- نتيجة هذا الاحتكار- بمبالغ مرتفعة جدا رغم ضرورتها الغذائية لهم، بالاضافة إلى عرض أنواع منها تمثل أسعارها- بالنسبة لهؤلاء المستهلكين -من الطبقات الفقيرة -عملية استفزازية حيث لا يتحمل هذه الأسعار سوى الطبقات ذات الدخول المرتفعة والأثرياء الذين لا تمثل هذه الأسعار مشكلة بالنسبة لهم.

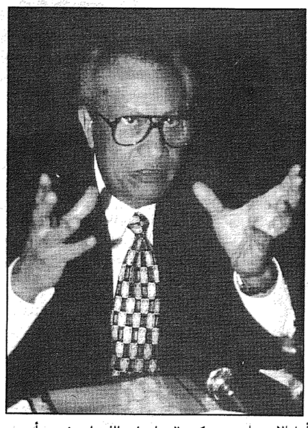
تساؤلات فلاحية

*** حتى متى سيظل التجاهل ومؤامرة الصمت على توالى مقتل بنات وأطفال الفلاحين الذين يعملون -فى أسوأ ظروف عمل -كعمال تراحيل ،والذين استشهد وأصيب منهم فى كوم حمادة يوم أول مارس من هذا العام / ٢٣ زهرة بريئة أخرى؟.**

*** ما حكمة حكومتنا الرشيدة من عدم الرد- بأى شكل- على حملة جريدة «الشعب» على د. يوسف والى واتهامها له بأخطر التهم؟.**

*** ألم ينسنا إعجابنا بمسلسل «الضوء الشارد» عن التنبيه لما أثاره المسلسل عن السادة نواب مجلس الشعب، الذين تصدر أخطر القوانين برفع أيدى حضراتهم؟**

ع ٠ ن


عاطف عبيد

فى العدد القادم

الجزء الثانى -والأخير -من الموضوع:

*** التقرير يؤكد تدهور الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.**

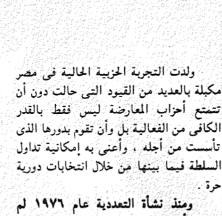
*** لسنا وحدنا الذين نطالب باستمرار دور «الدولة» -حتى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى -فى التخطيط والدعم والرقابة.**

***حلول التقرير لمشكلة «التسويق الزراعى» تتفق كثيرا مع ما ورد- بهذا الشأن- فى برنامجنا «للانقاذ الزراعى»**

كان من المفروض أن يستكمل الزميل عريان نصيف موضوع خصخصة التقاوى فى هذا العدد. ولكن نظرا لأهمية تقرير مجلس الشورى من التسويق الزراعى، فتؤجل اليسار نشر مقال التقاوى إلى عدد لاحق.



الجديد فى أزمة أحزاب المعارضة



عبد الغفار شكر

ولدت التجربة الحزبية الحالية فى مصر مكبلة بالعديد من القيود التى حالت دون أن تتمتع أحزاب المعارضة ليس فقط بالقدر الكافى من الفعالية بل وأن تقوم بدورها الذى تأسست من أجله ، وأعنى به إمكانية تداول السلطة فيما بينها من خلال انتخابات دورية حرة .

ومنذ نشأة التعددية عام ١٩٧٦ لم يحدث أى تغيير فى الحزب الحاكم ومايزال الحكم احتكاراً لحزب بعينه . ورغم احتجاجات أحزاب المعارضة ورغم كل مابذلته من جهد لاقناع الفئات الحاكمة بتخفيف القيود المفروضة على النشاط الحزبى ، فانها لم تحقق تقدما يذكر ، بل ووجهت بالمزيد من القيود سنة بعد أخرى . **وكانت النتيجة أن هذه الأحزاب تعيش حالة من الأزمة المستمرة جوهرها عجز هذه الأحزاب عن التأثير فى الوضع السياسى القائم وتعبئة القوى الجماهيرية الكافية للضغط على الحكم لتعديل سياساته جزئيا أو تداول الحكم معه من خلال انتخابات دورية حرة .**

وتتفاقم هذه الأزمة وتزيد حدتها عاما بعد الآخر ، وهناك العديد من المظاهر التى تدل عليها . مثل **تراجع عضويتها وعجزها عن تقديم قيادات جديدة للمجتمع وللحياة السياسية ومحدودية تمثيلها فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية** ليس فقط بسبب تزوير الانتخابات بل لأنها لاتستطيع المنافسة على مستوى القطر كله فتكتفى - لامكانياتها المحدودة - بتقديم عدد محدود من المرشحين . هذا بالاضافة إلى **تراجع توزيع الصحف الحزبية بدرجة كبيرة.**

أدركت أحزاب المعارضة عمق الأزمة التى تعيشها منذ فترة طويلة ومارست نشاطا مشتركا فيما بينها لمواجهة هذه الأزمة لكنها لم تحقق نتائج تذكر ، وقد اتجهت أخيرا إلى معالجة هذه الأزمة - وهذا هو الجديد - بالتركيز على قضية تعتبرها المدخل الحقيقى لأى إصلاح فى مصر وهى **قضية الاصلاح السياسى والديمقراطى** . ورغم أن أحزاب المعارضة كانت تعطى لهذه القضية اهتماما خاصا فى السنوات الأخيرة ، إلا أن تناولها لها يتسم هذه المرة برؤية جديدة تقوم على قاعدتين أساسيتين :

القاعدة الأولى هى ضرورة توسيع قاعدة القوى المناضلة من أجل الاصلاح السياسى والديمقراطى بتشكيل **جبهة للاصلاح السياسى والديمقراطى** تضم بالاضافة إلى ممثلى الأحزاب والقوى السياسية النشطة معها مثل **الإخوان المسلمين والشيوعيين** ، تضم ممثلين للنقابات المهنية والعمالية وشخصيات عامة من المفكرين والمثقفين الذين لم يرتبطوا بأى حزب من هذه الأحزاب، **ولو نجحت أحزاب المعارضة فى توسيع هذه الجبهة وكسب عناصر مؤثرة لعضويتها من العمل النقابى والاجتماعى والفكرى والثقافى فانها تكون قد وضعت مسيرتها على بداية الطريق الصحيح نحو مزيد من الفاعلية والتأثير .**

أما القاعدة الثانية للرؤية الجديدة فهى عدم الاكتفاء بطرح البرنامج العام للاصلاح السياسى والديمقراطى ككل بل اختيار عدد من الأهداف المحدودة يمكن بالتركيز عليها ووضعها موضع التنفيذ فتح الباب أمام تحقيق أهداف أخرى ، وقد وقع الاختيار بالفعل على عدد من المهام المحدودة لتكون محور نشاط هذه الجبهة خلال عام ١٩٩٩ **مثل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لتوفير ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات ، وإلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى ، والاهتمام بمشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد الذى يوفر العمق الشعبى للاصلاح السياسى وقانون العمل الموحد الذى** يوفر العمق الاجتماعى لهذا الاصلاح بارسائه علاقات عمل عادلة ومتوازنة للفترة القادمة من تطور المجتمع المصرى .

هذه الرؤية الجديدة التى تتبناها أحزاب المعارضة فى مواجهة أزمتها لم توضع بعد موضع التطبيق وهناك عقبات عديدة تواجهها من أهمها مدى جدية قيادات الأحزاب فى السير فى هذا الطريق واستعدادها للمخاطرة بتشكيل الجبهة التى قد تخرج عن سيطرتها الكاملة وتعطى الفرصة لأطراف أخرى للتأثير فى معادلة العمل المشترك بين القوى الديمقراطية فى مصر . **هناك أيضا عقبة الاستعداد للتضحية من أجل الاصلاح الديمقراطى بأشكال من النضال السياسى تتحدى إصرار أجهزة الحكم على مواصلة حصار أحزاب المعارضة.**

الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية

وحتى إذا نجحت أحزاب المعارضة فى

مواجهة هذه العقبات فاننى أشك أن تركيزها على قضية الإصلاح السياسى والديمقراطى وحدها يمكن أن يخرجها من أزمتها ، بل يتعين عليها أن تجرب أيضا مسالك أخرى تعزز قدرتها على الضغط على الحكم ، ويتحقق ذلك عندما تهتم بالعمل فى المنظمات الاجتماعية من **نقابات عمالية – ونقابات مهنية وجمعيات أهلية والمحادات طلابية وأندية ومراكز شباب** .. إلخ. هذه المنظمات الاجتماعية وسائر مؤسسات المجتمع المدنى هى فى الحقيقة البنية التحتية للديمقراطية فى أى مجتمع لأنها الإطار الذى يتعلم فيه المواطن كيف يمارس العمل الجماعى وكيف يمارس فى سلوكه القيم الديمقراطية، ابتداء بالاعتراف بالآخر إلى إدارة الحوار مع هذا الآخر والوصول إلى قرارات من خلال النقاش واحترام رأى الأغلبية ، وبذلك فان المواطن المشارك فى العمل الاجتماعى أو النقابى أو الثقافى يتلقى فى هذه المنظمات تربية ديمقراطية ويتعلم الثقة بالنفس ويتولى مسئوليات متدرجة تمكنه بعد فترة من اكتشاف خبرات قيادية هامة . وبذلك تعتبر هذه المنظمات أيضا الإطار الأمثل لاكتشاف القيادات الجديدة . ومن ثم فهى تعتبر المجال الحيوى لنشاط الأحزاب السياسية بشرط ألا تحولها هذه الأحزاب إلى واجهات لها أو تستخدمها فى تحقيق أهداف سياسية مباشرة بل تدفع بأعضائها إلى المجالات التى تهمهم للمشاركة فى نشاط المنظمة الاجتماعية أو النقابية أو الثقافية الذى أسست من أجله ، **ومن خلال اتقان هؤلاء الأعضاء لعملهم والقدوة التى يقدمونها لزملائهم فانهم يكسبون احترامهم ويصبح بامكانهم التأثير فى زملائهم واجتذابهم للاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله والاقتراب من ساحة العمل السياسى.**

بهذا المفهوم فان **اهتمام أحزاب المعارضة بالعمل فى المنظمات الاجتماعية سيكون المدخل الحقيقى لتحولها من الجمود الحالى فى عضويتها ونفوذها لتتحول إلى كيانات حية قادرة على النمو والتطور** وذلك من خلال توافر قدرة أكبر لها على القيام بوظائفها الأساسية فى المجتمع . وعلى سبيل المثال فان قدرة الأحزاب على التعبير عن مصالح القوى الاجتماعية التى تمثلها تكون أفضل من خلال وجود أعضائها فى مختلف المنظمات الاجتماعية من نقابات وتعاونيات وجمعيات، حيث يمكن التعرف على المشاكل الحقيقية للناس فى هذه المنظمات ، وبدلا من أن تحدد الأحزاب وتبلور هذه المصالح بواسطة خبرائها ومفكريها ،فانها تستند إلى الناس فى معرفة هذه المصالح وتتعرف بشكل ملموس على مشاكلهم الأساسية وتستفيد من ذلك فى صياغة وثائقها الأساسية التى تطرح من خلال مطالبها لحل هذه المشاكل وتصيغ السياسات الحزبية العامة التى تبلور هذه المصالح سواء فى البرنامج العام للحزب أو برنامجه الانتخابى لمجلس الشعب أو البرامج المطلبية النوعية للفئات الاجتماعية المختلفة وكذلك البرامج المحلية.

أما قيام الحزب بوظيفة التنشئة السياسية ليس فقط لأعضائه وإنما أيضا للجماهير العريضة ، فان تواجد أعضائه فى هذه المنظمات يساعده على توعيتهم بمصالحهم الأساسية ويرفع مستوى وعيهم إلى الحد الذى يدفعهم للمشاركة فى العمل العام والالتفاف حول الحزب فى معاركه السياسية من أجل تحقيق مصالحهم . ويتمكن الحزب أيضا من خلال تواجد أعضائه فى المنظمات الاجتماعية من تربية أعضائه عمليا فى هذه المنظمات على قيم الممارسة الديمقراطية واكتساب خبرة القيادة.

ويستطيع الحزب أن يمارس دوره فى التجنيد السياسى بشكل أفضل كثيرا عندما يستفيد من تواجده فى المنظمات الاجتماعية حيث يستطيع أن يحول أعداداً متزايدة من النشطاء الاجتماعيين إلى العمل السياسى فيكسبهم كأعضاء فى الحزب ويحولهم إلى قيادات سياسية تعزز قدرته على التقدم بأعداد كبيرة من المرشحين لمجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية. ويعزز الحزب صفوفه بأعداد متزايدة من القيادات التى تمرست بالعمل فى المنظمات الاجتماعية ولها بالفعل قواعد جماهيرية متأثرة بها . **وكلما نجح الحزب فى التوسع فى التجنيد السياسى بتحويل أعداد كبيرة من المواطنين العاديين أو النشطاء الاجتماعيين إلى العمل السياسى فانه يضفى على المجتمع حيوية أكبر ويساعد على تقوية نفوذ الحزب فى المجتمع.**

نأتى أخيرا إلى وظيفة **المشاركة السياسية** والتى لم تنجح الأحزاب حتى الآن فى القيام بها بكفاءة مما يضعف قدرة هذه الأحزاب على تعبئة قوى جماهيرية واسعة للضغط على الحكم من أجل تغيير سياساته المتعارضة مع مصالح الجماهير . ومن المعروف أن المشاركة السياسية تقاس بحجم المواطنين المشاركين فى الانتخابات العامة والمحلية تصويتا وترشيحا ، وكذلك إقبال المواطنين على عضوية الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ، ومدى اشتراكهم فى الأنشطة الجماهيرية التى تنظمها الأحزاب السياسية، ومتابعتهم للتطورات السياسية فى أجهزة الاعلام واهتمامهم بالقضايا الاجتماعية ، ودخولهم فى مناقشات حول هذه التطورات والقضايا ، **وكلما اتسع نطاق المشاركين فى هذه المظاهر كان المجتمع أكثر حيوية وكانت الأحزاب أكثر قدرة على الاستناد إلى حركة جماهيرية نشطة فى الضغط على الحكم وفى ضمان تحقيق نتائج أفضل فى الانتخابات البرلمانية .**

وطالما أن الأحزاب قانعة بوضعها الحالى ولاتنشط خارج مقراتها فانها لن تجد الفرصة لتوسيع المشاركة السياسية ، أما عندما يتواجد أعضاؤها فى المنظمات الاجتماعية فانهم يكونون أقدر على الاتصال بدوائر واسعة من المواطنين المتعاملين مع هذه المنظمات والمستفيدين من خدماتها ويستطيعون بالتالى إثارة اهتمامهم بقضايا المجتمع وأوضاعه السياسية والربط بينها وبين مشاكلهم الخاصة وحثهم على الاهتمام بالقضايا السياسية والأنشطة السياسية باعتبارها المدخل الحقيقى لحل مشاكلهم الشخصية والفئوية.

أن اهتمام الأحزاب السياسية بالمنظمات الاجتماعية وماسوف يترتب عليه من فاعلية أكثر بقيامها بوظائفها فى تجميع المصالح والتنشئة السياسية والتجنيد السياسى والمشاركة السياسية بصورة أفضل سوف تكون محصلته النهائية تزايد قدرة هذه الأحزاب على إدارة صراعها مع الفئات الحاكمة بفاعلية أكبر وسيترتب عليه تغيير فى علاقات القوى السياسية لصالح أحزاب المعارضة بما يمكنها من الضغط على الحكم وتحقيق نتائج ملموسة فى مجال حل مشاكل الجماهير وبالتالى تعود الجماهير التى انصرفت عنها إلى الالتفاف حولها والمشاركة فى نضالها السياسى بما يخرجها من أزمتها الراهنة.

وإذا كان اهتمام الأحزاب بأولوية الاصلاح السياسى والديمقراطى مطلوبا فان اهتمامها بالعمل فى المنظمات الاجتماعية مطلوب أكثر فهو بداية الطريق الحقيقى لمواجهة نضالية لاصرار الحكم على استمرار الاستبداد السياسى وهو بداية الطريق إلى تطبيق عملى لمقولة أن الديمقراطية تفرض ولاتستجدى.



الحوافز الضريبية بين الموظفين ورجال الأعمال

أحمد صالح الصعيدى


حكم منحاز لأصحاب الثروات

منذ أيام قليلة صدر قانون الحوافز الضريبية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ والذى نص على خصم نسبة معينة من الضرائب المستحقة على الممولين (**تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪**) إذا أسرعوا بسداد الضرائب المكلفين بها وفقا لتواريخ معينة تنتهى فى آخر ديسمبر ١٩٩٩ . والهدف من هذا القانون العمل على تنشيط الحصيلة الضريبية وزيادة موارد الدولة عن طريق الحصول على مستحقاتها بسرعة قبل أن تفقد جزءاً كبيرا من قوتها الشرائية.

ولاأعرف لماذا قفز إلى ذهنى عند قراءة هذا القانون ماحدث أيام الخديوى اسماعيل عندما اشتدت حاجته إلى الأموال فأصدر فى سنة ١٨٧١ قانونه المسمى بـ " لائحة المقابلة" والتى جاء بها أن كل من يدفع الضريبة المفروضة على أرضه عن ست سنوات مقدما يعفى نهائيا من نصف هذه الضريبة ولاتزاد الضريبة عليه بأى شكل. ورغم استجابة الكثيرين لهذه اللائحة التى كانت مؤشرا واضحا على إفلاس الخزانة العامة إلا أن الحكومة تراجعت وألغت هذه اللائحة المنتقدة سنة ١٨٨٠ وقامت برد الأموال المحصلة وفقا لها إلى أصحابها.

ومن المعروف ، فى وقتنا الحالى ، أن الحصيلة الضريبية تعانى من الانخفاض النسبى إذا وضعنا فى الاعتبار نمو الناتج القومى ونسبة التضخم . ومثل هذه القوانين الجزئية لاتعالج جذور المشكلة التى نحن بصددها . والدليل على ذلك النتائج الهزيلة التى حققها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن المصالحات الضريبية والذى قيل عند صدوره إنه سيواجه مشكلة تكدس **٢٥٠ ألف منازعة ضريبية أمام القضاء** وذلك بانشاء لجان للتصالح قيل إن هدفها سرعة الإجراءات والفصل فى المنازعة وذلك بوقف نظر هذه المنازعة أمام المحكمة وعرضها على هذه اللجان بعد موافقة كل من الممول والمصلحة.

وقد يعتقد البعض أن القانون ٣ لسنة ١٩٩٩ وجه حوافزه لكافة شرائح الممولين ، والواقع أنه يستثنى أهم فئات المجتمع التى يتعين خفض العبء الضريبى عليها إلى أدنى حد أو إعفاؤهم تماما وهم الموظفون وكل العاملين بأجور بصفة عامة .وهؤلاء يخضعون للضريبة على المرتبات والأجور. فقد نص القانون المذكور على عدم سريان ماجاء به من حوافز على الضرائب التى تورد بنظام الحجز على المنبع . وبالتالى لايتمتع الموظفون (والعاملون بأجور عموما) بخصم أى نسبة من ضرائبهم أسوة بغيرهم من الممولين وهو وضع شاذ كان ينبغى تداركه.

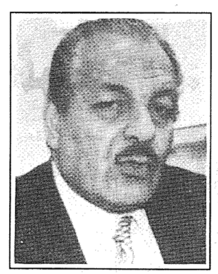
فالموظفون والعاملون بأجورهم أقل الفئات دخلا وأكثرهم بؤسا ، حيث تقتطع الضريبة ٢٠٪ من مرتباتهم المحدودة(بعد خصم بسيط للأعباء العائلية أو الشخصية) أى أن الاستقطاع الضريبى بالنسبة لهم يتم من اللحم الحى . وتزيد الصورة وضوحا إذا أخذنا فى الاعتبار أن الضرائب تفرض على الدخل الاجمالى للموظف أو العامل وليس الدخل الصافى ، ولايعترف له مثلا بخصم مقابل للاستهلاك المهنى (وذلك بعكس أصحاب المهن الحرة والذين يخصم من أرباحهم قبل فرض الضريبة نسبة مقدارها **١٥٪ مقابل استهلاك مهنى)**. ومن جهة أخرى فالموظف أو العامل لايمكنه التهرب من الضريبة حيث يتم استقطاعها قبل حصوله على الإيراد . وإذا كان الموظفون لايتأخرون عن سداد الضريبة فهذا يعنى أن الحصيلة الضريبية الآتية من إيراداتهم تحتفظ بقوتها الشرائية وتتميز بالدورية والانتظام ، وهو مايمد الدولة بالأموال

على مدار السنة كلها. أضف إلى ذلك أن الموظف لايمكنه عمليا الاعتراض أو الطعن على الضرائب المفروضة عليه . كل هذه الأمور كانت توجب على الحكومة إنصاف الموظفين والعاملين بأجور وعدم تحميلهم بأى ضرائب . فهذه الفئة من فئات المجتمع يعيش الغالبية العظمى من أفرادها تحت خط الفقر ولاتوفر لهم الدولة الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وتعليم. **فكيف تفرض الضرائب على مايتقاضونه من ملاليم لاتسمن ولاتغنى من جوع.**

وعلى أى حال فان ماجاء به قانون الحوافز الضريبية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ رغم انتقادنا له هو خطوة جزئية قد تخفف العبء الضريبى عن البعض إلا أنها لاتقربنا من الإصلاح الضريبى الشامل ، وهو إصلاح تتجنبه الحكومة لأنه **يمس مصالح الشرائح الاجتماعية المسيطرة وبالتحديد تلك المرتبطة بالقلة الحاكمة أصحاب الثروات والنفوذ المتنامى** .

وحتى بخصوص هذه الخطوة الجزئية فاننا نعتقد أن هذا القانون لن يأتى بالنتائج المرجوة منه ، فعند تطبيق هذا القانون يتعين أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى - إذا كانت الضريبة غير واجبة الأداء: هنا نلاحظ أنه وفقا للإجراءات والقوانين المعمول بها أمام مصلحة الضرائب المصرية يستطيع أى ممول (بفرض عدم إمكانية شهرية) تأجيل سداد الضريبة المستحقة عليه لسنوات طويلة وذلك عن طريق تأجيل المعاينة لمنشآته والمراوغة فى فحص دفاتره والاعتراض على تقديرات المصلحة **فى نموذج ١٨ ضريبة موحدة** ثم الطعن على **نموذج ١٩ ضريبة موحدة** وطلب إحالة الملف إلى لجنة الطعن ومن بعدها رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية ثم المحكمة الاستئنافية . وعند الحجز على أمواله يمكنه وقف كل الإجراءات بمجرد إحالة المنازعة إلى القضاء ، كما يمكنه تأجيل السداد بالاستشكال فى التنفيذ . هذه الإجراءات وغيرها تمكن الممول من تأجيل دفع الضريبة المستحقة عليه لسنوات طويلة تفقد الحصيلة خلالها أكثر من نصف قيمتها الحقيقية بفعل التضخم أضف إلى ذلك أن لجان الطعن أو المحاكم تقوم عند إحالة الأمر إليها بتخفيض الضريبة المستحقة ، **وبالتالى فان الحافز الذى يعطيه القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ لامبرر له ، لأن الممول يمكنه الاستفادة بطريقة أفضل عن طريق اللوائح والإجراءات الطويلة والمعقدة التى تساهم فى عرقلة** تحصيل مستحقات الدولة.



محيى الدين الغريب

وزير المالية

الحالة الثانية - إذا كانت الضريبة واجبة الأداء: الأصل أن تحصيل الضريبة يعتمد على كفاءة الجهاز الضريبى وزيادة فعاليته عن طريق تدريب العنصر البشرى فيه وتوفير الاستقرار المادى والمعنوى له . وهنا لابد من التأكيد على الدور القوى للدولة فى تعبئة الفائض الاقتصادى وتنمية الموارد ، حيث يظهر قصور الدولة فى هذا الصدد إذا أخذنا فى الاعتبار **مليارات من المتأخرات الضريبية التى تعجز الدولة عن تحصيلها.**

ويذكرنا موقف المشرع الضريبى بانحيازه إلى بعض الفئات دون البعض الآخر بالقوانين التى فرضت ضرائب العاملين بالخارج وقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريتها لتعارضها مع ماقرره الدستور المصرى من قيام النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية (م٣٨) وتعارضها كذلك مع مبدأ المساواة بين المواطنين (م٤٠) . حيث كان القانون الأول لضرائب العاملين بالخارج (رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩) لايفرض هذه الضريبة إلا على الأجور والمرتبات التى يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام دون باقى الممولين . وبعد القضاء بعدم دستورية هذا القانون صدر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ وفرض ضريبة العاملين بالخارج على كل من يزاول بالخارج عملا لدى الغير يتوافر فيه عنصر التبعية ، ولم يكن يخضع لهذه الضريبة رجال الأعمال ولا أصحاب المهن الحرة الذين يمتلكون منشآت أو مشروعات مستقلة يديرونها لحسابهم بالخارج . لذلك كان طبيعيا أن تقضى المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا القانون كذلك لعدم مراعاته لمبدأ المساواة بين المواطنين ومجافاته لمقتضيات العدالة الاجتماعية.

وعلى أى حال ، **فانه لايخفى على أحد الآن أن التشريع الضريبى فى مصر يحابى فى مجموعه الدخول المرتفعة على حساب الدخول المنخفضة.** ونحن لاشك نلاحظ الأهمية الكبيرة التى تحتلها الضرائب غير المباشرة (وأهمها ضريبة المبيعات والضرائب الجمركية والدمغة) والتى تمثل حوالى ثلثى حصيلة الإيرادات الضريبية وهذا النوع من الضرائب يصيب الدخول دون تمييز عند الاستهلاك أو الانفاق ، وبالتالى فان **أصحاب الدخول المحدودة (كالموظفين والعمال .. إلخ) هم أكثر من يتأثر بها ، حيث إن نسبة الاستهلاك إلى الدخل تزيد كلما انخفض مستوى الدخل . وعلى الجانب الآخر نجد القانون المصرى يمنح أصحاب المشروعات الاستثمارية اعفاءات ضريبية تزيد مدتها عن ٢٠ عاما ويمنع الحجز على أموالهم أو مصادرتها أو تأميمها بل ويمنحهم مساحات شاسعة من أراضى الدولة بدون مقابل.** والحجة التى يرددها مؤيدو هذه السياسة أن هذه الاعفاءات تصب فى النهاية لصالح تشغيل العمالة ومحاربة البطالة . وهو هدف نبيل بلا شك . ولكن لماذا لايستطيع أحد من هؤلاء أن يفسر لنا كيف يعفى صاحب المشروع الاستثمارى من دفع الضريبة لمدة تقترب من الربع قرن ويدفع العامل أو الموظف لديه ضريبة المرتبات والأجور منذ أول شهر يلتحق فيه بالعمل فى المشروع.

وإذا عدنا إلى قانون الحوافز الضريبية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ فانه يتعين **التأكيد على رفض الحلول الجزئية التى تعالج الظواهر السطحية دون الغوص إلى الأسباب الحقيقية للظاهرة.** لذا فانه لايسعنا إلا أن نطالب بتبنى مشروع متكامل للاصلاح الضريبى. فالاخفاق فى تنمية الحصيلة الضريبية لايعود إلى نقص فى بعض الحوافز وإنما يرجع إلى أسباب عديدة لعل من أهمها كثرة الإعفاءات وتنامى ظاهرة التهرب الضريبى وكبر حجم الاقتصاد الخفى وسيطرة الأنشطة الطفيلية وعدم الاهتمام الكافى بالعنصر البشرى فى الإدارة الضريبية والتوزيع غير العادل للدخل القومى والذى ينتج عنه شريحة كبيرة من الفقراء . هذا فضلا عن انتشار الفساد الإدارى وارتفاع تكاليف الجباية فى بعض الأحيان.



" المواطنة " .. حق لمن لايملك

فى مقال سابق تحدثنا عن المواطنة والثروة وحاولنا أن نرصد منهج التعامل مع قضية المواطنة ومثالها الأبرز **مواطنة الأقباط** ، حيث أشرنا إلى كيف يعمد هذا المنهج إلى الربط القسرى بين المواطنة والثروة ، بحيث يتم الربط بين امتلاك المال والقدرة على استثماره وبين التدليل على المواطنة وتحديدا بالنسبة للأقباط فى معرض التدليل على أوضاعهم الطيبة على أرض هذا الوطن.

إنها منهجية توجد علاقة شرطية بين امتلاك المال وممارسة المواطنة ، وإذا كنا حاولنا فى السابق فك الارتباط بين الأولى (امتلاك المال) والثانية (المواطنة).إلا أن السؤال الذى يظل مطروحا : **ماذا عن الذين لايملكون المال؟** فعدم طرح السؤال يعنى أن تظل المعالجة السابقة ناقصة مالم تتطرق إلى وضع الطبقات الوسطى والدنيا فى ظل سيادة منهجية : المواطنة - الثروة ، حيث تبقى هذه المعالجة فى إطار الأفكار العامة المثالية دون الدخول إلى إشكاليات الواقع العملى.

الثابت أن جملة السياسات الاقتصادية ، والمصطلح على تسميتها بسياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد وسعت الهوة بين أصحاب الثروة وبين الشرائح الوسطى والدنيا ، وتؤكد الاحصائيات ارتفاع نسبة من هم تحت وحول خط الفقر إلى مايقرب ٥٠٪ من جراء هذه السياسات أى مايقرب من **٣٥ مليون مواطن** . وعليه فانه **إذا كان هذا الرقم / هذه النسبة تدفع الكثير منا إلى الانزعاج والتساؤل وذلك من منظور اقتصادى ، فان نفس الدرجة من الانزعاج والتساؤل سوف تبرز إذا قاربنا هذه الحقيقة من منظور المواطنة.** خاصة وأن المواطنة فى جوهرها تعنى المساواة والتوازن فى الحقوق والواجبات والمشاركة.

لقد أصابت هذه الهوة المواطنة فى الصميم ، **فالخلل الاقتصادى والذى يتجسد اجتماعيا فى مظاهر عديدة يؤثر ضمن مايؤثر على المواطنة.** فالمتابع للواقع السياسى المصرى وتحديدا من خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتى أجريت عام ١٩٩٥ يمكنه أن يلحظ سطوة المال فى العملية الانتخابية ونوعية المشاركين فيها ومدى إقبال القواعد الجماهيرية عليها ، أيضا يكفى قراءة أداء البرلمان المصرى وتوجهاته التشريعية التى تنم عن تحيزات اجتماعية واضحة . مايمكن قوله أن الاستبعاد والتهميش للفئات الوسطى والدنيا كانا من نتاج الفترة الماضية ، وربما لايكون ذلك مخططا وإنما هو بالقطع إحدى نتائج الواقع الاقتصادى ، والذى أفرز معادلات اجتماعية جديدة على صعيدى القوى والتحالفات . **فالواضح أن الحركية الاقتصادية ، المالية فى المقام الأول ، لاتتيح إلا تواجد فئة قليلة وتستبعد جمهرة من الناس ، وبينما الفئة القليلة لها كل الحقوق ، نجد الفئة الكثيرة عليها كل الواجبات.**

ولاشك أن واحدة من التداعيات التى تترتب على ماسبق هو حدوث نوع من التأزم المجتمعى الذى يولد توترات فى البنية المجتمعية والذى تعد الفتنة الطائفية أحد مظاهره وهو أمر ليس بجديد واختبر تاريخيا فى مصر. فالسياسات الاقتصادية والضرائبية ، تاريخيا ، والتى كانت تستخدم القوة لتنفيذها وفرضها كانت تخلق توتراً اجتماعياً وتنتج حراكا اجتماعيا إلى أسفل يحجب الحقوق عن الطبقات الاجتماعية التى أضيرت وبالطبع يبعدها عن دائرة المشاركة التى هى مبعدة عنه أصلا ، وفى النهاية تعبر هذه الطبقات عن قهرها بتوجيه عنفها إلى الآخر الدينى.

من هنا فان الأمر يحتاج إلى تكاتف الجميع : الدولة الوطنية وفاعليات المجتمع المدنى فى التحرك نحو أحداث التوازن المطلوب حماية للأمة وتماسكها وضخ دماء جديدة إلى عروق الحياة السياسية المصرية الأمر الذى من شأنه أن يحقق المواطنة عمليا - **إنها دعوة مرة أخرى ، إلى تأصيل المواطنة فكرا وممارسة فى فكر ووجدان الجميع .. إن تجاوز سطوة المال واستيعاب كل المواطنين : من يملك ومن لايملك الخطوة الأولى نحو المواطنة.**

سمير مرقس

المرأة والعولمة

هـ م و م

د. أحمد محمد صالح

من التقرير السنوى السابع للتنمية البشرية لعام ١٩٩٦ للأمم المتحدة، نستكشف نظرة ذكورية لطبيعة وقوة الارتباطات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية .فمنظمة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها غالبيتها من الرجال ،وهذا بالطبع له تأثيره الواضح فى التأثير على عمليات إتخاذ القرار وعلى مفاهيم مشاركة المرأة. **فالعالم كله ذو نظرة ذكورية لجميع قضاياه . آدم سميث** المولود فى القرن ال ١٨ والذى يعرف بأنه أبو الاقتصاد الكلاسيكى ، لماذا لا يعرف بأنه أم الاقتصاد ؟!.

ورغم أن التقارير الدولية تظهر كندا كأفضل بلدا فى العالم فى أوجه التنمية البشرية ، ولكنها قد تكون فعلا أفضل بلدا للرجال وليس للنساء . وتقرير الأمم المتحدة **« نساء العالم اتجاهات واحصائيات»** يعترف **أن النرويج والسويد والدنمارك أفضل بلدان العالم فى المساواة بين المرأة والرجل .والسويد الدولة رقم واحد فى المساواة بين الجنسين ، يتبعها كندا ثم النرويج ، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية و أخيرا فنلندا .**

ومن ناحية مدى مشاركة المرأة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مقاسا بعدد مقاعد المرأة في البرلمان ،ونصيب كل من الرجل والمرأة فى الدخل القومى وعدد النساء المدراء والفنيين والتكنوقراط ،**جاءت النرويج والسويد فى أعلى مرتبة وبعدها الدنمارك ثم فنلندا وبعدها نيوزيلندا**، ثم كندا جاءت فى المرتبة السادسة في العالم من بين ١٠٦ دول وفقا لهذا المؤشر ، ويختلف ترتيب تلك الدول باختلاف المقاييس ، ولكنها جميعا أفضل دول العالم من حيث مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل،.

لكن يا ترى من هم أسوأ دول العالم فى مدى مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل؟! سوف أترك لكم الأجابة؟.

ففى مجتمع المساواة بين المرأة والرجل ، تتضمن تنمية المجتمع الإنسانى العديد من مشاركات الرجال والنساء ، والمؤمنون بمساواة الجنسين (Feminists) بشكل عام يقيمون التنمية من خلال مصطلحات مثل تحسين حياة البشر ، أكثر من استعمالهم لمصطلحات مثل أهداف النمو الاقتصادى .والاشتراكيون دعاة المساواة بين الجنسين يؤمنون بتعريف **والترروودنى** للتنمية -،بأن التنمية هى زيادة مهارات وقدرات الفرد ، وحرية أعظم وإبداع أكبر وانضباط ذاتى ، ومسئولية بالاضافة إلى عافية مادية.

ويؤكد رودنى: **أن التنمية والنمو ليس فقط هى الناتج من النمو الاقتصادى ، ولكن بتوزيع عوائده بالعدل والتساوى ، وبتجديد وحماية البيئة بدلا من تحطيمها ،وتفويض الناس ومشاركتهم للسلطة بدلا من تهميشهم** . هذه هى التنمية التى تعطى الأولوية لمواجهة الفقر، ومراعاة اختياراتهم وفرصهم وتزويدهم للمشاركة فى القرارات التى تؤثر على حياتهم . هذه هى التنمية فهى فى جانب الناس، وفى جانب الطبيعة ،وفى جانب الأعمال ،وفى جانب النساء . **والجملة الأخيرة توحى بأن الناس هم الرجال ،وغير الناس هم النساء .**

ورغم أن التسهيلات للبرامج التنموية تعطى أولوية للفقر إلا أن القائمين عليها غالبا يعتبرون الفقر ناتجاً طبيعياً ،ولهذا لا تجدى محاربة وتحدى أسباب الفقر فى العالم ، فهناك **٣ر١ بليون فقير فى العالم أو يعيشون فى فقر ، منهم ٧٠٪ من النساء ، وزيادة الفقر بين النساء مرتبطة بموقف عدم المساواة بين الرجل والمرأة فى فرص العمل .وعدم مساواتهم فى الرفاهية الاجتماعية وفى مكانتهم وقوتهم للأسرة.**

وأسباب فقر النساء ترجع لسببين أساسيين هما : الأسباب **المتعلقة بأنهن ينتمين إلى أسر عوائلها فقراء ، والأسباب المتعلقة بتبعية وخضوع النساء نتيجة لطبيعة مجتمعاتهم ونظمها الاقتصادية والسياسية .** والرجال والنساء يواجهون عمليات العولمة الاقتصادية والسياسية . ففى تقرير التنمية عام ١٩٩٥ يتبين منه ان **الانشطة السياسية محتكرة دائما من قبل الرجال** فعلى مستوى العالم **١٢٪ فقط من برلمانات العالم للنساء ، و٦٪ فقط من مقاعد المجالس الوطنية للوزراء فى العالم للنساء رغم أن المفروض أن تكون النسبة ٥٠٪ على الأقل .**

ووفقا لأحدث دراسة أعدتها إدارة شئون المرأة بالجامعة العربية يتضح أن **٥٠٪ من سكان الدول العربية من النساء ، يمثلون ١٨٪ من جملة القوى العاملة** ، وشغلت المرأة

مواقع اتخاذ القرار وتوجيه السياسات والادارة العليا بنسبة ٢٠٪ فى مصر، ٥ر٤٪ فى البحرين، ٦ر٧٪ فى الكويت وفى السلك الدبلوماسى نسبة المرأة بين مجموع العاملين **١٤٪ فى مصر**، ١٢٪ فى ليبيا، ٩٪ تونس ١٠٪ بسوريا و١٥٪ بالعراق ولبنان. ورغم وجود ١٧٧ قاضية فى سوريا، و٧٦ قاضية فى السودان و ٢٩٠ قاضية فى تونس **،ففى مصر يزال تولى المرأة القضاء يثير الجدال**،وتشارك المرأة فى الحياة النيابية بنسبة **٢ر٢٪ بمصر، ١٪ بالاردن واليمن، ٣ر٨٪ بالسودان، ٢٪ فى لبنان ١٠٪ فى فلسطين بينما لا تشارك نيابيا فى دول مجلس التعاون الخليجى باستثناء سلطنة عمان بنسبة ١٪.**

سؤال فى العولمة

إن أى دولة من الجنوب فى استطاعتها أن توازن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك من خلال التصدير لكن الموقف يختلف تماما فى الاقتصاد الأمريكى ،حيث لا يستطيع الرأسمال الأمريكى أن يوازن نفس التناقض من خلال التصدير والاستثمارات فى الاسواق الأوروبية والأسيوية، فالولايات المتحدة الأمريكية سوف توازن ذلك التناقض بطريقتها، ولأن **مبيعات الكمبيوتر ومتعلقاته المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم متراجعة فى هذه الأيام، فهى تحدث التوازن بطريقتها من خلال بيع صفقات الأسلحة لكل الدول فى العالم. ويعتبر كلينتون** أكثر رؤساء أمريكا تصديرا لصفقات الأسلحة هذه الأيام، فهو الرئيس الأكثر شراسة فى تصدير الأسلحة (باستثناء الرئيس **نيكسون**).

فالولايات المتحدة اقتصاديا أكثر تقدما من أى دولة صناعية أخرى، ولكنها ترتبك وتتقيد بأسواقها المحلية المعاقة، وارتفاع الأجر النسبى فيها يساعد على استقرار اقتصادها ،**ومع هذا وباستمرار اتجاه العولمة ،يصبح ازدهار الاقتصاد الأمريكى مقيدا بل أكثر تقيدا من قبل بارتباطه بطلب المستهلك العالمى ،والأجور العالمية، والتوازن بينها وبين معدل إنتاج العمالة. واستمرار البرامج الاجتماعية**، كل هذا يعتبر عوائق للاقتصاد الأمريكى بالمقارنة بأى دولة أخرى، وبكلمات أخرى، **فإن عولمة الاستثمارات سمحت للاقتصاد الأمريكى بالتوازن بين حدود إشباع طلب المستهلك المحلى غير الكافى، فالرأسمالية تحمل فى مضامينها أزمتها.**

الشعوذة بالكمبيوتر

فى العدد العاشر نوفمبر ١٩٩٨ من مجلة PC الطبعة العربية وهى مجلة جادة ولها دور واضح فى تنمية الوعى بالكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بين الشباب الناطقين بالعربية، فى هذا العدد فوجئت باعلان فخم جدا وبالألوان عن العالم الخفى، وماذا تعرف عن الجن؟! كيف يأكلون؟ ويشربون؟ وأين يسكنون؟ وكيف يتشكلون ويتصورون؟ هل الجن تسكن بيوت الأنس؟ وكيف يمكن طردهم منها؟ كيف تعالج المس وتخرج الجن من الشخص الممسوس؟ كيف تعالج الشخص المسحور بالقرآن الكريم؟ كيف تتحدى الساحر وتبطل سحره؟ كيف تعالج الشخص المحسود والممسوس، وكيف تعالج نفسك من حسد الحاسدين وسحر الساحرين؟ كل ذلك تجده فى برنامج كمبيوتر تنتجه شركة عربية لها عنوان فى القاهرة منشور فى المجلة.

وهذه الشركة جمعت الكتب الصفراء التى تباع على الأرصفة وتتكلم عن الجن والشعوذة وحولتها إلى صورة إليكترونية فى شكل اسطوانة CD .وفى الوقت الذى تعتبر إسرائيل الدولة رقم واحد فى الشرق الأوسط فى إنتاج تكنولوجيات المعلومات من برامج وأجهزة جادة ومفيدة، وتصدر الهند كل عام برامج كمبيوتر بعدة مليارات من الدولارات فى مصر نستثمر الكمبيوتر فى الشعوذة. ويقول فيلسوفنا الدكتور **مراد وهبه**: عندما يشترى العرب الكمبيوتر يفرغونه من قيمته الحضارية .وهكذا سخرنا الكمبيوتر للدجل والخرافة. وكنت أتوقع إعلاناً عن برامج عربية ومصرية تعالج مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ،لكن يظهر أنه حالنا دائما وسوف نواجه مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ بالخرافة والجن، هكذا نحن ولا فائدة، فالتخلف أصبح معشعشاً فى العقول حتى لو تغيرنا فى مظهرنا واستعملنا الكمبيوتر ،فالتخلف دائما فى العقول.



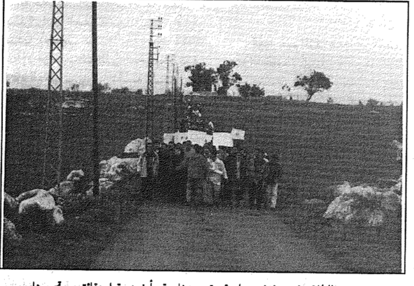
توفيق الحكيم

جيل الفبركة

حكى توفيق الحكيم فى كتابه "**سجن العمر**"، أنه عند عودته من باريس وعدم حصوله على الدكتوراه سمع أهله من حوله يقولون: "**ياخيبتنا ياخيبتنا**"، ولكنى عندما دفعت أجور الحرفيين الذين عملوا فى شقتى صرخت مع أهل الحكيم "**ياخيبتنا ياخيبتنا بالدكتوراه والأستاذية**" فقد احتاجت شقتى لبعض الاصلاحات والتوسعات لتسد الاحتياجات، بعد أن كبر الأولاد، بالطبع فأنا لاأستطيع الانتقال لشقة أوسع لأسباب معروفة للجميع، فاضطررت للتعامل مع الحرفيين من نقاشين ونجارين وسباكين، وقد عانيت الكثير من عدم الالتزام بالمواعيد، ومن الفبركة فى العمل، والجشع والمغالاة فى أجورهم، وخراب الذمم، وعدم الاتقان وضعف المهارة، ومشاعر الانتقام التى يحملونها تجاه المجتمع، والغريب أنهم جميعا يحملون شهادات متوسطة فنية. **حاولت أن أشرح لهم أن المحاضرة الواحدة تقف على بحوالى ٨ جنيهات، ولكى أدخل تلك المحاضرة قضيت حوالى ٥٠ سنة فى تعليم مستمر حتى الآن، فابتسموا بسخرية الجهل ولم يفهموا**. والسمات السلبية السابقة أصبحت تميز معظم الحرفيين المصريين، فى الوقت الذى أتفق فيه العالم على أن الموارد البشرية هى أهم رأسمال فى مجتمع المعرفة الذى يتطلب عمالة ماهرة ملتزمة، وإذا استمرت تلك الخصائص السلبية للعمالة المصرية، فلا مكان لنا فى التنافس العالمى الذى يقوم على درجة الاتقان فى العمل.



كان العرب فى الخيام ملوكا أتكون العرب فى القصور عبيداً!



الطلاب فى صفوف متراصة يتقدمون ناحية« أرنون» قبل دقائق من تحريرها

أنهى **المؤتمر القومى العربى التاسع** أعماله مساء الخميس ١٨ مارس لينام اعضاؤه مبكرا حتى يسافروا صباح ١٩ مارس باكرا إلى «أرنون» تلك القرية الصغيرة فى الجنوب اللبنانى التى نزلت قوات الاحتلال الاسرائيلى ذات مساء من المرتفعات التى تقبع فيها فى قلعة «الشقيف» وما حولها لتضع أسلاكا شائكة حولها تمنع خروج الأهالى منها أو دخول آخرين لها وتعلنها قرية محتلة .

وكان أن قررت جماعة من **«اتحاد الشباب الديمقراطى** أن تذهب إلى القرية وتعتصم أمام الأسلاك الشائكة وتدعو العالم للتدخل..

وقبل أن ينفذ الشباب خطوتهم دعوا كل الحركة الطلابية والشبابية للتنسيق فيما بينهم وإنجاز العمل الذى جرى التحضير له بمؤتمرات طلابية فى الجامعات وأساسا فى الجامعة اللبنانية.

وفى يوم الجمعه ٢٦ فبراير احتشد ما يقرب من ١٥٠٠ فتاة وشاب وصعدوا إلى «أرنون» لينهال رصاص الاسرائيليين فى المرتفعات على رؤوسهم ،وحين صعدنا نحن أعضاء المؤتمر القومى العربى على الطريق بالغ الضيق ذاته عرفنا كيف كان مشهد- المظاهرة -التى لابد أنها امتدت لمئات الأمتار مشهدا مهيبا.

وكان **سمير دياب** الأمين العام لاتحاد الشباب الديمقراطى قد حكى لنا قبل الزيارة كيف أنهم نظموا أنفسهم ليسير كل خمسة منهم متكاتفى الأيدى حتى يستوعبهم الطريق الضيق وقد رفعوا العلم اللبنانى..

وحين رأوا الأسلاك التى تحيط بطريق الدخول إلى المدينة على تربة ترابية اندفعوا نحوها- .. وصرخت النسوة كبيرات السن.. احذروا قد يكون الطريق ملغوما.

وبكين خوفا على الشباب الذى تقدم بقوة شبابه نفسها وداس على الاسلاك ودخل إلى القرية ليزرع العلم اللبنانى، **وتنهال طلقات الرصاص على رؤوسهم وقد بدأ الظلام يحل.. اتخذت القيادة الميدانية للعملية وكانت ايضا لاتحاد الشباب الديمقراطى قرارا بدعوة الشباب للعودة إلى المناطق التى جاءوا منها لأنه لم يعد هناك شئ يفعلونه .. انصرف الحشد وبقى بضع عشرات قرروا أن يبيتوا الليل فى أرنون بعد أن اتصلوا باذاعة صوت الشعب التى اذاعت الخبر بصوت «سمير دياب»** على الهواء من **«أرنون»** مباشرة **،وكان الذين بقوا قد استعدوا نفسيا إما للاستشهاد أو للأسر.**

اتصل الرئيس **إميل لحود** برئيس لجنة تفاهم «نيسان» أبريل وهو أمريكى وحمله المسئولية عن حياة المدنيين فى قرية **«أرنون».**

توافدت الاذاعات ومحطات التلفزيون ومندوبو الصحف بعد أن عرف العالم حقيقة ما جرى عن طريق إذاعة **صوت الشعب** التى يملكها **«الحزب الشيوعى اللبنانى»** ، واتحاد الشباب الديمقراطى هو تنظيمه الشبابى.

ولأن الليلة كانت باردة جدا أشعل

رسالة بيروت

فريدة النقاش

الشباب النيران بعد أن التحق بهم عازفون على الجيتار وطبالون ، فلم يناموا لأنهم أخذوا يغنون ويرقصون ..وكانوا أولادا وبناتا دون تمييز ينشدون لوطنهم وانتصارهم..في الصباح جاءهم الخبز والحليب من كل سكان القرية. وحاول جماعة منهم محتمين بصحفيين وصحفيات من ذوى البشرة البيضاء والعيون الملونة وكأنهم أمريكيون الصعود إلى قلعة «الشقيف»(كان صلاح الدين الأيوبي قد حررها أثناء الحروب الصليبية) ، كانوا يريدون أن يرشقوا علم لبنان فوق القلعة لكن الرصاص انهمر فوق رؤوسهم مرة أخرى ، فصعد أحدهم إلى عامود كهرباء وعلق علم لبنان ، بعد ذلك منعوا أياً من القوى السياسية من تعليق أعلامها بعد أن أخذ البعض -ينسب العملية لنفسه خاصة شباب منظمية «أمل» الذين لم يشاركوا في العملية من بدايتها وحاولوا نسبتها لأنفسهم.

إلا أن حزب الله الذى التحق بالقرية في اليوم التالي لم ينسب لنفسه شيئا ،وحين التقى الشيخ **حسن نصر الله** بأعضاء المؤتمر أشاد بكل أطراف المقاومة.

هكذا سقطت الأسلاك الشائكة وتحررت «أرنون» جزئيا . فبعد أيام قليلة نزلت قوات الاحتلال من القعلة إلي القرية ونسفت بيتين خاليين ، فقد كان سكان القرية إلا ٨٦ منهم قد هجروها. **وحين خلع الشباب الأسلاك الشائكة أصبح عدد سكانها ألف نسمة برأسهم المختار (العمدة) عفيف حسن حمدان الذى تسنى له أن يزور قبر ابنته بعد إزالة الأسلاك** وكانت قد ماتت في بيروت ودفنت على الجانب الآخر ولم يسمح له الاسرائيليون بالعبور ليكون حاضرا أثناء دفنها..

كانت أرنون على حد قول **سليم الحص** رئيس وزراء لبنان في افتتاحه للمؤتمر «**عملية فدائية ،كل ما في الكلمة من معنى نفذها شبان أبرار بالأكف العارية**» ،وهو أيضا ما دعا الدكتورة **هدى جمال عبد الناصر** للقول بأننا في حاجة لاعادة بالنظر بشعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.. والقوة ليست عسكرية فقط.

أحكى كل هذا لأن **«أرنون» كانت إحدى نقاط الضوء الشحيحة في مؤتمر كاد أن يسود فيه اليأس بسبب تدهور الأوضاع العربية من جهة** وبسبب تكوينه الذى يضم عدداً من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين وقد ابتعدوا عن السلطة وأصبحوا يرون أن برامج الاصلاح غير ممكنة من جهة أخرى ،ولأن المؤتمر أيضا ليست له أي قوة تنفيذية في أي مكان.



الطلاب يرفعون اعلام لبنان واعلام اتحاد الشباب الديمقراطي مثل التحرك اتجاه «ارنون»

كما يضم المؤتمر عددا من الذين ضاقت بهم التنظيمات السياسية من كل البلدان ،فهم إما منشقون عن أحزابهم ، أو مشتقون مستقلون غير راضين عن الأحزاب القائمة في بلدانهم ومعزولون بالتالي عن الحركة الجماهيرية .**وهي الحالة التى دعت أحد الكتاب للمطالبة بتحويل المؤتمر إلى حزب ديمقراطي قبل أن ينقرض الديناصورات الذين أنشأوه** ، وجعلت المؤتمرين أيضا في مؤتمر للنخبة القومية التى تنتمي لأفكار وتصورات الطبقة الوسطى غالبا، جعلتهم يتشبثون بأرنون ويغدقون الثناء على هؤلاء المثقفين الذين اخترقوا الأسلاك الشائكة ،«ويبنون آمالا كبارا » على القيادة الجديدة في لبنان بعد افتضاح فساد حكومة الحريري وإفسادها ،خاصة وأن ما كان يعتبره بعضهم انتصارا كبيرا في المغرب لفكرة تداول السلطة والتغيير الديمقراطي في الوطن العربي بعد وصول حكومة «**عبد الرحمن اليوسفي**» وهو قومي عربي بمعني من المعاني -إلي السلطة، أن هذه الفكرة قد تبين من شهادات المغاربة أنها ليست صحيحة تماما.ولم ينف «**محمد البصري» رفيق عمر اليوسفي** -وكفاحه وحزبه ما قاله **خالد السفيانى** عضو حزب الاتحاد الاشتراكي **المغربي وحزب اليوسفي من أن «تجربة الحكومة الحالية في المغرب ليست تجربة تحتذى من الوطن العربي**، فقد زورت الانتخابات في المغرب باعتراف الكتلة الديمقراطية ،وملف حقوق الإنسان والحريات العامة ما يزال مفتوحا ، وقررت الحكومة ضرب أحد المكتسبات للحركة الديمقراطية بمنع تنظيم أنشطة الاحزاب في المنتديات والقاعات العامة».

وحذر أحد المتحدثين من استخدام الاسلام كسلاح لمن يريد أن يبني نظاما شموليا.

إنقسم المؤتمر عامة إلى قسمين أحدهما يخص القضايا الساخنة والحالة في الوطن العربي، والآخر يتناول الموضوعات التي يجرى تناولها كل عام، ويرصد ما حدث فيها من تطورات ،تقرير حال الأمة الذى يصدره المؤتمر، وإن كان الأعضاء قد احتجوا لأنهم تسلموا التقرير لدى وصولهم إلى فندق كارلتون حيث انعقد المؤتمر ، وحدث ما تخوفوا منه وهو أن تأتي بعض الاسهامات وبل والكثير منها إنشائيا ،**مع شعور عميق بالمأزق الذى يدخل فيه المؤتمر بعد تسع دورات حيث يكرر نفسه ويصبح أكثر فأكثر مؤتمرا للخطابة».**

وربما لهذا السبب حذر الكاتب الشيخ «**محمد حسن الأمين» من الاستغراق في التفاصيل قائلا إن الازمات العربية محصورة في شرعية السلطة وإن كنا نريد بحث أمهات المسائل فإن شرعية السلطة تأتي في المقدمة.**

وردا على من قالوا إن مجرد انعقاد المؤتمر هو هدف ونجاح في حد ذاته ، قال إن أهداف المؤتمر أهم من مجرد انعقاده ، فللمؤتمر طبيعة فكرية تنويرية نهضوية وهو لا يعادى نظاما سياسيا لحساب آخر، حسبه أن يطلق وعيا عربيا شاملا . وفسر الكثيرون هذه الكلمات باعتبارها رفضا ضمنيا لأن يكون المؤتمر عراقيا أو أداة للنظام العراقي أو غيره.

لكن الأمين العام للمؤتمر المناضل الجزائري وأحد قادة جبهة التحرير وأمينها العام في فترة سابقة «**عبد الحميد المهري**» يرى أن طبيعة المؤتمر وطموحه في أن «يكون مرجعية قومية تدعو للتركيز على الافكار التي يمكن

الاستفادة منها في العمل المستقبلي على الصعيدين الشعبي والرسمي».. أي أن الأمين العام انحاز لأطروحات الممارسة مقابل التأمل الفكري.

تحت عنوان القضايا العربية الساخنة جرت مناقشات واسعة حول الصراع العربي الصهيوني ومسار التسوية ،وكل من العراق والسودان وليبيا حيث الحصار ،والجزائر والصحراء،والصومال حيث تتأزم الأوضاع بطرق متباينة ، وذلك بعد أن ناقش المؤتمرون تقرير حال الأمة.

وقدم **حسين عبد الرازق رئيس تحرير اليسار** ثلاثة عناوين للحالة- بعد أن صك تعبيرا جديدا هو سطوة الجمهوريات الملكية وعدد بلدان هذه الظاهرة - **هي فشل محاولات التنمية المختلفة** وبالتالي استمرار التخلف وتعمق انقسام المجتمعات العربية بين قلة غنية سفيهة وأغلبية مسحوقة ،**واستمرار السيطرة الاستعمارية** التي تكرس فيها الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل كقوة كبرى في المنطقة .. ولم تكن الزيارة الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي تستهدف الا حشد الدول العربية وراء السياسة الأمريكية وإقناع العرب أن ضرب العراق هو لمصلحتهم ،**والعنوان الثالث هو غياب الديمقراطية** في الوقت الذي تقع فيه التيارات الأربعة الرئيسية في الوطن العربي أي **القومي والليبرالي والديني والماركسي** فريسة لهذا الغياب وهي مبعدة قسرا عن السلطة فإنها أحيانا ما تمارس خطيئة إنكار الآخر والتمحور حول الذات أي تعادي الديمقراطية.

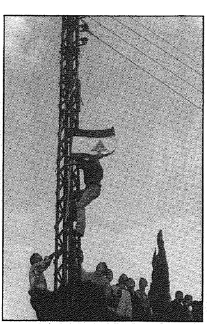
ودعا لاصلاح سياسي وديمقراطي شامل تتخلق له بدايات في عدد من البلدان ومن ضمنها مصر التي سينعقد فيها أول اجتماع تأسيسي لجبهة الاصلاح السياسي الديمقراطي التي تضم بالاضافة للأحزاب والقوى السياسية ،النقابات المهنية والعمالية وعدد من الشخصيات الوطنية التي تقبل بهذا البرنامج.وأكد فيما بعد أن **التعددية الفكرية والسياسية والحزبية وتداول السلطة من انتخابات نزيهة وحرية تكوين الأحزاب والنقابات ومراكز حقوق الإنسان .. أي باختصار الديمقراطية غير المنقوصة أصبحت ضرورة ملحة بعد تجاربنا المرة ، فالديمقراطية المنقوصة ، أو الديمقراطية الموجهة أو ديمقراطية الجرعات تعني أنه لا توجد ديمقراطية.**

وقال الشاعر السوري **قاسم الفراوي** في بدء كلمته : ا«لعسس أشادوا ثكنات ضمن حقول ضمائرنا واحتلوا بوابات الأفكا»ر.

وكان هناك اتجاه قوي في المؤتمر لاعفاء نظام **صدام حسين** من استحقاقات الديمقراطية فالأولوية لدى هذا الاتجاه هي لرفع الحصار ووقف العدوان على العراق ، لكن التيار



امراة مسنة تزغرد فرحا بالتحرير



طالب لبناني يتسلق عمود كهرباء لرفع العلم اللبناني في أرنون

المناصر للديمقراطية الآن حتى في العراق لم يكن غائبا بل اعتبرها أساسا لمصالحة وطنية داخل العراق تعينه علي مقاومة الحصار وتفتح الباب للشعب كله للاتفاق حول برنامج ،فالديمقراطية ليست صناعة أمريكية -كما قالت كاتبة هذه الرسالة مندده بالليبرالية الاقتصادية والشمولية السياسية.

ولأن هذا التيار الأخير لم يكن ضعيفا فقد نص البيان الختامي للمؤتمر علي ضرورة الديمقراطية في العراق .ففي حين طالب الدول العربية والاسلامية برفع الحصار عليه من جانب واحد، طالب باتخاذ اجراءات تحقق الانفراج الديمقراطي داخل العراق ،وتطلق حركة حوار بين الحكومة والقوى الفاعلة والحية من عرب وأكراد ،مع حق الشعب العراقي في إقامة نظام ديمقراطي مبني على التعددية السياسية. لكن أحدا في المؤتمر لم يذكر أبدا قضية الأسرى الكويتيين ولا مسألة الاعتذار للكويت الذي طالبت به بعض دول الخليج .كما أنه لم توجد عضوية كويتية أو سعودية في هذه الدورة ،وفي الدورات السابقة شارك «**جاسم القطامي**» البرلماني القومي العربي من الكويت مشاركة فعالة وتحدث بمرارة عن الجرح العميق للكويتين بسبب غزو العراق لبلادهم.

وبمناسبة الجروح فقد **كان المثقفون يشعرون في جل كلماتهم بالاهانة** ،وسبق أن قال الناقد الأمريكي «**إيريك بنتلي**» إن المثقفين جروح مفتوحة . فما أشد انطباق هذا القول على هذه المجموعة من المثقفين . فيقول **محمد البصري** «**إن انظمتنا أعطت الشرعية لاهانتنا وتمول إهانتنا أيضا بالمال العربي**».

واقترح شفيق الحوت أن يصدر المؤتمر كتابا عن «حال الأمة في قرن» قد لا يكون حلو المذاق وإذا كان عملنا قد انصب طيلة قرن على قضايا تحرير الأوطان دون تحرير الإنسان فعلينا الآن أن نكتشف العلاقة الجدلية بينهما بعد كل الاخفاقات.

ونعى ليث شبيلات انحطاط المثقفين.

ومن مؤتمر لمؤتمر نجلس لنرى مزيدا من التمزق ، وقال أحدهم أخرج في كل مرة بدون شئ كبير يعلق في ذهني وأكون حريصا على نقله للآخرين. ودعا أكثر من متحدث المثقفين العرب لعدم تسخير ثقافتهم لخدمة أنظمة قمعية.

ونالت الجامعة العربية أعنف هجوم بدءا من كون أمينها العام لا أكثر من موظف لدى الخارجية المصرية وهو الذي لم يبادر حتى الآن بزيارة العراق ، وصولا إلي ضرورة إنشاء جامعة شعبية عربية ومرورا بتوصية لنشر قراراتها كل ستة أشهر واعلام الرأى العام العربي عن العقبات التي تحول دون تنفيذها ومسئولية أي النظم عن الشلل، وقال الدكتور **خير الدين حسيب** إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عضوا فاعلا في النظام الاقليمي العربي».

وحظي الوضع في الجزائر بجلسة عاصفة إذ قدم الأمين العام للمؤتمر صورة من الموقع عن ما يجري هناك قائلا إن هناك علامات ارهاق واضحة على جميع أطراف الازمة الجزائرية ،ومؤشراتها في المستويين الشعبي والرسمي كثيرة، **والانتخابات الرئاسية المسبقة هي إحدى دلائل هذا التعب كما أنها ليست الوسيلة الفعالة لحل الأزمة التي لن تحل الا بمواجهة التحديات الموضوعية الاقتصادية**

والاجتماعية والثقافية التى بقيت دون علاج، والحل التوافقى هو الامكانية الوحيدة المتاحة الآن التى تسمح بتكاتف كل الجهود..

وللمرة الأولى فإن الجيش الجزائرى يعلن أنه لا يرشح أحد أبنائه ، ويؤكد أنه لا يريد التدخل ، **ولكن الشائع أن أحد المرشحين يتمتع بدعم الجيش (بوتفليقه)**، وهو المرشح الذى أعلن أنه سيفتح باب الحوار ، وإعادة النظر فى المؤسسات أى البلديات والمجلس التشريعى..

تطرح الازمة الجزائرية الكثير من التساؤلات -يقول **المهرى**- والكثير منها ليس له اجابات حتى عند الجزائريين أنفسهم ،والوضع هناك يتضمن كل ما يكفى لكى نتجنبه فى الأقطار العربية الأخرى .

وحاول المشاركون السودانيون أن يقدموا صورة وردية عن ديمقراطية فريدة بعد إدخال ما أسموه نظام التوالى ، إلا أن أصواتا اعترضت على ذلك مشيرة إلى حل الاحزاب والنقابات فى السودان مما جعل البيان الختامى يدعو إلى **اعتماد نظام التعددية السياسية داخل السودان** بما يتيح الحرية الحقيقية للعمل السياسى لكل القوى السودانية الفاعلة فى إشارة لاتخطئها العين لقوى المعارضة التى رفضت قانون التوالى شكلا ومضمونا.

وفى المسودة الأولى للبيان جرى وصف الحرب الأهلية فى جنوب وغرب السودان بالتمرد إلا أن الفقرة تغيرت بعد تدخلات عدد من المؤتمرين لتوضع الحرب الأهلية بدلا من التمرد.

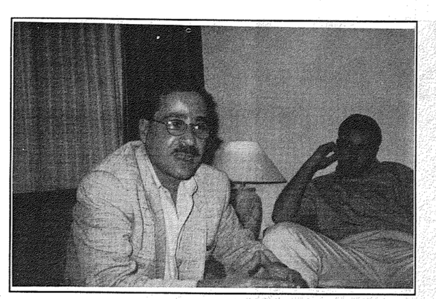
وقال **عوني فرسخ** الباحث الفلسطينى فى موضوع الأقليات انه ليس هناك أى خطر فى أن يتمتع الجنوب بحقوقه الثقافية ،والخطر الحقيقى على هوية السودان هو التقسيم.

ورغم أن قضايا الجماعات القومية وحقوقها الثقافية والسياسية فى الوطن العربى قد أثيرت فى أكثر من موضع إلا أن الموقف منها داخل المؤتمر ما يزال متذبذبا بين اعتبار أى مطالبة بهذه الحقوق مؤامرة على مشروع الوحدة القومية وبين ضرورة الاعتراف بها كجزء لا يتجزأ من المبدأ الديمقراطى.

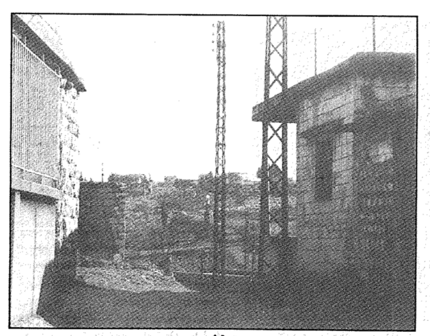
ورغم أن المؤتمر قد انعقد فى ظل أزمة اقتصادية اجتماعية طاحنة فى لبنان باتت ملامحها فى خلو الأسواق والمحلات من المشترين بصورة ملفتة للنظر ، فإن المؤتمر لم يلتفت فى أى من وثائقه إلا عرضا لحقيقة انهيار مستوى المعيشة ،فى الوطن العربى بطرق مختلفة، **ولم يسجل الاحتجاجات الجماهيرية التى انفجرت فى كثير من بلدان الوطن العربى ضد هذه الأوضاع باعتبارها مؤشرات نهوض شعبى** ، وإن كان على الجانب الآخر قد خصص **جلسة للفساد** وتداعياته فى الوطن العربى حيث قدم الدكتور **محمود عبد الفضيل** بحثا قصيرا كان موضوع مناقشة واسعة ركزت على الفساد المؤسسى وانخفاض الأجور وتجارة السلاح ، وانهيار قيمة العمل والتردى الأخلاقى والفساد الفكرى والرشوة السياسية وإعادة انتاج الانقسام الطبقى فى المجتمعات العربية وتشويه الصراع وبدت الديمقراطية التى تؤمن تداول السلطة هى المفتاح السحرى للحد من الفساد والتغلب عليه.

وفى هذا المؤتمر جرى توسيع قضية عرب المهجر بدراسات منفصلة وشهادات من مواقع الهجرة.

وبين موضوع العرب والتحدى العلمى والتقنى وهو أحد النقاط الدائمة على جدول أعمال المؤتمر أن المعوقات القائمة فى هذا الميدان ما تزال كما هى من عدم توفير المعلومات والاحصاءات الأولية فى كل الدول العربية والتناقض فيما بين ما هو موجود ، وتناقض المعلومات نفسها داخل الدولة



سمير دياب-قائد عملية أرنون وإلى جواره مسئول فرع اتحاد الشباب الديمقراطى فى البنطية يحكيان تفاصيل العملية



قرية أرنون

الواحدة ،والضعف البالغ للغة العربية فى الحواسب وشبكات المعلومات ، وضعفها كلغة للمعرفة لم تتطور بما يكفى ، **وحيث خريج الجامعات العربية لا يستطيع أن يكون باحثا جيدا** ،والفجوة العلمية الهائلة بيننا وبين إسرائيل تتسع ولا تنحسر وهو ما يجعلنا أضعف فى الصراع الشامل.

ولأن المؤتمر لم ينظر للصراع الشامل مع العدو الصهيونى كصراع طبقى على الصعيد الاقليمى والعالمى ظلت المقارنات تدور بيننا كعرب وبين إسرائيل محدودة بأفق هيمنة البورجوازية الطفيلية على مقدرات الأمور فى الوطن العربى، **وأصبح احتمال ما يسميه «سمير أمين» بالبديل الوطنى الشعبى شبه غائب ،وهو البديل الذى يحتاج لقيادة طبقية جديدة**،وفى هذه الحالة ينفتح أفق التفوق على إسرائيل باستنهاض كل طاقات الشعوب العربية ومبادرتها بتمكينها على صعيد العيش والحرية من القيام بدورها فى مواجهة الاستعمار الاستيطانى .

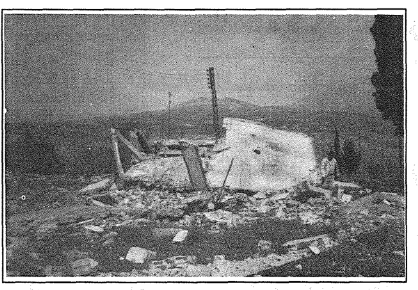
وقد كانت مبادرة الشباب فى« أرنون» نموذجا مصغرا للابداع الجماهيرى حين تتوفر الظروف والشروط الموضوعية له.

إن الوعى القومى العربى على هذا النحو -أى متكاملا مع بعده الطبقى- هو الضمانة الوحيدة للخروج من حالة الرثاء أو الغناء على الأكثر لنكون قادرين على الافلات من المقارنة مع ما تفعله إسرائيل والسعى لتقليدها ،بالتماس صداقة أمريكا ،لأن وعينا بهذه الصورة الجديدة سوف يدعونا لتخليق أساليب جديدة .. عبر عنها الشاعر **عبد الرحمن الأبنودى** وهو يصف الفيتاميين فى حربهم العادلة ضد أمريكا.

صادقوا أمريكا شعب حين حاربوا الدولة

وقد قال أحد المشاركين أن هناك أوربيين وأمريكيين من أصدقاء العرب يقولون أن العرب ليسوا أمة ويقولون ذلك بسبب هذا الغياب الفاضح للوعى القومى ، وهو غياب جعل حكامنا جاثمين علي أنفاسنا واقفين كالمستجدين على أبواب البيت الأبيض.

فحتى لو سكن حكامنا القصور فسيبقون فى القصور عبيدا بعد أن غادرت الحرية بكل معانيها شواطئنا ، ولم يبق لنا إلا أمل النهوض الشعبى القادر على اختراق الأسوار بالوعى والشجاعة والتنظيم.



أحد منازل ثلاثة دمرها الاسرائيليون بعد تحرير أرنون



رئيس التحرير وفريدة النقاش وأمل محمود وياسر عبد الجواد..مكان السلك الشائك

أقوال وإحصائيات قيلت فى المؤتمر

*** اقتراع بتقنين نسبة للنساء فى المؤتمر.**

*** سجلت نسبة الاناث فى الجامعات العربية ٤١٪ سنة ١٩٩٨ مقارنة بـ٣٥٪ سنة ١٩٩١.**

*** على الدول العربية أن لا تفرض رسوما على الحاسوب ليكون فى متناول الجميع.**

*** معدل طبع ونسخ الكتاب العادى فى إيطاليا مليون نسخة والناشر العربى حين يكون جريئا يطبع خمسة آلاف نسخة.**

*** حاجتنا ملحة لمرصد عربى ضد الفساد.**

*** أخطر ما كشفت عنه هذه الدورة للمؤتمر القومى العربى هو تردد بعض المثقفين أمام مسألة الديمقراطية فهناك طبقة من المثقفين تحلل للشعب ما يريده الحاكم، والخلفية الفكرية التى تسند القمع قوية..**

*** أدعو للتوقف عن آلية الاحالة للخارج.**

*** أغلقت إحدى جمعيات عرب المهجر فى البرازيل مقرها لأنها اتخذت موقفا ينقد سياسة بلد كانت تمولها.**

*** عشرة ملايين عربى فى البرازيل أربعة ملايين فى فرنسا ٣٠٠ ألف من هولندا وثلاثة نواب فى البرلمان.**



بمناسبة يوم الديمقراطية فى فلسطين

الحالة الفلسطينية...

ازدواجية فى المعايير وتداخل فى المهام

رسالة القدس

حنا عميرة

إذا أردنا أن نتحدث عن نواقص وهفوات ما يسمى بالديمقراطية الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، فيمكننا أن نملأ صفحات كثيرة ، تغطى مختلف مناحي حياتنا فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية . **ولكن من غير المناسب فى نفس الوقت ، أن نحاكم حالتنا الفلسطينية بالقياس إلى أى نموذج ديمقراطى غربى ، لأن المناطق الفلسطينية ليست فرنسا أو انجلترا أو سويسرا .فالاستقلال الفلسطيني لم يتحقق بعد، والسيادة الفلسطينية لا تزال مجتزأة ومنقوصة ،والسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية لاتزال غير مكتملة ، ومكونات هذه المرحلة الانتقالية ، التى لا نعرف نهايتها لا تزال غير واضحة ، ويتداخل فيها الوطنى مع الاجتماعى ، ولا تزال ،المهمة الرئيسة هى مهمة التخلص من الاحتلال.**

فى ظل مثل هذه الظروف ،وعندما نتحدث عن الديمقراطية الفلسطينية ،فإننا نشير بالتحديد إلى خطوات أولية وبدايات متواضعة ونويات قد تنشأ هنا وهناك .. والسؤال هو **هل نسير فى الاتجاه السليم وهل ما حققناه حتى الآن يمكن البناء عليه وتطويره** ، خاصة وأن تعزيز الديمقراطية فى المجتمع الفلسطيني ،من شأنه أن يعزز صمود هذا الشعب ويدعم نضاله من أجل استكمال مهمة التحرر الوطني وبناء مقومات استقلاله وفرض سيادته على أرضه.

وإذا كانت تجارب المجتمعات الأخرى قد سارت من تحقيق الاستقلال الوطني أولا ، إلى إرساء النظام الديمقراطي ثانيا : فإن تجربتنا ليست كذلك ، فإرساء نويات صلبة للديمقراطية فى مجتمعنا ، تعتبر احدى المداخل الحقيقية للوصول إلى الاستقلال ، ولذلك **فإن الديمقراطية تكتسب عندنا أهمية فائقة على الرغم من أن مقوماتها الموضوعية لا تزال منقوصة بفعل الاتفاقات المنقوصة.**

نحن نعتبر أن ممارسة الديمقراطية ،تعنى أيضا ممارسة أحد أهم أشكال السيادة على أرضنا ومقدراتنا ،ولهذا فإن **تجربة انتخاب رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ،هى إنجاز هام تحقق لنا ويجب البناء عليه وتطويره ،لكن تجربة هذا المجلس كانت ضعيفة وعلاقته مع السلطة التنفيذية تميزت بالتوتر وعدم الانسجام** كما أن طريقة عمله قد افتقرت إلى المنهجية والانتظام على الرغم من انتظام اجتماعاته .فالقانون الأساسي وبالرغم من انتهاء القراءة الثالثة له فى المجلس التشريعي ، إلا أنه لا يزال ينتظر إقرار ومصادقة السلطة التنفيذية ، وهكذا أيضا بالنسبة لقانون استقلال القضاء ،.وإذا ما استعرضنا جميع القوانين التى أقرتها السلطة التنفيذية وهى ١٦ قانونا ، فنجد أن جميعها تقريبا تتناول تنظيم بعض مناحي الحياة الداخلية ، غير ذات العلاقة بالحريات العامة وتعزيز الممارسة الديمقراطية فى المجتمع ،وبهذا **فإن تجربة هذا المجلس تكون قد فشلت حتى الآن فى إرساء الأسس القانونية والتشريعية المطلوبة للفصل بين السلطات الثلاث** ، أو على الأقل ،فى وضع المقدمات والأسس التى ستمكن فى المستقبل ،من تحقيق مثل هذا الفصل الذى يعتبر العمود الفقرى لأى تجربة ديمقراطية صحيحة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ،وحسب مصادر المجلس التشريعي نفسه ،فقد أحيلت إلى لجانه خلال السنوات الثلاث الماضية ،حوالى **١٦٨٠ عريضة وشكوى من المواطنين** ، وشكل خلال نفس الفترة حوالى **١٤ لجنة تحقيق** ،حول مخالفات ارتكبتها بعض أجهزة السلطة التنفيذية ، لكننا وحتى الآن لم نسمع أى شئ عن نتائج التحقيقات ومتابعة الشكاوى ، ولم يصدر عن المجلس التشريعي أى تقييم إجمالى لفترة عمله أو أية استخلاصات عن تجربته السابقة.

ليس المقصود هنا توجيه الاتهام إلى المجلس التشريعي ، فهو كما قلنا أحد أهم الانجازات التى تحققت للشعب الفلسطيني ، لكن المقصود هو التعرف على الأخطاء والقصورات بغية معالجتها والتخلص منها إن أمكن!.

إن المجلس التشريعي هو أهم أداة ديمقراطية للتشريع والمتابعة والمراقبة على السلطة التنفيذية من أجل تصحيح أدائها .وهى التى تتحمل بحكم دورها ومكانتها ،المسئولية كاملة عن جميع الأخطاء ،وعن العلاقة المتوترة وغير المنتظمة مع المجلس التشريعي.

لكن وبمناسبة اعتماد **السابع من آذار ، يوما للديمقراطية فى فلسطين** ، فإن ممارسة الديمقراطية يجب ألا تقتصر على مناسبة واحدة أو على يوم واحد، وإنما يجب أن تشمل ما بعده من أيام ،وحتى لا نكتفى ،بعقد بعض الاجتماعات الاحتفالية والقاء بعض الخطب حول أهمية الديمقراطية واحترام القانون ،فاننا نقترح اجراء بعض المراجعات حول تجربة المجلس والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما ،كما أننا نقترح أن نراجع أيضا نظامنا الانتخابى وهل نظام الأكثرية الانتخابى الذى اتبعناه يلائم ظروف مجتمعنا ، أم أنه من الأسلم اتباع نظام القائمة النسبية!! وحتى يكون ليوم الديمقراطية وباقى الأيام تأثيرها على مجمل أيام السنة والسنوات القادمة ، **فمن الواجب أن تبادر السلطة التنفيذية إلى إقرار القانون الأساسى، أو مراجعته مرة أخرى تمهيدا لتعديله وإقراره ،وكذلك إقرار قانون استقلال القضاء وأن نبدأ بخطوة أولى هامة وضرورية بالاعلان عن رفع جميع أنواع الرقابة الذاتية وغير الذاتية عن الصحف ومختلف وسائل الإعلام المحلية.**



القضاء الإسرائيلي سجل حدثا تاريخيا ،في الشهر الماضي ،حين أدان وزير الداخلية الأسبق ورئيس ثالث أكبر الأحزاب أريه درعي ، بتهمة الاختلاس وتلقي الرشاوي ومحاولة استغلال مركزه لضرب الاجراءات القضائية . لكن هذه المحاكمة ، تفتح جرحاً قديما يتعلق بالتمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين ،فيتساءلون لماذا لا يحاكمون اللصوص الآخرين؟.

الوزير الإسرائيلي.. اللص



اريه درعي يقبل يد زعيمه الروحي الحاخام اوفاديا يوسف

رسالة حيفا

نظير مجلي

قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، أواسط الشهر، بإدانة وزير الداخلية الأسبق ،**اريه درعي** ، بتهمة الاختلاس من الأموال العامة وتلقي الرشاوي واستغلال مركزه لضرب الاجراءات القضائية ، يعتبر حدثا تاريخيا في جهاد القضاء الاسرائيلي.

ونقول «تاريخياً» ،ليس لأن درعي وزير سابق . فهو ليس أول وزير يحاكم في إسرائيل . وليس لأنه غريب على جهاز القضاء الإسرائيلي أن يحاكم شخصية سياسية بارزة . فقد مثل أمامه في الماضي العديد من الوزراء وكبار المسئولين في الحكومة وفي الجيش والشرطة وحتى من الجهاز القضائي نفسه. فهو سلطة مستقلة فعلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية .وعلى الرغم من الانتقادات الواسعة للجهاز القضائي الإسرائيلي، خصوصا في مجال أحكامه المختلفة إزاء المتهمين العرب، إذ هناك إحصائيات تبين **أن العرب تلقوا أحكاما شديدة أكثر من متهمين يهود بنفس التهم** ، فإن الطابع المميز لهذا الجهاز أنه عادل ونزيه وشجاع.

لكن قرار الحكم بإدانة درعي، فاق بشجاعة كل التوقعات . وسجل عدة سوابق، سيكون لها أثر بعيد على مكانة السلطة القضائية في الحياة السياسية والدستورية. وهو سيقود حتما إلى تطورات أخرى ، تتجاوز الجانب القضائي البحت. وأسباب ذلك كثيرة ، أهمها:

أولا : أن القرار جاء في عز النقاش الدائر في إسرائيل ، حول صلاحيات الجهاز القضائي. **فالاصوليون المتدينون ، تساندهم أوساط سياسية في اليمين الحاكم، يشنون حملة لتقليص هذه الصلاحيات** . فهم يرفضون المبدأ المتفق عليه هنا بأن القضاء فوق الجميع. ويريدون سحب صلاحية محكمة العدل العليا في وقف تنفيذ قرارات الكنيست أو في الطعن بشرعية سن قوانين في الكنيست ويريدون منع القضاء المدني تماما من البت في قضايا تتعلق بالدين وبالمؤسسات الدينية وحتى بقضايا الزواج والطلاق وتحديد يهودية المواطن ، لتتركز كل هذه القضايا بأيدي رجال الدين والمحاكم الدينية.

وترفض غالبية المواطنين ، من الليبراليين والديمقراطيين واليساريين ، هذا الاتجاه . ونجحت هذه الغالبية في منع تغيير الوضع القائم ،كما أراد الأصوليون خلال الدورة الحالية للكنيست . **ولكن الحكم على اريه درعي سيفجر هذا النقاش من جديد وبكل حدته ،في الدورة القادمة بعد الانتخابات العامة التي ستجرى في ١٧ مايو/ آيار القادم.** وما لا شك فيه أنه سيكون أحد المواضيع المركزية التي سيطرحها **حزب «شاس»** في المعركة الانتخابية خلال هذا الشهر ، لابتزاز الأحزاب السياسية المركزية التي تنافس على رئاسة الحكومة.

فالمعروف أن «شاس» يخوض الانتخابات البرلمانية وليس رئاسة الحكومة. والمرشحون الثلاثة لرئاسة الحكومة ، وهم الرئيس الحالي **بنيامين نتنياهو**(الليكود) ورئيس المعارضة، **أهود براك** (العمل) ووزير الدفاع السابق **اسحق مردخاي**(حزب الوسط الجديد) ، معنيون

بأصوات «شاس» فى هذه الانتخابات.**وشاس يميل لتأييد نتنياهو ، الذى سيكون سخيا فى التجاوب مع طلباته . لكن المرشحين الآخرين لن يقاوموا محاولات «شاس» فى هذه المرحلة، طمعا فى أصوات ولو جزء بسيط من مصوتى «شاس».**

ثانيا: : آريه درعى هو ليس شخصية سياسية بارزة، فحسب ، وهو ليس من نوع الوزراء والمسئولين السابقين الذين حوكموا فى الماضى ، وحظوا بدعم أحزابهم حتى صدور قرار بالحكم .فعندما أدينوا فى المحكمة ،تخلت عنهم أحزابهم . وبعضهم انتحر من جراء ذلك.

درعى شخصية أخرى مميزة ، فى حزب مميز، له تقاليد مختلفة عن الأحزاب الاسرائيلية.

إن «**شاس**» حزب اليهود الشرقيين المتدينين الأصوليين . قام ، أساسا ، كحزب طائفى يطمح بتمثيل اليهود الشرقيين ، لرفع المعاناة عنهم، والناجمة عن سياسة تمييز عنصرى ضدهم، منذ قدومهم إلى إسرائيل من الدول العربية والاسلامية .**فالمجتمع الاسرائيلى، خلال كل تاريخه ، تعامل معهم بوصفهم درجة ثانية (باعتبار أن العرب ،أى فلسطينيى ٤٨ ، هم في الدرجة الثالثة) .وعلى الرغم من محاولات تغيير هذا المنهج بحقهم، ما زال التمييز مستمرا ونتائجه واضحة.** إذ أن نسبة الفقر بينهم أعلى من المعدل العام وكذلك البطالة والأمراض والجهل ونسبة التعليم والتحصيل العلمى منخفضة عن المعدل العام. وهذا الجمهور غاضب جدا من جراء هذه السياسة وآثارها . واستغل اليمين واليمين المتطرف هذا الغضب ، ونجح فى إقناع هذا الجمهور بأن سبب أزمته تكمن فى سياسة حزب العمل (الذى حكم الدولة وحده منذ سنة ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧) ،فأصبح الغضب عندهم عداء حاقداً على العمل وكل من يرتبط به.

وعلى الرغم من أن **الليكود** يدير سياسة اقتصادية رأسمالية متطرفة ، يقع اليهود الشرقيين (وقبلها فلسطينيو ٤٨) ضحية أولى لها ، فإنه ما زال ناجحا فى تضليلهم وكسّب أصواتهم لرئاسة الحكومة ، فيما يفوز حزب«شاس» بمعظم أصواتهم للكنيست ، مما جعله يصبح الحزب الثالث فى إسرائيل وله ١٠ **مقاعد (بعد العمل وله ٣٤ مقعدا والليكود ٢٢ مقعدا) .**

هذه الشريحة من المجتمع الإسرائيلى تضم بُضع مئات ألوف من الناس البسطاء والعاطفيين (مثلنا ، نحن العرب) الذين يسيرون وراء **أريه درعى** كما لو أنه قديس ولا يصدقون الشرطة وجهاز القضاء ويعتبرونه برئيا وهذا رغم أن الاتهامات له واضحة تماما وقرار الإدانة يتطرق بالتفصيل إلى مخالفاته ، **فقد اختلس من الأموال العامة ١٥٥ ألف دولار ،عندما كان وزيرا للداخلية وقبل ذلك عندما كان مديرا عاما للوزارة .وتلقى الرشاوى من عدة أطراف ،منذ أن كان مستشارا لوزير الداخلية سنة ١٩٨٥ وحتى بدء التحقيق معه سنة ١٩٩٥** .ومع أنه موظف دولة، طيلة عمره ، يعتبر اليوم من الأثرياء ولم يثبت للمحكمة أنه جمع ثروته بعرق الجبين .وخلال التحقيق والمحاكمة قام ورجالاته بمحاولات ضغط على المحققين وعلى شهود الإثبات بلغت حد التهديد بالقتل فى بعض الحالات ،وبهذا حاولوا التخريب على الإجراء القضائى ونزاهته.

لكن كل هذا لم يفد، وكان معروفا سلفا أنه لن يفيد .فجمهور هذا الحزب مقتنع ببراءة زعيمه. ومصر على إبقائه زعيما ،فى قيادة قائمته للكنيست .**وهو مقتنع بأن ادانته فى المحكمة ستعود عليه بنتائج أفضل فى الانتخابات القادمة ،قد تصل إلى زيادة مقاعده في الكنيست بخمسة نواب.**وكان أول رد فعل **لأريه درعى** *على القرار أنه يعتبره* **«هبة من السماء ، يقدمها لنا الخالق عز وجل قبيل شهرين من الانتخابات ،حتى نعطى الرد اللازم عليها فى صناديق الاقتراع».**

كل هذه العوامل كانت واضحة أمام القضاة عندما اتخذوا قرارهم. فلم يترددوا فى الإدانة.

ثالثا: المحاكمة جرت فى ظل عدة مظاهر بعيدة عن أجواء العدالة. فبالاضافة إلى محاولات التأثير على الشهود ، **قام درعى** ومحامو الدفاع عنه بعدة ألاعيب ، هدفها الواضح إطالة المحاكمة . فالاطالة تتسبب عموما فى تخفيف الحكم (باعتبار أن طول فترة المحاكمة يعيش المتهم عذابا شخصيا ، وهذا جزء من العقاب) وقد تزيد عن الحد فيلحق بها قانون التقادم ، الذى يعفى المتهم فى بعض القضايا إذا مرت عليها فترة سبع سنوات.

والأخطر من هذا كان التهديد الارهابى للقضاة .فقبل أسبوعين من صدور القرار راح رجالات «شاس» يبثون الأنباء عن نيتهم الخروج إلى انتفاضة فى الشوارع ،فى حالة صدور قرار بالادانة ، وتلقت الشرطة إخباريات عن النية بالاعتداء على القضاة ،فقررت تعزيز الحراسة اللازمة لهم . وأعلنت عن حملة «**موازين العدل**» لحماية النظام والأمن فى القدس، فى يوم صدور القرار (١٧ مارس / آذار) باشتراك ما يزيد عن ألف شرطى، إضافة إلى جند حرس الحدود والمخابرات.

و مع كل هذا ، أصدر القضاة قرارهم الشجاع ، بإدانة حازمة للمتهم فى غالبية الاتهامات.وخلال قراءة تلخيص قرار الادانة ،على مدار ساعتين استمع الجمهور (ببث حى مباشر فى قناتى التلفزيون وجميع الاذاعات) لقصص تفصيلية للغاية عن اختلاسات الوزير السابق. واستعمل القضاة تعابير قاسية فى وصف تصرفاته ، كأى مجرم عادى يمثل أمامهم . وبذلك جابهوا تحديا كبيرا.

الاجراءات القضائية ، لم تنته بالطبع .فهنالك الحكم النهائى بالعقوبة . ودرعى نفسه أعلن أنه سيستأنف على القرار إلى المحكمة العليا لكن القرار بحد ذاته كان بمثابة وسام للقضاء الإسرائيلى.

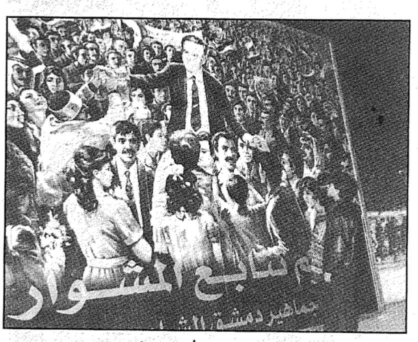
ومع ذلك ،**فإن القرار وحده لا يكفى . فهناك جرح مفتوح فى إسرائيل عند مواطنيها اليهود الشرقيين يتعلق بالتمييز العنصرى .فالمحاكمة ضد درعى صحيحة من دون شك. ولكن ،ماذا عن مسئولين آخرين ينهبون الأموال العامة .لماذا لا تفتح الشرطة ملفات بحقهم؟.وهل سيحاكمون ،يوما ،وتصدر بحقهم قرارات صارمة ،كما فى حالة اريه درعى؟!.**

على هذا السؤال لا يوجد جواب مقنع، حتى لدى الناس الذين لا يتعاطفون مع **درعى** شخصيا **ويبقى الجرح مفتوحا.**

نتنياهو



ترقب وتساؤلات فى سورية



لوحة من لوحات المبايعة للرئيس الأسد فى شوارع دمشق

أدى الرئيس **حافظ الأسد** القسم الدستورى أمام مجلس الشعب يوم ١٩٩٩/٣/١١ إيذانا ببدء ولاية دستورية جديدة لمدة سبع سنوات وكما جرى التقليد عند بدء ولايات دستورية سابقة ، فقد أعد الرئيس **الأسد** كلمة وزعت على أعضاء مجلس الشعب ، ونشرتها وسائل الإعلام تضمنت الإطار العام للسياسة السورية المقبلة.

ركزت كلمة **الرئيس الأسد** على القضايا العربية والدولية أكثر من تركيزها على القضايا الداخلية ، حيث عبرت عن قلقه لحالة الأمة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات ، وتجذر المصالح القطرية الضيقة ، وغياب الأفق القومى ، **ودعا الرئيس الأسد المسئولين العرب إلى وقفة مسئولة وشجاعة ، تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربى ، والالتزام بالعمل الجاد والمسئول لتحقيق التضامن العربى والبحث عن مخارج للوضع الراهن** ، ووضع أسساً وضوابط جديدة للعلاقات العربية ، وأدان سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية التى أفشلت الجهود لإقامة سلام عادل ودائم ، وعطلت ماتم الاتفاق عليه فى سنوات التفاوض مع الحكومة السابقة ، **وأشار إلى أن السلام ضرورة بقدر مايزيل أسباب الحروب والتوتر والعداء ، ويعيد الأراضى العربية المحتلة** ، ويضمن حقوق الشعب الفلسطينى ، وأكد أن أى سلام غير هذا هو استسلام لن تقبل به سورية.

تحدث **الرئيس الأسد** فى كلمته عن غياب التوازن الدولى ، وتحكم القطب الواحد ، وازدواجية المعايير ، وسيطرة قوى الاحتكارات ، وازدياد الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ، وانفجار الحروب الإقليمية والمحلية والصراعات القبلية والدينية والعرقية ، وقال أن ذلك يثير القلق والخوف لدى شعوب العالم ، وأكد أن عالم اليوم يكاد يتحول إلى غابة تتحكم فيها قواعد القوة ، وتغيب عنها ضوابط المبادئ والقيم ، وقال أن **سورية ستعمل فى الأطر العربية والإسلامية وعدم الانحياز لدفع أذى الانفلات الدولى وأخطاره على البلدان النامية وعلى الأمن والسلم الدوليين.**

وفى مجال السياسة الداخلية ، أشار **الرئيس الأسد** إلى وجود ثغرات تجب معالجتها لتحديث الدولة ، وأدان المسئولين الذين فقدوا الشعور بالمسئولية ، فقصروا أو أهملوا أو أساءوا ، أو ألقوا المسئولية على الأدنى أو الأعلى ، ورأى محاسبة المقصر أو المتهرب من المسئولية أو المخل بواجبات العمل ، سواء مسئولية القرار وواجباته أم مسئولية التنفيذ أو المراقبة والمتابعة ، وقال **إن تطوير العمل فى أجهزة الدولة ومؤسساتها بات ضرورة ملحة** . وطالب أن يتم التركيز فى المرحلة المقبلة على تحقيق التوازن فى الاقتصاد ، ورأى ضرورة إعادة النظر بقانون الاستثمار ، وتطوير الأنظمة المصرفية **وأكد على أن القطاع العام الاقتصادى فى سورية يشكل القاعدة الرئيسية للاقتصاد الوطنى، وعامل التوازن الاقتصادى والاجتماعى**، وقرر ضرورة إعادة دراسة واقعة ، وإعطاء شركاته حرية العمل وتحريرها من القيود الإدارية والمالية.

لم يستطع السوريون توقع الإجراءات أو التغيرات التى سوف تتم خلال المرحلة القريبة المقبلة من خلال كلمة **الرئيس الأسد** ، ولم يحصلوا على أجوبة على تساؤلاتهم : هل تتغير الحكومة القائمة منذ ١٩٨٧ ، وهل ستشن حملة على الفساد والمفسدين ، وهل ستتم تغيرات شاملة فى قيادات إدارة الدولة والقطاع العام ، **وماهى الخطة المقبلة لمواجهة الوضع الاقتصادى الصعب؟**

كما يتساءلون أيضاً إن كانت ستجرى تغييرات فى القيادة السياسية ، من خلال انتخابات جديدة فى **حزب البعث العربى الاشتراكى**، ودعوة مؤتمر قطرى للحزب (عقد آخر مؤتمر عام ١٩٨٥) ، فضلا عن عديد من التساؤلات التى تتناول الوضع الداخلى واحتمالات التغيير.

إن السوريين بحالة ترقب ، وجميعهم ينتظر تغييرات شاملة كما يفصحون.

رسالة دمشق

حسين العودات



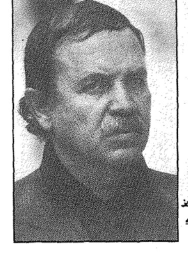


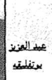
الجزائر..

سبع سنين بركات



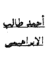
مولود حمروش





عبد العزيز بوتفليقه





أحمد طالب الابراهيمى

تعتبر انتخابات الرئاسة التى ستجرى فى الجزائر فى هذا الشهرحدثا من أهم الأحداث التى تشهدها البلاد فى حقبة ما بعد الاستقلال ، بل يمكن القول إنها قد تمثل نقطة فاصلة بين مرحلتين . مرحلة بدأت عقب الاستقلال وتميزت بهيمنة المؤسسة العسكرية على شئون البلاد ، وتحكمها فى كل شئ ،وهى مرحلة لا تزال مستمرة حتى الآن. ومرحلة أخرى قد تفرزها الانتخابات القادمة. وعلى الرغم من أنه من الصعب رسم ملامح هذه المرحلة الجديدة على نحو قاطع ، فانه من الممكن التنبؤ بهذه الملامح بصورة عامة.

ولكى يمكننا التنبؤ بالمرحلة الجديدة التى يمكن أن تبدأ بعد الانتخابات القادمة ، لابد من استعراض المرحلة التى ما زالت مستمرة حتى الآن،والتطورات التى شهدتها وأدت إلى أزمة العنف الدموى الذى يجتاح الجزائر.

على الرغم من أن الشعب الجزائرى بجميع فئاته شارك في الثورة الجزائرية منذ بدايتها عام ١٩٥٤ ،وقدم خلال سنوات الثورة تضحيات هائلة من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسى ، وتحقيق الاستقلال ،**فإن جيش التحرير الوطنى الجزائرى هو الذى تحمل عبء المواجهة العسكرية المباشرة مع القوات الاستعمارية الفرنسية** ،وحافظ خلال فترة الكفاح المسلح على وحدته وتماسكه ،رغم ضراوة الحرب ، والوسائل الهمجية التى كانت تستخدمها القوات الفرنسية.

لذلك حظى جيش التحرير الوطنى بحب الشعب الجزائرى واحترامه وأصبحت له مكانة كبيرة فى نفس كل مواطن جزائرى ، وظهر ذلك بوضوح عندما أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة **يوسف بن خده** ،توجيه ضربة لقيادة جيش التحرير بعد اعلان الاستقلال، وقامت بعزل اثنين من أبرز قادته هما **القومندان سليمان والقومندان منجى** . يومها رفض الشعب الجزائرى هذه الخطوة .**وقال أحمد بن بيلا** أول رئيس للجمهورية (وكان لا يزال خارج الجزائر) عبارته المشهوره :«يجب علينا أن نحافظ على جيش التحرير الوطنى كما نحافظ على حبات عيوننا ».

هذه المكانة العالية التى اكتسبها جيش التحرير الوطنى أثناء الثورة، أتاحت له أن يصبح أقوى سلطة فى البلاد بعد الاستقلال. ولذلك تمكن من القيام بانقلاب عام ١٩٦٥ ، بسهولة ويسر ، وأن يطيح بهدوء بالرئيس **أحمد بن بيلا** ، لكى يتولى السلطة العقيد **هوارى بومدين** ، قائد جيش التحرير . **ومنذ ذلك الحين ، ظل العسكريون يتعاقبون على الحكم ، باستثناء فترة الرئيس الأسبق محمد بو ضياف الذى جاء من خارج الجيش ، وتولى لفترة قصيرة قبل أن يتم اغتياله.**

أحمد عبد الغنى

المؤسسة العسكرية

وفى ظل الرؤساء العسكريين ، أصبحت المؤسسة العسكرية هى أقوى مؤسسات الدلة .**وكانت هذه المؤسسة تستطيع أن تفرض توجهاتها فى الشئون الداخلية ،حتى إذا اعترض عليها الرئيس.**

وجنبا إلى جنب مع المؤسسة العسكرية ، ظهرت فى السنوات الأخيرة قوى أخرى على مستوى الشارع الجزائرى، هى **الأحزاب والمنظمات الاسلامية.** وكان بروز هذه القوة يرجع إلى أسباب موضوعية وتاريخية.

فقد لعب رجال الدين فى الجزائر دورا بارزا فى الحركة الوطنية الجزائرية ،وكان من أبرز الجماعات التى شكلها رجال الدين«**نادى الترقى**» عام ١٩٢٦ ،وكان من أبرز رجاله **عبد الحميد بن باديس** .وكان هدفه الحفاظ على التراث الثقافى الاسلامى فى مواجهة محاولات الفرنسيين «فرنسة» الجزائر.



قوات الأمن الجزائرية تواصل عملياتها الامنية ضد الجماعة الاسلامية



مظاهرات تضامن مع عائلات ضحايا العنف فى الجزائر

وعلى المستوى الشعبى ،كان رد فعل الشعب الجزائرى على محاولة فرنسا طمس هوية الجزائر ،هو الاحتماء بالاسلام ولذلك **عندما فكر الرئيس الفرنسى الأسبق شارل ديجول فى منح الجزائر نوعا من الحكم الذاتى ، ورفع شعار «الجزائر جزائرية» ردت جبهة التحرير الوطنى برفع شعار». الجزائر إسلامية».**

وقد ركب البعض ممن يتطلعون إلى القفز إلى السلطة موجة هذه المشاعر الاسلامية ،وعملوا بطريقة ديماجوجية على كسب تعاطف قطاعات من الشعب الجزائرى . لكن المؤسسة العسكرية ناصبت هذه المنظمات والاحزاب العداء الشديد ، انطلاقا من رفضها القاطع تولى هذه التنظيمات السلطة.

هكذا عرفت الجزائر فى السنوات الأخيرة قوتين متنافستين المؤسسة العسكرية من ناحية ،والاحزاب والمنظمات التى تتدثر بالاسلام من ناحية أخرى . وعندما أجريت الانتخابات عام ١٩٩٢ ،وبدأ أن جبهة الانقاذ ستخرج فائزة ، وتتسلم الحكم بالتالى ، الغيت الانتخابات وبدأ صراع دموى بين الدولة بمؤسستها العسكرية وبين جبهة الانقاذ من ناحية أخرى.

فجبهة الانقاذ وجماعات مماثلة غيرها ، لم تحاول أن تواصل العمل بشكل سلمى لتحقيق أهدافها ، بل لجأت إلى السلاح واعتمدت الارهاب كوسيلة رئيسية فى صراعها ضد الدولة أما الضحايا فى هذا الصراع بصفة رئيسية فهم المدنيون الذين يتعرضون للقتل بالفئوس أو الحرق وتقطيع الأوصال .وكانت أغلبية الضحايا ،من النساء والاطفال .**ويقدر عدد الذين سقطوا فى العمليات الارهابية ما بين ٧٠ ألف و٨٠ ألف شخص.**

قتال بلا حسم

مع ذلك ، لم تستطع كل هذه السنوات من العنف وما تخللها من أعمال قتل بشعة أن تحسم الموقف ،**فلا الجيش استطاع إنهاء العنف ، ولا جماعات العنف والارهاب وصلت إلى السلطة.**

ويجب أن نشير هنا إلى أن عمليات القتل والذبح لا تقوم بها فقط الجماعات التى ترفع شعارات إسلامية ، بل ترتكبها أيضا ميليشيات شكلها الجيش. وتعمل هذه الميليشيات بوجه خاص فى المناطق التى يتركز فيها أنصار «**الجماعات الاسلامية**».

وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه السنوات من العنف الدموى ، وعجز كل من الجانبين عن حسم الموقف لصالحه ، إلى شعورهما معا بالارهاق ، وإلى حدوث انقسامات داخلية فى كل منهما . **فالمؤسسة العسكرية انقسمت إلى فريقين فريق من القادة يطلق عليهم اسم «الاستئصاليين» ، أى الذين يريدون تصفية «الجماعات الاسلامية» بشكل نهائى .وفريق يطلق عليهم اسم «المهادنين» الذين لا يمانعون فى مد أيديهم إلى أية جماعة تنبذ العنف.**

كذلك فان «**الجماعات الاسلامية**» بينها خلافات عميقة بين من يصرون على مواصلة العنف، ومن يطالبون بوقف الحرب ،وإن كانوا يضعون لذلك شروطا ،من بينها إطلاق سراح المعتقلين.

وقد علق **حسين آيت أحمد**، أحد القادة الذين شكلوا جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ، وأحد المرشحين فى انتخابات الرئاسة القادمة على الموقف داخل المؤسسة العسكرية فقال «**إن هناك تشققات داخل هذه المؤسسة والجنرالات منقسمون على أنفسهم .وهذا يفتح لنا الباب قليلا، ويجب ألا نضيع الفرصة».**

كذلك حدث خلاف بين **الرئيس زروال** وبعض قادة المؤسسة العسكرية يقال أن من بينهم اللواء **محمد العمارى** رئيس الاركان و**محمد مدين** مدير المخابرات ، ويؤيدها اللواء **خالدنزار** رئيس الأركان السابق .وعلى الرغم من أن أسباب الخلاف وأبعاده لم تتضح بعد، فقد ظهر فى الحملة التى شنتها بعض الصحف الجزائرية فجأة على **اللواء محمد بوتشين** مستشار الرئيس الجزائرى **الأمين زروال** ، وقيل إن وراء هذه الحملة بعض قادة المؤسسة العسكرية .وقد أدت الحملة إلى استقالة اللواء بوتشين.

مفاجأة زروال

فى هذه الأثناء ،فاجأ الرئيس **زروال** الجميع باعلان استقالته قبل انتهاء فترة رئاسته بحوالى ١٩ شهرا . وتحدد موعد

للانتخابات الرئاسية الجديدة في ١٥ أبريل الحالي.

ويبدو أن استقالة زروال ،مع وصول المواجهة المسلحة إلى طريق مسدود شجع «المهادنين» في المؤسسة العسكرية على رفع أصواتهم ،والدعوة إلى نقل قدر من السلطة إلى سياسيين منتخبين ،لعل ذلك يؤدي إلى خروج الجزائر من أزمتها.

هناك الآن سبعة مرشحين يخوضون السباق في الانتخابات الرئاسية القادمة ،ليس من بينهم أي عسكري ، ولكن بينهم بعض الاسلاميين المعتدلين الذين يختلفون مع الجماعات الارهابية وينبذون العنف. وكان المجلس الدستوري قد رفض ترشيح الشيخ **محفوظ نحناح** زعيم حركة مجتمع السلم (وهو من الإسلاميين المعتدلين) لانه لم يستطع أن يقدم وثيقة تثبت أنه شارك في الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ،كما يقضي بذلك الدستور الصادر عام ١٩٩٦ بالنسبة للأشخاص الذين ولدوا قبل أول يوليو عام ١٩٤٢.

لعل من أبرز المرشحين ، وأوفرهم حظا في الفوز ، هو **عبد العزيز بوتفليقه** وزير الخارجية الاسبق في عهد الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين.**

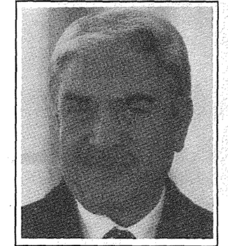
ويعتمد **بوتفليقه** على عدة عناصر تعتبر لصالحه، ومنها أنه انضم إلى الثورة ضد الفرنسيين وهو لا يزال شابا صغير السن ،ومنها أيضا أنه ابتعد عن العمل السياسي، في فترة ما بعد **بومدين** ،وهي الفترة التي شهدت نمو قوة المؤسسة العسكرية ، وتدخلها في شئون الحكم بشكل شبه مباشر ،كما أنها الفترة التي شهدت انتشار الفساد والتلاعب بالأموال العامة، وهو ما يتحدث عنه كثيرون في الجزائر اليوم.

ولكن يؤخذ على بوتفليقه أنه لم يطرح أي برنامج للحكم ، ولم يكشف عن رؤيته للازمة الجزائرية الراهنة ،والسبل الكفيلة بالخروج منها ، ويبدو أن **بوتفليقه** يعتمد التزام الصمت في هذا الموضوع حتى لا يصبح أي موقف يعلنه محسوبا عليه في الفترة المضطربة التي تمر بها الجزائر حاليا ،وحتى لا يغضب أي طرف من الاطراف.

مرشح الجيش

نقطة أخرى تؤخذ على بوتفليقه ،وهي أنه على الرغم من أنه لم تكن له صلة مباشرة بالمؤسسة العسكرية .. **يقال إن الجيش يسانده ، ويلقي بثقله وراءه ، بحيث يمكن اعتباره مرشح الجيش ،على الرغم من أن الجيش أعلن حياده في المعركة الانتخابية.**

ويبدو أن المؤسسة العسكرية تؤيد **بوتفليقه** لمجرد أنه لا توجد لديه قاعدة محددة



الأمين زروال.. استقالة مفاجئة



خالد نزار..
المؤسسة العسكرية تحكم دائما



بوضياف..
حكم مدني انتهى باغتياله

يستند إليها ،وليس له حزب أو تنظيم يدعمه ، وبالتالي تستطيع المؤسسة العسكرية فرض توجهاتها عليه.

لكن يبقى أن بوتفليقه سياسي بالدرجة الأولى ، وأنه في نظر الجزائريين ارتبط بعهد بومدين ،وهو العهد الذي عاشت في ظله الجزائر ،في هدوء واستقرار لفترة طويلة ،على عكس الفترة التي جاءت بعد هذا العهد.

ومن المرشحين البارزين أيضا الوزير السابق **أحمد طالب الإبراهيمي** الذي يعتبر إسلاميا من الناحية الفكرية ،وليس من الناحية السياسية أو الحزبية . وأهم نقطة لصالحه هي أنه نزيه ونظيف اليد .

وهناك أيضا **حسين آيت أحمد** . ولكن مشكلته أن حزبه «**جبهة القوى الاشتراكية**» حزب ضعيف ،كما أنه لا يحظى بأي تعاطف من المؤسسة العسكرية. ومولود حمروش وآخرون.

والسؤال الذي يلح على الجزائريين الآن هو : **ما هي احتمالات المستقبل ، إذا لم تخرج الجزائر من أزمتها بعد الانتخابات ، أيا كان الرئيس الذي ستأتي به هذه الانتخابات؟.**

هناك في الحقيقة احتمالان:

الأول: أن يقوم الجيش بانقلاب مباشر، ويضع علي رأس السلطة أحد رجال المؤسسة العسكرية وفي هذه الحالة سيشدد الجيش حملته على جماعات العنف ، وستستمر إراقة الدماء لفترة أخرى لا يستطيع أحد التكهن بمتى ستنتهي.

هل يتحرك الشعب!

الثاني : أن ينزل الشعب الجزائري إلى الشوارع في حركة احتجاجية واسعة ترغم كل الاطراف المتصارعة على التخلي عن العنف أو البحث عن حلول للأزمة، تنتشل الجزائر من حمام الدم الذي غرقت فيه.وهناك سابقة في تاريخ الجزائر أخذ الشعب الأمور بيده إنقاذ البلاد ،وكان ذلك عندما وقعت الأزمة بين الرئيس **أحمد بن بيلا** ،والكولونيل **محمد شعباني** قائد ولاية الصحراء أثناء الحرب ضد الفرنسيين ، وكان عروبيا بعمق ، وبدت بوادر مواجهة مسلحة بين الجانبين بعد الاستقلال.**يومها خرجت الجماهير الجزائرية إلى الشوارع ،وهي تهتف سبع سنين بركات ، أي سبع سنوات من حرب الاستقلال تكفي!.**

وأمكن تفادي مواجهة دامية ، وإن كان **بن بيلا** قد تمكن من القبض على **شعباني** . وتم اعدامه.

أي الاحتمالين سيتحقق .هذا ما ستجيب عليه الشهور التالية للانتخابات القادمة.



شبح المياه يتربص بالحكومة الأردنية الجديدة

رسالة عمان

صلاح يوسف

لم تكن فترة الحداد الرسمى على **الملك حسين** قد انتهت حين طلب **الملك عبد الله**، ملك الأردن الجديد من السيد **عبد الرؤوف الروابدة** تشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة الدكتور **فايز الطراونة** التى كانت شكلت فى أثناء وجود **الملك حسين** فى الولايات المتحدة للعلاج من مرض سرطان الغدد الليمفاوية الذى أودى بحياته فى شهر فبراير الماضى. وبالرغم من ذلك فان القلائل فقط هم الذين لفتت أنظارهم هذه الحقيقة، **فلقد جاء التغيير الحكومى نهاية لعملية من التغييرات بدأها الملك الجديد بعد أيام من وفاة والده الراحل، وكلها تشير إلى عهد جديد بدأ فى التشكل على يدى الملك عبد الله الثانى.**

وقد لاحظ المراقبون بعض بصمات الملك الراحل على الطريقة التى تمت بها إقالة الوزارة السابقة وتشكيل الحكومة الجديدة، فقد حملت الوزارة الجديدة عددا من المفاجآت ليس بتركيبتها فقط بل وبالسرعة التى تم فيها تشكيلها بعد إقالة الحكومة السابقة، إذ تم ذلك كله خلال ساعات. ففى عصر يوم الرابع من مارس الماضى أعلن عن إقالة حكومة الدكتور **فايز الطراونة** وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد **عبد الرؤوف الروابدة**. لقد كان المواطنون جميعا على يقين من أن التغيير الوزارى مقبل، لكن أى إشارة إلى هذا التغيير لم تكن قد لوحظت حتى صباح يوم التغيير. بل إن وزارة الدكتور**الطراونة** كانت منهمكة فى مناقشة مواضيع مثل إقرار عطلة يومين فى الأسبوع للوزارات والدوائر الرسمية.

كما أن المفاجأة شملت شخصية رئيس الوزراء الجديد، عبد الرؤوف الروابدة. فقد كانت التوقعات قد ذهبت فى اتجاهات بعيدة فرشحت عددا من رؤساء الوزارات السابقين الأقوياء أمثال السيد **زيد الرفاعى** الذى كان قد شكل أكثر من وزارة فى عهد الملك الراحل، والذى كانت التوقعات ترشحه للعب دور أساسى فى المرحلة الجديدة فى المملكة. **أو الأمير زيد بن شاكر** ابن عم الملك الراحل الذى شكل فى عهده أكثر من وزارة. كما رشحت شخصيات أخرى عرفت بقربها من الملك الراحل وبقوة نفوذها وإسهاماتها فى صنع القرار السياسى الأردنى، غير أن **اختيار الروابدة جاء مفاجأة ذكّرت كثيرين بالمفاجآت التى كان يتقنها الملك الراحل.**

قوى وإشكالى

وعبد الرؤوف الروابدة نائب فى البرلمان عن منطقة إربد الشمالية. وقد رشح نفسه ونجح فى الانتخابات الأخيرة رغم أنه كان وزيرا ونائبا لرئيس مجلس الوزراء فى حكومة **عبد السلام المجالى** الأولى فى العام ١٩٩٥. وهو شخصية قوية وإشكالية فى الوقت نفسه. وتأتى قوته من قربه من الملك الراحل، وكذلك من إنجازاته التى حققها عندما تسلم مناصبه المختلفة فى الماضى والتى تراوحت بين تسلمه منصب أمين العاصمة فى أوائل الثمانينات، ونائب رئيس الوزراء فى حكومة **عبد السلام المجالى** سابقة الذكر.

أما إشكاليته فتأتى من حدته فى طرح الأمور والدفاع عنها بكل ماأوتى من قوة غير آبة بالعواقب طالما أنه لم يتجاوز الخطوط الحمراء للنظام، وهى خطوط عرفها جيدا خلال عمله الحكومى والرسمى فى مناصبه المختلفة منذ السبعينات. **وقد بدأ الروابدة حياته السياسية عضوا نشطا فى جماعة الإخوان المسلمين.**

وقد جاءت هذه الحكومة لتخلف حكومة الدكتور **فايز الطراونة** التى كانت تضم بعض أقرب الوزراء إلى **الأمير حسن**، إذ كان **الأمير حسن** أتى فى أول وزارة شكلها فى غياب **الملك حسين** ببعض أقرب معاونيه من الإداريين والتكنوقراطيين. **وبذلك تكون الوزارة الجديدة تعبيرا عن عهد جديد هو عهد الملك عبد الله، وذلك خلافا للحكومة الراحلة التى كانت لاتزال تحمل بصمات الأمير حسن.**

تعديلات فى الجيش

لكن ماهو أهم من ذلك أن التغيير الوزارى جاء ليمثل ذروة التغيير الذى

الملك عبد الله وعلى يمينه عبد الرؤوف الروابدة مع الحكومة الجديدة



بدأ الملك **عبد الله** ولم يكن بداية له ، فقد بدأ التغيير بعد أيام من تولى **الملك عبد الله** العرش خلفا لوالده . وكان أول مافعله الملك فى عهده الجديد إجراء بعض التعديلات داخل الجيش . فقد أحال سبعة من كبار الضباط فى الجيش إلى التقاعد ونقل ثامنا فى عملية تغيير قيل إنها تهدف إلى تقليص نفوذ **الأمير حسن** ، ولى العهد السابق داخل الجيش ، إذ عرف بعض هؤلاء الضباط بقربهم من **الأمير حسن** على حد قول إذاعة مونت كارلو آنذاك . ومن أبرز هؤلاء الضباط **تحسين شردم** الذى قاد المفاوضات مع الإسرائيليين والتى انتهت بتوقيع اتفاق للسلام بين الأردن وإسرائيل فى وادى عربة فى العام ١٩٩٤ . ولم تمض سوى أيام حتى كان الملك **عبد الله** يعين آخرين بدلا منهم.

ومأأعطى مصداقية للتحليلات التى قالت إن التغيرات كانت فى الأساس تهدف إلى إنهاء نفوذ الأمير حسن داخل الجيش هو أن التغييرات فى الجيش لم تكن سوى جزء من حركة تغييرات واسعة شملت مؤسسات أخرى فى الدولة ، فقد نقلت بعض المؤسسات التى ارتبطت **بالأمير حسن** خلال عهده الطويل وليا للعهد من تحت رعايته إلى جهات أخرى فلم يبق له سوى **المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا** الذى عين" رئيسا" له . أما **منتدى الفكر العربى** الذى ارتبط باسم **الأمير حسن** منذ تأسيسه فى العام ١٩٨١ ومؤسسات أخرى مثل جائزة ولى العهد ومؤسسة آل البيت وغيرها من المؤسسات التى كانت تحظى بعناية خاصة من **الأمير حسن** عندما كان وليا للعهد فمازال وضعها غامضا ، لكن المؤكد أنها خرجت من تحت إشرافه.

وكان آخر ماصدر من قرارات عن الديوان الملكى قرار باعتماد صورتين فقط فى الدوائر الرسمية هما صورة **الملك الراحل حسين** وصورة **الملك الجديد عبد الله** ، بدأت حملة لإزالة صور **الأمير حسن** التى كانت توضع فى الدوائر الرسمية جنبا إلى جنب مع صورة الملك الراحل طوال نحو خمس وثلاثين عاما كان الأمين حسن خلالها وليا لعهد الأردن.

ومازال الوضع غامضا بالنسبة لملكة الأردن ، وهو لقب احتفظت به **نور** زوجة الملك الراحل ، **فهل ستبقى نور الحسين هى الملكة فقط؟ وماذا عن زوجة الملك عبد الله رانيا ، وهى من أصل فلسطينى؟ وماذا أيضا عن منى الحسين زوجة الملك الراحل السابقة ووالدة الملك الجديد ، فهل ستكون هى الأخرى الملكة الوالدة؟***





الملك عبد الله والروابدة .. تغييرات واسعة

الخوف والتحدى

غير أن هذه التساؤلات التى ثارت بين المواطنين فى الأردن عادت فتوارت فى الظل بعد أن واجهت الحكومة الجديدة أول تحدياتها ، ولم يكن هذا سوى تحدى المياه وكيفية توفيره للمواطنين الأردنيين ، الذين لم تزل من أذهانهم ذكرى الصيف الماضى الذى شربوا خلاله مياها ملوثة مصدرها إسرائيل . فقد كان موسم الأمطار الذى شارف على الانتهاء من أسوأ ماعرف الأردن فى تاريخه من مواسم ، إذ قدر **عبد الرؤوف الروابدة** نسبة النقص فى المياه فى الصيف المقبل بنحو تسعة بالمائة ، فمن **أصل ٣٨٥ مليون متر مكعب من المياه التى كانت متوافرة لدى الأردن فى الصيف الماضى لايتوافر الآن لدى الأردن سوى ٢٥٤ مليون متر مكعب فقط** . فاذا عرفنا أن الصيف الماضى كان صيفا قائظا بالفعل عانى الأردنيون خلاله من نقص المياه كثيرا فاننا سنكتشف كم أن تقدير رئيس الوزراء متواضع ، فتقديرات المهندس **دريد محاسنة** المدير العام لسلطة وادى الأردن تقول **إن نسبة الانخفاض فى مياه الأمطار لهذا العام مقارنة بما كان الوضع عليه فى العام الماضى تصل إلى ٦٥ بالمائة علما بأن الأمطار فى العام الماضى كانت شحيحة للغاية.**

غير أن مازاد من قلق الأردن حكومة ومواطنين هو أن إسرائيل أبلغت الأردن أنها لن تكون قادرة على ضخ نحو **خمسين مليون متر مكعب من المياه من بحيرة طبريا** إلى الأردن فى الصيف المقبل . وقد بررت إسرائيل ذلك بفشل موسم الأمطار الحالى فى المنطقة ومنها إسرائيل . وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى الذى أعلن ذلك يتنصل من التزام إسرائيلى ورد به نص فى **معاهدة وادى عربة** بين البلدين ، إذ تنص المعاهدة على أن تقوم إسرائيل بتخزين نحو **٥٠ مليون متر مكعب من المياه فى بحيرة طبريا فى موسم الأمطار لتعود إلى ضخها إلى الأردن عبر قناة الملك عبد الله.**

وقد بدأ الأردن على الفور مباحثات مع الإسرائيليين لإقناعهم بالرجوع عن القرار بتخفيض كمية المياه التى ستضخها إلى الأردن **من ٥٠ مليون متر مكعب إلى ثمانية ملايين متر فقط** ، غير أن المباحثات لم تسفر عن شئ بعد **وهو مايعنى صيفا ساخنا حقا وتحديا على وزارة الروابدة أن تتجاوزه**، فهو يعرف تماما أن مشكلة المياه كانت من الأسباب الرئيسية لسقوط حكومة **عبد السلام المجالى** فى الصيف الماضى ومجئ حكومة **فايز الطراونة** التى خلفتها حكومة الروابدة الحالية . ويتساءل المواطنون اليوم عن الكيفية التى ستحل بها الحكومة الجديدة مشكلة المياه لتكون مؤشرا لهم على مدى قدرتها على حل المشاكل التى ستواجهها خلال مسيرتها المقبلة.

لقد أجبرت أزمة المياه التي نشبت فى العام الماضى بعض المواطنين الأردنيين على شرب مياه بحيرة طبريا الملوثة بالغائط والديدان واليرقات الميتة ، واليوم تقول إسرائيل إنها لن تستطيع أن تزود الأردن بما تم الاتفاق عليه من المياه فى الصيف المقبل ، وهو مايعنى أن المواطن الأردنى لن يستطيع الحصول على المياه الملوثة ، هذه هى مخاوف المواطنين اليوم ، ومخاوف المواطنين هذه هى فى الوقت نفسه تحدى الحكومة والجميع ينتظر.

*** صدر قرار بتسمية " رانيا" زوجة الملك عبد الله باسم الملكة" رانيا" وتسمية الملكة" نور" زوجة الملك حسين باسم الملكة الأم" نور" .**



معاناة الشعب ومأزق الحكم

رسالة العراق

غسان عبد الحميد

للشهر الرابع على التوالي تتواصل حالة الانذار القصوى فى مؤسسات الدولة وأجهزتها العسكرية فى ظل ظروف استثنائية شاذة يعيشها العراق .وتوضع «الخطط الأمنية» لعموم البلاد ، ولكل محافظة ومنطقة ، موضع الاختبار والتطبيق ، بعد أن جرى تقسيم البلاد ، فى ضوء هذه الخطط ذاتها ، إلى أربع مناطق أمنية -عسكرية ، وتنصيب واحد من المسئولين الحزبيين- الأمنيين أو العسكريين المحترفين والمجربين «حاكما عسكريا مطلقا على رأس كل منطقة».

ويستمر التوتر فى البلاد ويتصاعد نتيجة سياسة المواجهة التى ينتهجها الحكم وهو يشعر بتضاؤل مساحة المناورة المتاحة أمامه ، ونتيجة عدم استقرار الوضع الداخلى ، واتساع السخط الجماهيرى ومظاهر التحدى ، بما فى ذلك التحدى فى صفوف القوات المسلحة .علماً أن السلطة تفضل على الدوام سياسة التصعيد وافتعال الازمات مع المحيطين العربى والدولى ،معتبرة أن ذلك هو السبيل الأنجع لتنفيس حالة الاحتقان السياسى والاجتماعى التى يعيشها المجتمع ، ولمواجهة حالات التصدع فى جبهتها الداخلية.

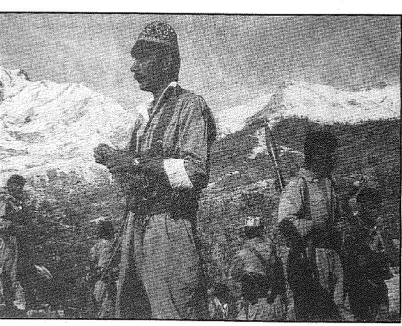
أخطاء الحكم وحرب الاستنزاف الأمريكية

وتوفر حماقات الحكم واستفزازاته فرصا مواتية للغطرسة الأمريكية لتصعيد عدوانيتها وتدخلها فى شئون العراق من جهة ،وتشديد محاصرتها للنظام من جهة أخرى ، خصوصا بعد تحول نهجها فى التعامل مع«القضية العراقية» من سياسة الاحتواء إلى سياسة الاحتواء والتقويض . هذا التحول الذى جاء بعد صدور ما يسمى بـ«**قانون تحرير العراق**» وتخصيص ٩٧ مليون دولار لعناصر ومجموعات محددة محسوبة على«المعارضة العراقية» ولا يتردد مسئولون أمريكان وبريطانيون خلال ذلك عن الاعلان أنهم لا يريدون دوراً لهذه«المعارضة» أكثر من الدور السياسى -الاعلامى فى الخارج.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية متوجهة بعد عدوانها فى كانون الأول (ديسمبر) الماضى إلى المزاوجة فى تعاملها مع النظام القائم بين أكثر من أسلوب .وهى تسعى للجمع بين ، أسلوب **حرب الاستنزاف اليومية من خلال القصف الجوى المتواصل ،وأسلوب تحريك أصدقائها من المحسوبين على المعارضة العراقية عند الضرورة ، وأسلوب التدخل العسكرى المباشر أو الانقلاب العسكرى ،فضلا عن أسلوب الحصار الاقتصادى المطبق أصلا منذ غزو العراق للكويت فى آب (أغسطس) ١٩٩٠.**

إصرار غريب على استعداء الجميع

وتنعكس اتجاهات ومؤشرات التصعيد من جانب الحكم فى موقفه السلبى من المشاريع العربية ،ومن المشاريع الدولية المطروحة على مجلس الأمن، وتمسكه برفض التواصل مع أجهزة الأمم المتحدة وعدم التعامل مع اللجان الثلاث التى شكلها مجلس الأمن لبحث جوانب «الملف العراقى» ،رغم الادراك العميق للحكم أن المدخل



كردستان العراق.. منطقة الحظر الجوى فى الشمال

الأساسي لرفع الحصار عن شعبنا هو الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وذلك ما تؤكده أيضا جميع الدول، بما فيها تلك التي لحكوماتها علاقات «إيجابية» مع الحكم في بغداد.

ويساهم هذا الموقف السلبي من جانب الحكام في المزيد من تعقيد الأمور ، ويوفر المزيد من الذرائع للتصعيد الأمريكي ضد العراق ،مع تحميله المسئولية عن ذلك.

وشهدت الأسابيع الأخيرة إصرارا غريبا من الحكام على تصعيد المواجهة من خلال **رفض المنطقة الآمنة في الشمال ومنطقة الحظر الجوي في الجنوب التي ظلوا صامتين ازا ءها طيلة السنوات الماضية** ،ومنحوا هذا الشأن الان الصدارة في حملاتهم الدعائية والاعلامية ،حتى تقدم على مطالبتهم برفع الحصار ،واستغلت الولايات المتحدة وبريطانيا هذا الموقف لتكثيف الغارات الجوية على بلادنا حتى أصبحت أمرا يوميا ، وتحولت إلى حرب استنزاف في إطار السياسة الأمريكية الجديدة. ويواصل صدام حسين اللعبة رغم عدم التكافؤ الصارخ في موازين القوى العسكرية، مدفوعا بالرغبة في توظيفها لتحقيق أهداف سياسية ضيقة ، غير عابئ بالخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها.

وارتباطا بذلك كله يواصل النظام حملاته على كل من السعودية والكويت ،فيما يحاول التهدئة مع مصر ، ويعلن عن رغبته باجراء ما يسميه «حوارات متكافئة» مع الدول العربية؟!.

وشكلت الضجة الاعلامية التي آثارها أخيرا ضد **المملكة العربية السعودية** حول قضية الحجاج خطوة أخرى من حملته المشار إليها ،حيث رفض الحل الوسط الذي اقدمت به الأمم المتحدة لتسهيل أداء ١٨ ألف عراقي فريضة الحج ،كما رفض عرض السعودية تحمل كافة نفقات الحجيج العراقيين .**وأشار طارق عزيز** نائب رئيس الوزراء في حديث أدلى به أثناء ذلك أن حكومته رفضت المبادرة السعودية لأنها كانت **«مكرمة نفاق»** من جانب الملك فهد ولأن هدفها «سياسي منحرف».

وطاولت الحملة المرتبطة بمناطق الحظر **الجوي تركيا التي ظل الحكم في بغداد سنوات طويلة يسعى لارضائها ويغض الطرف عن اعتداءاتها واجتياحاتها للأراضي العراقية في منطقة كردستان**. ولم يكن الموقف الجديد تجاه تركيا معزولا عن فشل **زيارة طارق عزيز** الأخيرة إلى أنقرة أواسط شباط (فبراير الماضي).

وأشارت مصادر مختلفة إلى أن زيارة عزيز استهدفت خصوصا إقناع الحكومة التركية بعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، إلى جانب الطلب منها عدم التدخل في كردستان -العراق في حال اجتياح قوات الحرس الجمهوري للمنطقة على غرار ما جرى في ٣١ آب أغسطس ١٩٩٦.

تهدئة تكتيكية

ورغم أن الخط العام للسلطة تميز بالتصعيد والمواجهة ،كما سبقت الاشارة ،غير أن الأمر لم يخل من اجراءات تكتيكية استهدفت **التخفيف من التوتر مع الدول العربية، خصوصا مصر**،مع مواصلة الهجوم على كل من الكويت والسعودية.

وفي هذا السياق وإلى جانب الرسالة التي بعث بها رأس الحكم إلى **د. عصمت عبد المجيد**،جاءت التحركات الدبلوماسية التي قام بها وزير الخارجية **محمد سعيد الصحاف** في عدد من الدول العربية، في مسعى لتجاوز العزلة العربية التي واجهها الحكم مؤخرا ،خصوصا بعد المقاطعة المعروفة للاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في كانون الثاني (يناير) الماضي وحملة التشهير التي شنت على المشاركين . ورغم فشل الصحاف في اقناع الآخرين ، إلا أن الحكام نجحوا بهذه الدرجة أو تلك في توظيف جولته اعلاميا وسياسيا ، مستفيدين من **المرونة التي تبديها سوريا** ودول عربية أخرى في هذا المجال ،وهو ما تجلى أيضا في استقبال الرئيس **حافظ الأسد** لوزير الخارجية العراقي،وفي الحضور السوري(رئيس اتحاد الصحفيين ،رئيس اتحاد الكتاب، رؤساء منظمات مهنية) في المؤتمر الذي استطاع النظام اقامته في بغداد أخيرا للتضامن معه.

وترجمت السلطة تكتيكها الجديد أيضا في مواقف التهدئة التي ابداها وفدها في الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة أواسط اذار(مارس) الجاري،والذي خرج ببيان توفيقي يبدو أنه لم يكن مرضيا لاطراف الصراع الاساسية من الدول العربية.

ورغم التعامل الهادئ الذي أبدته السلطة

الامام الراحل محمد صادق الصدر

مع الاجتماع المذكور والبيان الصادر عنه ، إلا أن صحافتها لم تخف امتعاضها من مضامين البيان حين تساءلت عن طبيعته وفيما إذا كان «اتفاقا أم رفاقاً أم نفاقاً » وقد وصف وزير الخارجية الصحاف نتائج الاجتماع بأنها « **أقل من الحد الأدنى وجزئية جدا** » .وهو ما يعكس الفشل الفعلي للنظام في انتزاع بيان تأييد من الاجتماع.

لا مبالاة الحكام تجاه جوع المواطنين ومعاناتهم

وهناك من ناحية أخرى لا مبالاة الحكم تجاه معاناة الشعب والحصار المفروض عليه ، ويتجلى ذلك مثلا في **إصراره على رفض لجنة المتابعة العربية** التي أقر الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب تشكيلها في ٢٤ كانون الثاني الماضي ، وسعيه إلى عرقلة أعمالها .كما يتجلى في استنزاف المواطنين المنهكين أصلا وفرض المزيد من التقشف وشد الاحزمة عليهم .**حيث رفعت السلطات مؤخرا أسعار المحروقات ،وقبيل ذلك ،في شباط (فبراير) زادت أسعار الكهربا**،بينما ضاعفت الانفاق على الجهات والعناصر المرتبطة وثيقا بنظامها والمعول عليها في حمايته .وفيما تشتد المعاناة المعاشية للشعب ويتفاقم المأزق الاقتصادي للبلاد يواجه تطبيق القرار ٩٨٦ وضعا صعبا .فإمكانات تصدير النفط العراقي الفعلية لن تؤمن حاليا-كما يبدو -سوى نصف الأموال الضرورية لتنفيذ القرار . ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط وترك هذا الأمر عواقب سلبية على قيمة الدينار العراقي ، وزاد بالتالي من التأثيرات السلبية على استهلاك المواطنين ،وهو في حدوده الدنيا أصلا.

وفي هذه الأجواء الاقتصادية الضاغطة تواصل دوائر أمانة بغداد والبلديات ،بالتنسيق مع دوائر الشرطة والادارات المحلية في العاصمة وفي عموم المحافظات ،حربها المكشوفة على ملايين الفقراء والكادحين وذوي الدخل المحدود ، من الذين أجبرتهم أوضاعهم المعيشية الصعبة على ممارسة التجارة الهامشية والبيع على الأرصفة وفي الساحات العامة . فهؤلاء المواطنون يتعرضون إلى حملات متكررة من الملاحقة والابتزاز والحرمان من مصادر الرزق والقوت اليومي الهزيل.**ويعيل هؤلاء المواطنون الكادحون- حسب احصاءات الصحف الحكومية ذاتها- قرابة المليوني نسمة في العاصمة بغداد وحدها.**

وقادت الملاحقات البوليسية والتدابير الاحترازية إلى جانب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ،الذي يصل إلى ٢٠ ساعة يوميا في العديد من المدن، وحالة الركود العام الناجمة عن ذلك في السوق المحلية ، وتوقف الكثير من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والتجارية ،وقلق المواطنين، وعدم ثقتهم بعموم الأوضاع المحيطة بهم كل هذا قاد إلى تعميق المعاناة المعاشية والاقتصادية.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى تصريح وزير العمل والشئون الاجتماعية في بغداد أوائل آذار (مارس) الجاري ، **أن نسبة المصانع العراقية التي أغلقت بعد جريمة غزو الكويت وما جرته علي البلاد من حرب مدمرة وحصار ظالم تقدر ٦٠ في المائة ، مؤكدا أن هناك ٢٢ ألف مشروع صناعي مغلق، وأن** المصانع المتبقية تعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز ١٠ في المائة.

وجاءت تصريحات السيد كوفي عنان مؤخرا عن **عدم توزيع السلطات في العراق كميات من الادوية والمعدات الطبية تقدر قيمتها ب٢٧٥ مليون دولار** (وهي نصف الكمية المستوردة بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء) وحجزها في المذاخر الطبية والمستودعات ،وامتناعها عن تركيب قرابة ثلثي الأجهزة والمعدات الخاصة بمياه الشرب والأعمال الصحية العامة، وعدم تجهيزها المدارس إلا بأقل من نصف المعدات والأدوات التي تم تزويدها بها بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة ،جاء هذا كله ليكشف حقيقة موقف الحكام من محنة الشعب ومعاناته اليومية.

وهكذا يجري تخزين الأدوية والمعدات الطبية ،وتعلن الصحافة الحكومية بين الحين والآخر عن **حرق ملايين العبوات الدوائية وأطنان المواد والمستلزمات الطبية جراء إنتهاء مدة صلاحياتها ،في الوقت الذي يعلن فيه وزير الصحة العراقي أن معدل العمليات الجراحية الكبرى انخفض بنسبة ٧٠٪ عن سنوات ما قبل غزو الكويت ،كما انخفض معدل إجراء الفحوصات المختبرية بسنة ٦٥٪** وشهدت السنوات الأخيرة ازدياد عدد المصابين بشلل الأطفال بنسبة ٥ر٧٪ والكوليرا بنسبة ٢٥ .٨٪ وتايفوئيد الأطفال بنسبة ٥ر١٢٪ والتهاب الكبد الفايروسي بنسبة ٢ر٩٪ والحمى السوداء بنسبة ٧٧ر٧٪).

استمرار حالة الاستنفار والطوارئ في عموم البلاد.

وفي إطار عمليات التعبئة ضد المخاطر المتكاثرة التي تهدد النظام **بدأت السلطات في ٦ آذار (مارس) الجاري حملة التدريب القسري الجديدة للمواطنين من السكان المدنيين ،وهي تجبر حتى الصبية بعمر ١٥ سنة على المساهمة فيها** ،فيما تتهيأ لاستدعاء مواليد أعوام١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ لخدمة الاحتياط مع بداية أبريل القادم . وأشارت جريدة «**الثورة**» الناطقة بلسان حزب السلطة (١٨/٣/ ١٩٩٩) إلى أن **عدد المتدربين هذا العام سيصل إلى ٣ ملايين مواطن** . وتنشر الصحف الحكومية صوراً لنساء وأطفال وهم يحملون البنادق وغيرها من الأسلحة الخفيفة ،في معرض الترويج لحملات التدريب هذه ، التي لا يمكن عزلها عن جهد الحكام المحموم لاحتواء السخط والتذمر الجماهيريين المتصاعدين والحيولة دون انفجارهما ، بالارتباط مع التدهور العام للأوضاع المعيشية والأمنية من جهة، وأوضاع النظام الدكتاتوري الذي يزداد عزلة في الداخل والخارج من جهة ثانية.

وعلى أرضية الأزمة المستفحلة التي يعيشها الحكم، وسعيه لاستباق الأحداث ،**جاءت عملية اغتيال رجل الدين السيد محمد صادق الصدر ونجليه في مدينة النجف يوم ١٩ شباط (فبراير)** المنصرم، وتشكل السهولة التي نفذت بها عملية الاغتيال ،وغموضها ،وتأخر السلطة في الاعلان عن الجريمة ، إلى جانب تطويق مدينة النجف قبل اقترافها بالقوات العسكرية وزرعها بعناصر وتشكيلات السلطة المختلفة ، ثم التصدي الوحشي لاحقا من جانب السلطات في مدينة الثورة- بغداد وفي الناصرية للجماهير ،التي خرجت للاعراب عن استنكارها للجريمة ،كل هذا يشير بوضوح إلى ضلوع السلطة في العملية ومسئوليتها عنها .أما ما عرضته قنوات التلفزيون الحكومية من «اعترافات» أربعة أشخاص،في ضوء «تحقيقات» أجرتها مديرية الأمن العامة ، وادعائهم المسئولية عن اغتيال السيد الصدر ، فهو مما لا يقنع أحدا من المواطنين الذين خبروا الحكم وممارسات اجهزته الأمنية وألاعيبها.

وفي ظل هذه الأجواء قامت السلطات أيضا باعدام العميد الركن كامل ساكت ومجموعة من زملائه الضباط الكبار في الجيش أواخر شباط (فبراير) الماضي بتهمة التحضير لانقلاب عسكري .ثم جاء عرض المسرحية الجديدة باعدام ثمانية من المواطنين ،بينهم ثلاثة أخوة ،بعد اتهامهم من قبل محاكم أمنية صورية بجرائم **اغتيال رجال الدين البروجردي والغروي ومحاولة اغتيال السيستاني في العام الماضي.**

ويؤشر ذلك، إلى جانب العمليات المناهضة للسلطة ،التي شهدتها محافظات **كربلاء والعمارة والبصرة،** حالة الغليان التي تعيشها البلاد ، وبضمنها حالة التململ داخل المؤسسة العسكرية ،وهو ما أكدته أيضا ردود الفعل الجماهيرية على اغتيال السيد الصدر ،والتي بينت في الوقت نفسه ارتفاع استعداد الجماهير للعمل ضد الحكم ، وإمكان تفجر الأوضاع في أية فرصة سانحة.



حقيقة موقف الرأى العام الأمريكى من برنامج المساعدات الخارجية للعالم النامى:

قناع بملامح إنسانية لوجه السياسة الخارجية القبيح

سواء كان الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** وأركان إدارته يتحركون فى أنحاء العالم وفقا لخطة هدفها الأساسى رسم قناع إنسانى لوجه الرأسمالية الأمريكية- والأدلة على أنهم يتحركون دائما وفق خطة وليس عشوائيا أو اعتباطيا -فإن هذا هو الأثر الذى تتركه زيارات كلينتون فى الأشهر الأخيرة بشكل خاص:

* **فى بلدان أمريكا اللاتينية** -عدة جولات مقسمة على دولها العديدة وموزعه على جدوله الزمنى المشغول - **زار كلينتون مواقع منكوبة بكوارث الطبيعة فى أفقر المناطق .. وأعلن عن مساعدات تبدو أرقامها كبيرة للفقراء، لكنها تبدو ضئيلة بدرجة مخجلة إذا ما قورنت بالمساعدات السنوية بالمليارات لاسرائيل دون ما كوارث طبيعية أو غير طبيعية . إنما لمساعداتها على إحداث كوارث «عسكرية» فى لبنان وفى مناطق الفلسطينيين.**

وقد سبقت إلى تلك المناطق السيدة الأولى- **هيلارى كلينتون** -التى سبقتها إليها الصورة الإنسانية النبيلة التى رسمها الاعلام الأمريكى لاهتماماتها بحقوق المرأة وقضايا الطفولة ورحلاتها مع الابنة الأولى- تشلسى -وتركت الانطباع ذاته بمدى اهتمام أمريكا على أرفع مستوى بالبسطاء والفقراء والمنكوبين.

ولنلاحظ أن هذه المفردات مفضلة لدى المسئولين الأمريكيين وكبار قادتهم على مفردات من نوع العمال أو الطبقة العاملة أو الشعب العامل .. فهذه المفردات تكسب الحديث طابعا سياسيا مثيراً للخلاف وأحيانا مثيرا للشعب . مع أنهم فى الحالتين ، سواء استخدموا مفردات من نوع البسطاء والفقراء ، أو من نوع العمال أو الطبقة العاملة ، يتحدثون عن الناس أنفسهم.

لكن حين أن المجموعة الأولى من المفردات تثير الشفقة وتظهر هؤلاء الناس فى أضعف وأتعس أحوالهم، فإن المفردات من المجموعة الثانية- بما فيها من تسميات سياسية أو «اقتصادية» أو اجتماعية -تظهرهم في أقوى أحوالهم .فى وحدتهم الطبقية .فى قوة دورهم الانتاجى.

* ذهبت وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت** فى أوائل الشهر الماضى إلى الصين وهناك تركز حديثها (أو هكذا يفترض أن نفهم من تقارير الاعلام الأمريكى) على حقوق الإنسان.

(لعل الصدفة وحدها دبرت أن يقع أبشع حادث عنصرى فى الجنوب الأمريكى فى تكساس ،حيث ربط ثلاثة من الشبان العنصريين البيض عجوزاً أسود بالسلاسل من قدميه فى مؤخرة سيارتهم وجروه لنحو ٥ كيلو مترات حتى تمزق جسده وفارق الحياة، عندما كان رئيس وزراء الصين يزور الولايات المتحدة فى العام الماضى، وأن يصدر أول حكم للقضاء ضد أول الشبان الثلاثة باعدامه، فى الوقت الذى كانت فيه أولبرايت فى الصين .**وفى المرتين كان حديث الأمريكيين عن حقوق الإنسان فى الصين فى ذروته!).**

* ذهب وزير الدفاع الأمريكى **وليام كوهين** أكثر من مرة فى جولات فى منطقة الشرق الأوسط والخليج والشمال العربى الأفريقى .. وبطبيعة الحال كانت قضية العراق همه الأول ،وفى كل ما قاله فى كل مرة هدفه ترك انطباع بأن أمريكا تدافع عن السلام العالمى والأمن الدولى ضد نظام **صدام حسين**، بل وانها متألمة من أجل الشعب العراقى ، وتخشى على أمن شعوب المنطقة.

الصورة الإنسانية ذاتها تلح وتلح . كثيرون ينظرون أو يستمعون ويسيطر عليهم

رسالة واشنطون

سمير كرم

تصور بأن هذه هى حقيقة أمريكا وحقيقة أهدافها (إنه الزن على الودان» الذى نصفه فى مثلنا الشعبى بأنه «أمر من السحر».

* المبعوثون الأمريكيون (تكاثروا فلم يعد **ريتشارد هولبروك** وحده) يذهبون إلى البلقان بشأن كوسوفو، كما فعلوا من قبل بشأن البوسنة، وكلامهم يقطر حنانا عن المسلمين الألبان والمذابح الصربية ضدهم .واستعداد أمريكا لإرسال أربعة آلاف من جنودها لآداء دورهم الإنسانى.. وتهديدات أمريكا بغارات يقوم بها حلف الأطلنطى إذا لم يرتدع رئيس يوغوسلافيا .**تتردد أمريكا فى تنفيذ تهديداتها لكنها لا تترد فى ارسال قوات التدخل.. وفى كل الأحوال يستمر الكلام الحلو المذاق عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وحقوق الأقليات.**

باقى ملامح الصورة معروف .. لكن أهم ما فيها أن أمريكا تظهر فى دور المحسن الكبير ، المستعد دائما للتضحية بجزء من ملايينه من أجل عالم أفضل.

أليس برنامج المساعدات الخارجية الأمريكى هو أشهر مؤسسة للإحسان فى العالم ؟ من من مواطنى العالم الثالث لم «يسمع» به..حتى وإن لم يكن قد وصل إليه من الحب جانب؟.

بل من لم يسمع به فى أمريكا نفسها ؟ **كل الأمريكيين يعرفون أنهم يلعبون فى العالم**

غالبية الأمريكيين لا تعرف المعلومات الصحيحة عن المساعدات الخارجية الأمريكية .. لكن آراءها فيما ينبغي أن يكون أكثر تقدمية من النخبة الحاكمة

دور المحسن الأكبر. هذه «المعلومة» يعرفها من الأمريكيين عدد أكبر من عدد الأمريكيين الذين يعرفون أين تقع فيتنام (**نعم فيتنام حيث حاربت أمريكا لنحو ١٥ عاما وفقدت ٥٨ ألفا من شبابها ، وقتلت أكثر من ثلاثة ملايين من الفيتناميين على خريطة العالم**).

قبل عامين أجرت إحدى مؤسسات استطلاع الرأي العام الرئيسية في الولايات المتحدة استطلاعا لمعرفة موقف الأمريكيين من **برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لبلدان العالم الثالث**، وتبين أن غالبيتهم تظن أن أمريكا تنفق ما بين ١٥ و٢٥ بالمائة من ميزانيتها الاتحادية سنويا . وغني عن القول أن هذه مبالغة صارخة . فالنسبة الحقيقية لا تكاد تصل إلى رقم الواحد بالمائة.

مؤخرا أجرت المؤسسة نفسها (معهد جالوب) لحساب برنامج أعم للاستطلاعات يحمل اسم **برنامج اتجاهات السياسة الدولية** وينفذه «**مركز الدراسات الدولية والأمنية**» في **جامعة ميرلاند الأمريكية** ، الاستطلاع نفسه ولكن بعد إطلاع كل من يستطلع رأيه على حقيقة أن نسبة المساعدات الأمريكية من الميزانية الاتحادية هي بالكاد واحد بالمائة . كان الهدف معرفة مدى تغير رأي الأمريكيين بعد معرفتهم بهذه المعلومة عما كان قبل معرفتهم بها في الرد على السؤال : **هل ترى وجوب خفض اعتمادات هذه المساعدات أم زيادتها أم بقاءها كما هي؟**.

وهنا كانت المفاجأة .. التي لا تقل وطأة عن مفاجأة جهل غالبية الأمريكيين بحقيقة ما تمثله المساعدات الأمريكية كنسبة من الميزانية الاتحادية الأمريكية:

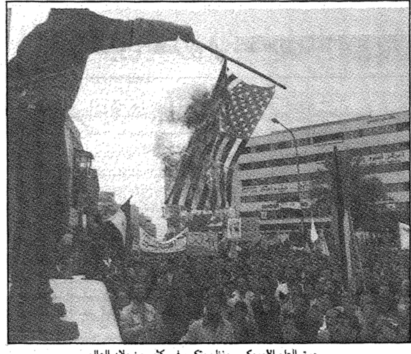
في الاستطلاع السابق كانت نسبة الأمريكيين الذين رأوا وجوب خفض هذه المساعدات (أو حتى وقفها تماما) ٦٤ بالمائة ، وكانت نسبة الأمريكيين الذين وصفوا هذه المساعدات بأنها «أكثر ما ينبغي» ٧٥ بالمائة.

أما في الاستطلاع الأخير (بعد أن عرفوا) ظلت هناك نسبة ٣٥ بالمائة ترى وجوب خفض هذه المساعدات (أو وقفها) ونسبة ١٨ بالمائة تعرب عن اعتقادها بأن نسبة الواحد بالمائة هي «أكثر من اللازم».

ولاكمال الصورة التي رسمتها نتائج هذا الاستطلاع الأخير نضيف أنه تبين أن نسبة ٢٥ بالمائة من الأمريكيين ترى وجوب زيادة المساعدات الخارجية عن واحد بالمائة ، ونسبة ٣٧ بالمائة ترى وجوب بقائها على حالها دون زيادة أو نقصان(..).

لكن الصورة لا تكتمل بنتائج إجابات الأمريكيين على هذا السؤال وحده فلقد تضمن الاستطلاع الأخير جوانب أخرى مهمة بشأن مواقف أو آراء الأمريكيين في برنامج المساعدات الخارجية.

* سئل الأمريكيون عن ما يعتقدون أنه النسبة التي تمثلها المساعدات الخارجية الأمريكية من مجموع المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة الغنية الأخرى للبلدان النامية والفقيرة . وتبين -مرة أخرى -أن الأمريكيين **يبالغون في تصور مركز بلادهم كدولة مانحة للمساعدات : يعتقد الأمريكيون في المتوسط أن الولايات المتحدة تسهم وحدها بنسبة ٦٠ بالمائة من إجمالي المساعدات العالمية . ويعتقدون- في المتوسط أيضا- أنه من الضروري خفض هذه النسبة إلى ٤٠ بالمائة (بعضهم طالب بخفضها إلى ١٠ بالمائة فقط).**

حرق العلم الامريكي.. منظر يتكرر في كثير من بلاد العالم

وتفيد آخر احصاءات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD» أن نسبة ما تساهم به الولايات المتحدة في المساعدات العالمية للتنمية لا تتعدى **١٣ بالمائة** .وحتى إذا أضيفت اعتمادات برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية فإن هذه النسبة لا تتعدى ٢٠ بالمائة ، أي ثلث ما يظن الأمريكيون.

* سئل الأمريكيون عن ما يعتقدون أنه نسبة ما تدفعه الولايات المتحدة من إجمالي إنتاجها القومي . وتبين أن ٨١ بالمائة من الأمريكيين يعتقدون أن بلادهم تدفع من إجمالي انتاجها القومي نسبة أعلى من الدول الغنية الأخرى ، وأن ٩ بالمائة يظنون أنها تدفع نسبة مساوية ، وكانت نسبة الأمريكيين الذين أعربوا عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة تسهم بنسبة أقل خمسة بالمائة فقط.

أما الحقيقة -حسب احصاءات الأمم المتحدة واحصاءات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» -فهي أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأخير بين ٢١ دولة صناعية غنية تساعد العالم النامي.

* تعتقد نسبة **٨٣ بالمائة** من الأمريكيين بوجود «فاقد ضخم وفساد واسع في عملية منح المساعدات الخارجية إلى حد أن القليل للغاية منها يصل فعلا إلى أولئك الذين يحتاجون إليها » وترتفع النسبة إلى **٨٨ بالمائة** عند السؤال عن صحة القول «ان الحكومات الأجنبية التي تتلقى المساعدات الأمريكية تسئ استخدامها ».

الأمريكيون يظنون أن حكومتهم تنفق من ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من ميزانيتها

الاتحادية على المساعدات .. والنسبة الحقيقية هي بالكاد واحد بالمائة

ويشرح القائمون بهذا الاستطلاع هذا الرأي بشقيه بأنه «مبني على تصور خاطئ آخر (بين **التصورات الخاطئة الكثيرة لدى الأمريكيين عن المساعدات التي تقدمها بلادهم) وهو تصورهم بأن المساعدات الأمريكية تقدم غالبا في صورة أموال سائلة تحول إلى الحكومات ويمكن بالتالي أن يستخدمها المسئولون فاسدون .. والمسئولون الأجانب هم أكثر فسادا من مسئولينا (الأمريكيين)**.

* يعتقد الأمريكيون بنسبة **٨٣ بالمائة** أن المساعدات الخارجية تفرز أوضاع «التبعية» (لكن لابد من التنبيه هنا إلى مفهوم «التبعية» هنا معناه الخاص ، فهو لا يشير إلي تقليص استقلال البلاد النامية الاقتصادي والسياسي بالتالي، إنما يعني به الأمريكيون ازدياد اعتماد البلدان الأجنبية على المساعدات الأمريكية ،حيث تتحول تدريجيا إلى«**عالة** » أو **عبء علينا**» كما قال بعض المشاركين في الرد على أسئلة الاستطلاع.

لهذا يظهر الأمريكيون في الاستطلاع الأخير استعدادا أكبر لتأييد برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية للبلدان النامية «اذا صمم بحيث يدعم اعتماد الدول على أنفسها».

على سبيل المثال عندما سئل الأمريكيون إذا كانوا يرون تقديم العون للمزارعين في البلدان النامية لتعلم رفع كفايتهم الانتاجية وبالتالي زيادة انتاجهم من الغذاء حتى إذا أدى هذا إلى تراجع ما تستورده بلدانهم من الولايات المتحدة فإن **٨٧ بالمائة أعربوا عن موافقتهم.**

* تعتقد غالبية كبرى من الأمريكيين (**٨٠ بالمائة**) ان سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية للبلدان النامية «**لاتميز بقدر كاف**» بين هذه البلدان من حيث مدى التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان . «ان قسما كبيرا من هذه المساعدات يتجاوز الحد المعقول يذهب إلى حكومات ليست ديمقراطية حقا ، بل ولها سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان.

لهذا فإن «مصدر آخر من مصادر استياء الأمريكيين من سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية (وفقا لما يقول استطلاع» برنامج اتجاهات السياسة الدولية) **هو وجود شعور عام بأن برنامج المعونة الأمريكية يعطي أكثر مما ينبغي للحلفاء الاستراتيجيين (للولايات المتحدة) ولا يعطي بقدر كاف للبلدان الفقيرة».**

ومن المهم بالنسبة لهذه النقطة من الاستطلاع أنها ارتبطت سببيا في نظر القائمين به برغبة غالبية الأمريكيين (**٥١ بالمائة**) في «أن تبتعد الولايات المتحدة عن دور الهيمنة» فهذه الأغلبية ترى أنه «الآن وقد انتهت الحرب الباردة ينبغي أن لا يكون ضروريا أن تذهب أموال المساعدات الأمريكية إلى الدول الأخرى لمجرد أن نضمن أن تبقى صديقة لنا ، أو لكي تسمح بمرابطة قواتنا في أراضيها».

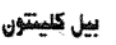
بل إن نسبة من الأمريكيين (**٣٨ بالمائة**) وهي نسبة ليست ضئيلة «ترفض بوضوح أن تستخدم المعونة الأمريكية لكسب النفوذ ، فهذه سياسة غير مشروعة وغير أخلاقية . إن هذا يحولها إلى أداة سيطرة».

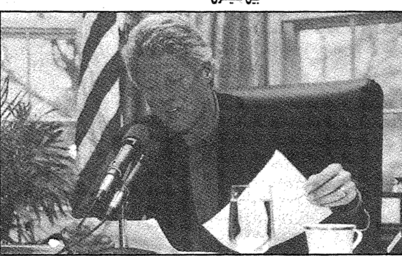
وتعكس هذه الاتجاهات «الجديدة» للرأي العام الأمريكي بشأن علاقة المساعدات الخارجية الأمريكية بأهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية في العالم تحولا عن تلك التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب الباردة. **ففي استطلاع جرى في عام ١٩٨٦ كان السؤال : ما هي أهم البلدان التي ينبغي أن تحصل على هذه المساعدات ،وكانت اجابة غالبية من ٤٤ بالمائة «أنها البلدان الأكثر أهمية للأمن القومي الأمريكي». وفي الاستطلاع الأخير هبطت هذه النسبة إلى ٢١ بالمائة ، وأجابت غالبية من ٤٤ بالمائة بأن أهم البلدان التي ينبغي أن تحصل على المساعدات الأمريكية هي البلدان ذات الاقتصاد الأشد فقرا.**

**

لعلنا لاحظنا أن هناك مزيجا من الاتجاهات الخاطئة والاتجاهات الصائبة في تلك النتائج .بعضها يظهر نقصا فادحا في وعي الأمريكيين بالأمور فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية للغير ،وبعضها يظهر وعيا ونضجا وحسا إنسانيا أعلى.. في إطار استطلاع واحد وليست فقط عند المقارنة بين استطلاعين جريا في توقيتين مختلفين.

والحقيقة التي يعكسها هذا «الاختلاط» بسيطة للغاية **فالأمريكيون يفتقرون إلى المعلومات الواضحة والكافية عن برنامج المساعدات الذي يدفع نفقاته دافع الضرائب الأمريكي .وهذا أمر مثير للدهشة في بلد يتميز بوفرة المعلومات من كل نوع حيث لا** يكف طوفان الاحصاءات والأرقام والمعلومات عن التدفق دقيقة واحدة . وربما يمكن أن يعزى هذا إلى نقص اهتمام الأمريكيين بالقضايا الخارجية ، ونوع من الاعتياد على أن السياسة الخارجية هي شأن متخصص تعالجه سلطات الحكومة بشقيها التنفيذي (**الرئاسة** أي البيت الأبيض وأجهزة الدولة التنفيذية الأخرى بما فيها وزارة الخارجية ومجلسي الأمن القومي ووزارات الدفاع والتجارة .. إلخ) وشقها التشريعي (الكونجرس بمجلسيه -الشيوخ والنواب ،ولجانهما المتخصصة بالعلاقات الخارجية والأمن القومي والمخابرات والقوات المسلحة.. إلخ).


بيل كلينتون



وعندما توجه إلى الأمريكيين أسئلة تختبر معلوماتهم فى هذا الموضوع تكشف اجاباتهم عن هذا النقص فى المعلومات ..مثل قولهم (كما ذكرنا- أن الولايات المتحدة تخصص نسبة تصل إلى ٢٥ بالمائة من ميزانيتها الاتحادية لبرنامج المساعدات الخارجية.

أما عندما توجه إليهم أسئلة تستطلع وجهة نظرهم فيما ينبغى أن يكون فان إجاباتهم تعكس آراء صائبة ،بل مواقف واتجاهات أكثر تقدمية بشكل عام من تلك التى تعكسها السياسات الرسمية للولايات المتحدة.

وإذا كان نقص معلومات الأمريكيين عن المساعدات الخارجية الأمريكية -وهى أحد المكونات الأساسية للسياسة الخارجية لحكومتهم -يعكس انفراد النخبة الحاكمة بالقرار فى قضايا السياسية الخارجية فان هذا النقص -وانعكاساته فى الاتجاهات الخاطئة التى يكونها الأمريكيون -أفدح كثيرا حين يتعلق الأمر بتفصيلات أهم ، من نوع مدى المكاسب والفوائد التى تحققها الولايات المتحدة من وراء تقديم المساعدات الخارجية ، ومن نوع مدى«مساهمة» الازدهار الأمريكى الاقتصادى الراهن فى الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى آسيا والبرازيل وروسيا وغيرها ، ومن نوع نصيب تجارة الأسلحة الأمريكية (التى يذهب الجانب الأكبر منها إلى دول تحصل على مساعدات أمريكية) فى ازدهار الاقتصاد الأمريكى ..وفى الوقت نفسه تدهور اقتصادات الدول الأخرى (الزبائن) فضلا عن الآثار السياسية والأخطار والتى تنجم عن تسليح عالم تنتشر فيه الصراعات القومية والعرقية والدينية كما لم تنتشر فى أى وقت قبل أن تخرج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة واضعة تاج الدولة الأعظم الوحيدة على رأسها.

لكن هناك وجها آخر لمشكلة غياب الديمقراطية فى الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية فى جوانبها المختلفة ، التى اخترنا منها هنا برنامج المساعدات الخارجية ،هذا الجانب هو المسافة الواسعة الفاصلة بين اتجاهات الرأى بين الأمريكيين عامة واتجاهات الرأى بين «المسئولين» الأمريكيين، أى النخبة من صانعى القرار ومخططى السياسة.

إذا حاولنا أن نتطلع إلى هذه المسافة أو الهوة من زاوية المواقف تجاه المساعدات الخارجية فإننا نجد نقصا فادحا فى معلومات النخبة عن الاتجاهات السائدة بين الأغلبية .فحينما تتحدث النخبة عن **«ما يريده الناخبون»** فى هذا الموضوع- خاصة إذا كانت النخبة من أعضاء الكونجرس (الذين يملكون الكلمة الأخيرة فى شأن المساعدات الخارجية ، كم تكون وكيف توزع) -نجدهم يؤكدون أن أغلب الناخبين يريدون وقف هذه المساعدات تماما ، وأن أقلهم يريدون خفضها إذا كان لابد أن تستمر . **فهل هذا صحيح؟.**



مادلين أولبرايت

ما هى أسباب «سوء إدراك الممارسين السياسيين» فى النخبة الحاكمة لاتجاهات الرأى العام؟!

أجرت مجموعة من الباحثين من **«مؤسسة بروكنجز»** الشهيرة للسياسة العامة تجربة فريدة من نوعها . استطلعت آراء مجموعة من أعضاء فرق المساعدين لعدد من الشيوخ والنواب الأمريكيين (وهؤلاء المساعدون يلعبون دورا مؤثرا للغاية فى تحديد المواقف التى يتخذها هؤلاء الشيوخ والنواب، وهم الذين يصوغون لهم بياناتهم التى تلقى فى الكونجرس) حول ما يعتقدون أنه الرأى السائد فى ولاياتهم بين الناخبين فى دوائرهم تدعو لالغاء برنامج المساعدات الخارجية.

وعندما رجع الباحثون إلى نتائج الاستطلاعات الفعلية فى تلك الدوائر تبين أن **نسبة الناخبين الذين يطالبون بهذا الالغاء تتراوح بين ٧ بالمائة و٨ بالمائة فقط، وتبين لهم أيضا أن غالبية تتراوح بين ٦٧ بالمائة و٧٥ بالمائة من الناخبين فى هذه الدوائر ترى أن تكون نسبة ما تخصصه الولايات المتحدة سنويا من ميزانيتها الاتحادية لمساعدة الدول النامية بين ٥ بالمائة وستة بالمائة..**

وذلك عندما تم اطلاعهم على حقيقة أن أمريكا تخصص نسبة واحد بالمائة فقط من ميزانيتها لمساعدة الدول النامية.

كيف يمكن أن يجهل أعضاء النخبة من طواقم المساعدين فى الكونجرس (خاصة ومعظمهم من الباحثين المتخصصين فى المجالات المختلفةالسياسيةوالاقتصادية والاجتماعية والقانونية والاعلامية) حقيقة آراء الناخبين فى قضية كهذه؟.

يذهب باحثو «بروكنجز» إلى عدد من التفسيرات لما يصفونه بأنه «سوء إدراك الممارسين السياسيين للرأى العام »: أولا إنهم لا يسعون للحصول على المعلومات عن إتجاهات الرأى العام . **ثانيا**: أنهم يستجيبون للآراء التى يعبر عنها أصحابها بطريقة مسموعة أو صاخبة على أنها تمثل آراء الغالبية . **ثالثا** أنهم يستهينون بالرأى العام . رابعا: يعتقدون أن الكونجرس والاعلام هما المرآة الحقيقة للرأى العام.

وفى اعتقادنا أن هذه التفسيرات «دبلوماسية» أكثر منها حقيقية ، تتوخى انتقاد النخبة من الممارسين السياسيين بحذر وأدب زائدين . فليس من المعقول أو المتصور أن تغيب عن أعين ومسامع أعضاء الكونجرس نتائج استطلاعات الرأى فى دوائرهم بالذات على الأقل، فى بلد لا تتوقف فيه المؤسسات المختلفة عن إجراء الاستطلاعات ، كما أنه ليس من المعقول أن الصوت العالى » هو وحده الذى يؤخذ به من جانب النخبة فى الكونجرس .. فكثيرا ما علت أصوات العمال- مثلا فى الاضرابات أو المظاهرات دون أن تحرك ساكنا أو تغير موقفا أو قرارا فى الكونجرس .**وقد يكون صحيحا أن ثمة استهانة بالرأى العام من جانب هؤلاء .. لكن العملية الانتخابية تقف لهؤلاء بالمرصاد** ، أو هكذا يفترض. **أما أنهم يعتبرون الكونجرس والاعلام المرآة الحقيقية للرأى العام فانه قول لا يفسر شيئا لأنه يذكرالحقيقة مباشرة ،وهى أن الكونجرس والاعلام المرآة التى تعكس مصالح المؤسسات الرأسمالية الكبرى التى تلعب أكبر الأدوار فى العملية الانتخابية ولها الهيمنة على المؤسسات الاعلامية.**

وبالمثل فان سياسة الحكومة الأمريكية هى مرآة لمصالح المؤسسات الأمريكية.

والمساعدات الخارجية الأمريكية -كم تكون ولمن تدفع وبأية شروط -**هى نفقات أولية ضرورية لفتح السبل أمام الاستثمارات والتجارة والأسواق**.وهكذا كانت منذ أن بدأت فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ،وهكذا هى مهما كانت أقنعة الملامح الإنسانية التى تزود بها.

لهذا حاجتها الماسة باستمرار إلى هذا القناع الإنسانى وملامح الاهتمام بحقوق الإنسان أو ملامح الحرص على سيادة الديمقراطية فى بلدان العالم، يصاحب أقطاب الحكم الأمريكيين حيثما ذهبوا فى العالم الخارجى .. وهم بالطبع لا يذهبون إلى حيث يمكن أن يروا بالعين المجردة الآثار المدمرة لسياستهم . بالاحرى آثار سياستهم الحقيقية . **إنهم لا يذهبون إلى العراق أو كوبا الشمالية أو ليبيا ،حيث الأقنعة ذات الملامح الإنسانية لا تجدى.**



بريماكوف

نصف عام من حكم روسيا



يفجيني بريماكوف

* هل يمكن لحل مؤقت .. أن يغدو حلا دائما لمشاكل روسيا الاقتصادية والسياسية؟!

* الشيوعيون يضعوا نهاية لشهر العسل مع بريماكوف استعدادا للانتخابات البرلمانية القادمة

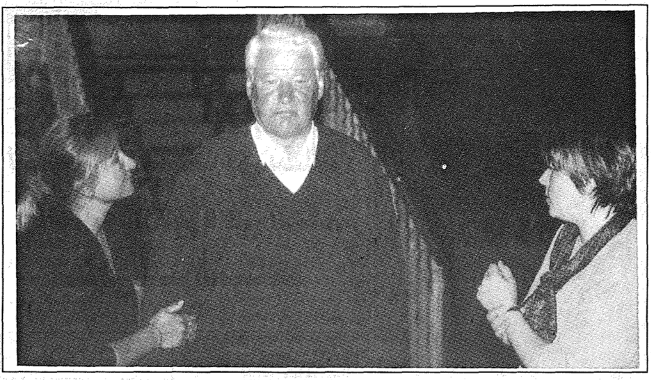
أحمد الخميسي

رسالة موسكو

دفعت رياح الحظ كلها **يفجيني** بريماكوف إلى رئاسة الحكومة الروسية فى ١١ سبتمبر ٩٨ ، فقد تولى الحكم بعد أزمة مواجهة عنيفة بين الرئيس الروسى والدوما بسبب من سياسات رئيس الوزراء السابق **سيرجى كيرينكو . وكان بريماكوف " حلا سياسيا" مؤقتا لنزع لغم المواجهة السياسية بين الرئيس يلتسين والشيوعيين.** وفى ١١ مارس ١٩٩٩ يكون **بريماكوف** قد قضى نصف عام بالكامل يحكم روسيا بالمصادفة أو بالحظ السعيد أو بتاريخ سابق كرجل دولة متزن له خبرات وزير خارجية ورئيس هيئة مخابرات سابق . وبعد نصف عام أصبح السؤال هو: **هل يمكن لحل مؤقت أن يغدو حلا دائما حقيقيا لمشكلات روسيا الاقتصادية والسياسية وفى مقدمتها طبيعة " المرحلة الساداتية " التى تحياها روسيا ؟** أى مرحلة إعادة توزيع الثروة بالتقنين للنهب والسطو وبالتداخل الوطيد بين اللصوص ورجال الدولة؟ وهل كان من الممكن لما أسمته صحيفة " **نيزافيسميا**" بالسحر الغافى **لبريماكوف** أن يكون بديلا عن برامج إصلاحية أو ثورية لهموم ذلك البلد الضخم؟..

لقد وافق الدوما الروسى على ترشيح **بريماكوف** بأغلبية ساحقة وصلت إلى **٣١٥ صوتا** من أصل **٤١٢** ، فقد أيده الشيوعيون والكتل الاصلاحية البرلمانية الأخرى ، وفى حينه طمأن **بريماكوف** الشعب الروسى على عزم الحكومة الجاد حل كل المشكلات وخاصة قضية المعاشات والرواتب المتأخرة . **إلا أن بريماكوف يواجه بعد نصف عام من حكمه الاضرابات التى تطالب بالأجور ، كما حدث مؤخرا فى مدينة يكاترين بورج حيث أضرب عمال بناء المترو ولجأ بعضهم إلى الإضراب عن الطعام . ولم يستطع بريماكوف الذى وعد بتقديم برنامج اقتصادى أن يطرح** شيئا محددا أو جديدا أو مختلفا حتى الآن للخروج من الأزمة **فى** الوقت الذى يستمر فيه **انخفاض مستوى المعيشة والتضخم حتى وصل سعر الدولار الواحد إلى ٢٤ روبلاً فى أماكن استبدال العملة** .

ولم يحقق **بريماكوف** أى نجاح فى استنهاض القطاع الصناعى أو الزراعى كما تبددت كل وعوده الأخرى فى الهواء . وقد توقعت **"اليسار"** من قبل هذا الفشل ، لأن **المراهنة على بريماكوف كانت رهانا على قدرات " البطل الخارقة" التى لاعلاقة لها بالواقع** ، ناهيك عن أن مثل هذه القدرات لاعلاقة لها بتاريخ **بريماكوف** الحكومى الطويل . وخلاف نصف العام الذى حكم فيه بريماكوف جدت اعتبارات أخرى فى مقدمتها تراجع الكتل السياسية وخاصة



يلتسين .. رجل الكريملين المريض

الشيوعيين عن دعمها المطلق **لبريماكوف** ، بينما بدأت كتلة أخرى وهى" **يابلوكو**" تقف ضده صراحة وتندد بأنه يقف على رأس "**حكومة الفساد**" .

ويرتبط انحسار " التأييد السياسى السابق" **لبريماكوف** باقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقبل فى ديسمبر هذا العام . **فقد بدأ الشيوعيون يلمسون أن رهانهم على" حل سياسي" للصراع مع الرئيس لم يكن له أن يدوم فى ظل " فشل بريماكوف" على الصعيد الاقتصادى** ، وأن عليهم أن يضعوا نهاية لشهر العسل إذا كانوا حريصين على كسب الانتخابات البرلمانية القادمة.

أما **كتلة يابلوكو** فان رهانها على أن يحل زعيمها " **جريجورى يافلينسكى**" محل **بريماكوف**. وقد بدأ الرئيس الروسى هو الآخر يستشعر أن" وصفة **بريماكوف**" السحرية كحكومة وفاق لم تعد تقدم الكثير ، ومن ثم **تأزمت علاقة الكرملين بالحكومة حتى قيل إن يلتسين قد وجه إنذارا لبريماكوف بتطهير حكومته مما دفع بريماكوف للإعلان عن إجازة مفاجئة لمدة أسبوع.**

وبذلك يواجه **بريماكوف** عمليا الضيق المستتر من قبل **الشيوعيين** ، والاتهامات التى توجهها إليه كتلة **يابلوكو** بالفساد ، كما تلوح مقدمات مواجهة مع الكرملين ، إلا أنه يواجه قبل كل هذا وبعده : فشله الشخصى كرئيس للوزراء . **ومما يثير التساؤل بشأن جدية بريماكوف أو قدرته على القيام بشئ هو موقفه الباهت من الفساد داخل طاقمه الخاص** . وهى اتهامات تنصب أساسا على نائبيه : **يورى ماسليكوف** نائبه الأول(محسوب على الحزب الشيوعى الروسى) ومسئول عن الصناعة والاقتصاد ، وجينادى كوليك المسئول عن الزراعة . ويعنى صمت بريماكوف عن هذه الاتهامات أنه لايريد أن يتصدى لقضية الفساد فى أخطر قطاعات الاقتصاد الروسى . ولهذا ينزلق بريماكوف فى ظل استحالة تنفيذ الميزانية المطروحة إلى طباعة النقود واعتماد التضخم المالى كظاهرة طبيعية ، وتجاوز الحد الرسمى المعلن للتضخم وهو ٤٪ من إجمالى الناتج القومى . وهو المخرج الحيد المطروح خاصة إذا استمر تعثر المفاوضات الروسية مع صندوق النقد الدولى.

وتشير صحيفة " **موسكوفسكى نوفستى**" فى مقال كتبه **ليونيد نيكيتسكى** إلى اتهامات ووثائق محددة بشأن فساد **جينادى كوليك** ، وإلى أوراق تؤكد تورطه فى توقيع اتفاقيات حصل منها على عمولة بلغت فى عملية واحدة أربعين مليون دولار . وثمة اتهامات مماثلة تطال **يورى ماسليكوف** . وكما يقال فانه لايوجد دخان بدون نار!.

ويتوقف الكثير الآن على خطوة بريماكوف القادمة وسط حبال الأزمة التى تحيط به: هل يضع بريماكوف كل أوراقه خلف الرئيس الروسى ، فيفقد بذلك دعم لشيوعيين له فى الدوما؟أم هل يراهن على توطيد علاقته بالشيوعيين فيخسر السلطة الحقيقية المضمونة أى دعم الرئيس؟

إن الصراع الذى يتمسك فيه الشيوعيون الآن باقالة **يلتسين** ، وأيضا الصراع المقبل على رئاسة روسيا فى انتخابات يونيه عام ألفين يرغم **بريماكوف** على المضى فى هذا الاتجاه أو ذاك ، والمؤكد فى كل الأحوال أن **رهان بريماكوف على كافة الأطراف أمر مستحيل ، حتى لو بدا ممكنا فى لحظة أزمة عابرة** .

وخلال ذلك تجرى عملية تلميع بطيئة لوجه آخر هو **جريجورى يافلينسكى** زعيم كتلة يابلوكو الذى التقى مؤخرا بالرئيس الروسى حيث عرض عليه **يلتسين** أن يشارك فى الحكومة الراهنة وقد نجح **يافلينسكى** - من وجهة نظر البسطاء - فى أن يطرح بقوة قضية الفساد عدة مرات ، كما نجح طويلا فى الظهور بمظهر العالم الاقتصادى الجاد ، رغم ضآلة شعبيته . **وقد تكشف الانتخابات البرلمانية القادمة عن حقيقة شعبية يافلينسكى ، ومإن كان الكرملين يراهن عليه كبديل لبريماكوف أو حتى كبديل ليلتسين نفسه** .



للشعب أن ينتخب من يشاء.. والكلمة الأخيرة في الحكم تبقى للرأسمالية

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

شرودر لافونتين قبل الازمة



في الحادي عشر من مارس أعلن وزير المالية الألماني **أوسكار لافونتين**، وكان في الوقت نفسه **رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي**، استقالته من كافة مناصبه الحكومية والحزبية كما استقال من عضوية البوندستاغ .الخبر الذى عقد ألسنة السياسيين والمعلقين اذن بتحول سياسي حاد في نهج الحكومة المشكلة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الخضر وهي لم تتم الشهر الرابع من تسلمها للحكم .وكما أكدت التطورات خلال أيام قليلة **لم تكن الاستقالة تعبيرا عن هزيمة أو يأس رجل واحد بل هزيمة لمشروع اصلاح اجتماعي واقتصادي وعد بتحقيقه الحزبان الديمقراطي الاجتماعي والخضر وأعطته أغلبية الشعب صوتها.**

منذ الأسابيع الأولى للحكومة الائتلافية المشكلة من الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان والخضر ووجهت بحرب شعواء من اتحادات الصناعيين ورجال الأعمال. فتصدت احتكارات الصناعات النووية العملاقة واحتكارات الطاقة لخطة الحكومة الجديدة التي تستهدف **تخلي ألمانيا عن الطاقة النووية** واستخدام بدائل لا تمثل خطرا على البيئة والإنسان. هذه النقطة الرئيسية في برنامج الخضر كانت تمثل مطلبا لجماهير شعبية واسعة خاصة بعد **شرنوبيل** . الخطة التي بدأت طموحة فاستهدفت البدء باغلاق محطات نووية هذا العام ووقف تجديد حاملات (بطاريات) الوقود النووي، تعثرت منذ البداية بسبب سير المستشار شريدر على طريق معاكس لخطة **تريتين** وزير البيئة وهو المختص بتنفيذ برنامج الحكومة الائتلافية في هذا المجال .

وواجه مشروع **إصلاح السياسة الضريبية** مقاومة شديدة من الرأسمال الذي لوح بالتوقف عن الاستثمار ونقل مراكز شركاته إلى بلدان أخرى ، وهدد بأن البطالة ستتفاقم وبأن ألمانيا ستخسر المنافسة مع البلدان الصناعية الأخرى بسبب سياسة الحكومة «المعادية للاقتصاد» .**وبعد القانون الذي تم إقراره برلمانيا في ١٩ مارس خطوة هامة لتخفيف العبء الضريبي على الفئات قليلة الدخل خاصة الأسر** (يبلغ ما تربحه هذه الفئات من التخفيض الضريبي نحو ٥ر٢٠ مليار مارك) بينما ألغى القانون عددا من الإعفاءات المتنوعة التي كانت تحصل عليها الشركات الكبرى والتي مثلت **امتيازات منحت للرأسمال في عهد حكم المحافظين والأحرار** .

ولأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن تجرى محاولة لتصحيح اتجاه السياسات الضريبية . إذ بنتيجة السياسات النيوليبرالية التي نفذها المحافظون والاحرار وصل الأمر لأن لا تحتاج الشركات العملاقة لدفع ضرائب بالمرة تقريبا **بينما زادت الضرائب والتأمينات التي يدفعها العاملون سنة بعد أخرى**. ولم يكن القانون يطمح لأكثر من أن يحصل على شئ يسير ، بل رمزي ، من تلك الشركات العملاقة التي تحقق أرباحا خرافية وتحصل من الدولة فوق هذا على شتى أنواع الدعم لنشاطها البحثي ولإقامة مواقع إنتاجية واتخذت حملة الرأسمال صيغا تعتمد على الكذب والمبالغة والتخويف **وكأن لافونتين سيقضي على الصناعة الالمانية** بالرغم من أن القانون الذي قدمه لافونتين يخفض الضرائب عن المؤسسات المتوسطة التي تتوقع الحكومة أن تستثمر في إنشاء فرص عمل جديدة. ولكن اتحادات الرأسماليين بنفوذها الطاغي على الاعلام وبفضل تأثيرها على الأحزاب الكبيرة وداخل البرلمان رسمت صورة مرعبة للافونتين أمام الرأي العام. وبذلت أكبر وسائل الإعلام كل ما تملك من جهد للوقيعة بين رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي والذي **ظل متمسكا بمواقف الديمقراطية الاجتماعية التقليدية وبين المستشار شريدر ،والذي يمثل منذ البداية نهجا مختلفا هو نهج نيوليبرالي يراعي أن يكون مهذبا بعض الشئ وأن يكون أقل استفزازا من النهج التاتشري** الذي لم يلق بالا للمصالح المعيشية لفئات العاملين والمسنين وناصب الحركة العمالية وحركة البيئة العداء.

ولكن **لافونتين** كان قد ارتكب في نظر الرأسمال الألماني والعالمي على الأقل خطيئتين إضافيتين لا تغتفران . وكان قد بدأ حكمه باعلان مدو طالب فيه البنك الاتحادي الألماني(وهو المسئول عن السياسة النقدية) **بتخفيض معدل الفائدة** لكي ينشط الاستثمار

وينشيء أماكن عمل جديدة، وكانت الحكومة قد أعلنت أن مكافحة البطالة تمثل أهم أهدافها ومحك نجاحها .وأعتبر هذا مساساً بقدس الأقداس **فمن غير الجائز في نظر اصوليي النيوليبرالية أن يمس أحد باستقلالية البنك الاتحادي** ويرون في ذلك شرطا لحماية قيمة العملة.

الخطيئة الثانية هي مطالبة لافونتين بتوحيد القوانين الضريبية في الاتحاد الأوروبي لمنع الرأسمال من ابتزاز الحكومات بالتهديد بالهجرة إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة .وكان **لافونتين** يرى في هذا شرطا حاسما لتمكين الحكومات من ممارسة الحكم بالفعل **،وكان نهج النيوليبراليين قد أفقد الحكومات أدوات التوجيه الاقتصادي** وجعلها بلا حول ولا طول إزاء الرأسمال المنفلت . لهذا أيضا كانت الفرحة العارمة على السواء لدى قيادة حزبي المحافظين والعمال البريطانيين بخروج **لافونتين** من الحكم. وتكمن سياسة الحزبين في توفير كل ما يمكن توفيره من شروط يطلبها المستثمرون ومنها تحويل بريطانيا إلى واحة ضريبية تجذب الرأسمال من كل أرجاء العالم، وفي الناحية المقابلة بالطبع يتدهور مستوى معيشة العاملين بعد أن كادوا يصبحون وحدهم دافعي الضرائب.

لافونتين

وفي الواقع أن **لافونتين** مثل نهجا متميزا في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحالي .ومنذ انتمائه إلي هذا الحزب منذ ٣٣ سنة كان يميل إلى تياره اليساري وإن كان قد اصطدم به في الماضي في عدد من قضايا السياسة الاجتماعية والموقف من النقابات. وقد اتسم طريق صعوده السريع في الحزب ومناصب الدولة(ظل رئيسا لحكومة مقاطعة اليسار لعدة فترات انتخابية) **باحتفاظه بمواقف مستقلة في السياسة الخارجية والاجتماعية وبقدرته الفذة على توحيد الحزب وتعبئته في المعارك الانتخابية** . وهو يتمتع بقدرة نادرة على الخطابة يكاد لا يضارعه فيها أحد . وكان قد نافس **كول** في انتخابات عام ١٩٩٠ ، عام الوحدة الألمانية ، ولكنه خسرها لأنه- كما أصبح معروفا الآن- **قال الحقيقة فلم يطلق الوعود والأوهام الكاذبة بل واجه الشعب بصراحة منبها لمسئوليات الوحدة وتكلفتها.**

وفي عام ١٩٩٥ وبعد سنوات من الركود والازمات واجه **لافونتين** سلفه في رئاسة الحزب، **شاربينج** ، ورشح نفسه ضده أمام مؤتمر الحزب وفاز ليفتتح فترة ناجحة من تطور الحزب الديمقراطي الاجتماعي أعاده فيها إلى **موقع الحزب المعارض فعلا** ،وواصل لافونتين **انتقاد السياسات النيوليبرالية** والتي سار عليها العديد من رؤساء حكومات المقاطعات المنتمين لحزبه .ورغم الصراعات التي لم تتوقف داخل حزبه **استطاع لافونتين جعل الحزب الديمقراطي الاجتماعي قادرا على الفعل وعلى تحدي تحالف المحافظين والأحرار وأسهم في تعرية سياسات اليمين وفي تجميع كتلة شعبية كبرى استطاعت لأول مرة في تاريخ المانيا الاتحادية أن تسقط حكومة من خلال العملية الانتخابية.**

واختلف **لافونتين** عن معظم قادة حزبه **باتخاذ مواقف واضحة ضد عسكرة السياسة وكان قد طالب في الثمانينات بخروج المانيا من التنظيم العسكري للناتو**. وهناك اعتراف بانه مهندس المعركة الانتخابية والذي جلب النصر للديمقراطيين الاجتماعيين ، **وهو الذي صارع من أجل أن يتحالف الحزب الديمقراطي الاجتماعي مع الخضر** ليكون تقديم بديل لسياسات النيوليبرالية ممكنا خلافا لشريدر الذي كان يميل للتحالف مع الأحرار مواصلا سياسة الحكم القديم بنبرة تختلف قليلا.

ردود فعل الاحزاب

الحزب الديمقراطي الاجتماعي أصيب بالذهول بعد سماع خبر الاستقالة وكانت الصدمة شديدة بالنسبة ليسار الحزب الذي لا يحسب بعضهم **لافونتين** يساريا إلا أنهم يعترفون بأنه أهم مساندي وحماة تيارهم ضد اليمين .وكانت علامة المقاومة الهامة هي أن مؤيدي تسلم **شريدر** لرئاسة الحزب بعد **لافونتين**» لم يتعد عددهم ثلثي رئاسة الحزب، الباقون عارضوا أو حجبوا أصواتهم . وامتلكت قلة من قادة الحزب الجرأة على إعلان معارضتهم لنهج **شريدر** ومنهم من اتهم «وزير مكتب المستشار بالدس والوقيعة وتسريب وقائع مجلس الوزراء للاعلام لتأليبه ضد **لافونتين** الذي صوروه بالفعل كبعبع يهدد بتدمير الاقتصاد وسمعة المانيا العالمية.

الخضر واجهوا الموقف باضطراب شديد . وزير الخارجية وأهم زعمائهم **فيشر** حاول بتصريحات تبريرية **لصالح شريدر** أن يتقي شر المستشار الذي يخشى الخضر أن يغدر بهم لصالح استبدالهم بالأحرار. ولكن وزير البيئة **تريتين** (حزب الخضر) لم ينتظر كثيرا وهو الذي كان قد تجرع من كأس المستشار المرة عدة مرات حيث خذله **شريدر** بوضوح في مسعاه لتنفيذ الاتفاق الحكومي بين الحزبين المؤتلفين تجاه احتكارات الذرة والطاقة.

ترتيين بعد أن تهرب بضعة أيام من إعطاء تعليق واضح على موضوع لافونتين، وراوغ في أحاديثه الصحفية ، **استدار ووجه صفعة علنية لشريدر رئيسه في الحكومة بقوله: ان مشروع الاصلاح الذي حمله الديمقراطيون الاجتماعيون والخضر قد احتضر.**

وزاد تريتين في تصريح لصحيفة شتيرن **بانه يكاد لا يوجد فرق بين الديمقراطيين الاجتماعيين والمحافظين ، وان تحالفا بين الخضر والمحافظين يصبح بناء على ذلك محتملاً** . ولا شك في أن العبارة الأخيرة مقصود بها في الأساس الرد على الديمقراطيين الاجتماعيين اليمينيين الذين يأملون أن ينتهي التحالف مع الخضر ليحل محلهم الاحرار في الحكم.

صرح **بيسكي** رئيس **حزب الاشتراكية الديمقراطية** الذي كان **لافونتين** قد أعلن قبل استقالته بأيام قليلة بامكان التعاون معه ، منهيا بذلك فرمان **التحريم** الذي كان قد أعلنه **شاربينج** عام ١٩٩٤ ضد أي تعاون بين الديمقراطيين الاجتماعيين والاشتراكيين ، صرح بأن **تخلي أوسكار لافونتين عن كافة مناصبه السياسية يعني تحطم التحالف الهش بين التيارين الرئيسيين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي ،التحالف بين الذين يراهنون على مواصلة النهج النيوليبرالي بشكل معدل والذين يراهنون على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ومراعاة متطلبات المستقبل**

ويقول بيسكي ها قد أصبح جليا أنهم ليسوا الناخبين الذين يقررون من يكون وزير المالية في الحكومة الاتحادية وإنما البنوك والشركات الكبرى كما كان الحال دائما .ولهذا لم تكن أحداث يوم الخميس صفحة مشرفة للديمقراطية.

بيان حزب الاشتراكية الديمقراطية الذي يعكس إدراك الحياة السياسية يقول إن **الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي فتح فرصة تغيير سياسي بعد ١٦ عاما من عهد كول لم يعد يحكم** .وكان ذلك الحزب مرتبطا على أوثق **نحو باسم لافونتين** . ويتوقع رئيس الاشتراكيين الديمقراطيين ان انتخاب رئيس جديد للديمقراطيين الاجتماعيين **سيفتتح مرحلة جديدة** في تاريخ الديمقراطية الاجتماعية الألمانية.

ويقول **حزب الاشتراكية الديمقراطية** في بيانه أنه **قد جرى تحول جديد في بنية النظام الحزبي الالماني . فلم يعد هناك قوة برلمانية في اليسار هامة وقادرة على العمل سوى حزب الاشتراكية الديمقراطية** . ويتحدث بيان الحزب عن أن الوضع السياسي بعد استقالة **لافونتين** ويصفه بأنه لا يتسم فحسب بتحول

مأساوى داخل الحزب الديمقراطى الاجتماعى ، بل إنه يتسم كذلك بعمق عدم استقرار الأوضاع السياسية .**ونحن لا نجيب عدم الاستقرار باستراتيجية لزعزعة الاستقرار . بل إننا نريد أن نغير وليس أن نزعزع الاستقرار.**

المحافظون والاحرار ،مثلهم مثل البورصة وقادة اتحادات الصناعات ورجال الأعمال ،كما هو متوقع ، هللوا ولم يخفوا شماتتهم منتهزين الفرصة لمطالبة الحكومة بالعودة عن نهجها «الفاشل» بالكامل **البورصة اقامت عرسا فقفز اليورو هو ومؤشر الاسهم الألمانى داكسDax نحو الاعالى** . وفرقعت زجاجات الشمبانيا كما روت صن البريطانية فى مجلس الوزراء البريطانى الذي يفترض انه شقيق لحكومة الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى. ولوح المتحدثون باسم اتحادات الصناعة بأنهم على استعداد للنظر فى موضوع إنشاء فرص عمل لو تراجعت الحكومة عن سياستها الضريبية وكافة إجراءاتها التى تمس بالرأسمال.

الخط الجديد : خطب ود الرأسمال

بعد أقل من أسبوع واحد على استقالة **لافونتين** وبدء **شريدر** الامساك بكل خيوط الحكم والحزب تغيرت لغة الحكم تغييرا ملفتا للنظر إذ صرح **وزير الاقتصاد** ، وهو رجل أعمال لا حزبى اتى به **شريدر** ليكون للنيوليبراليين تمثيل فى الحكم .. صرح بانه **لا مفر من تخفيف العبء الضريبى على الاقتصاد بتخفيض الحد الأعلى للضريبة من ٥٤٪ إلى ٣٥٪ وحبذا لو امكن تخفيضها إلى ٢٨٪** وبدأ **الخضر** أيضا يطلقون تصريحات تقترب من التصريح المذكور . بعد أن عرفوا سطوة الرأسمال بدأ قادة الديمقراطيين الاجتماعيين وعديد من قادة الخضر الهروب الكبير إلى الأمام.

هذا السيناريو الذى لم يتصور الخضر إمكان وقوعه بهذا الشكل وبهذه السرعة ، رغم تسجيلهم لظواهر مقلقة تمثلت فى استفزازات **شريدر** لهم علنا ، فجر أزمة عميقة فى حزبهم وكانت تختمر منذ انتخابات البوندستاغ إلا أن الوصول إلى مقاعد الحكم كان قد غطى عليها .

وبالفعل تبين نتائج استطلاعات الرأى أن الخضر يواصلون فقدان ناخبيهم وتتنبأ بأنهم لن ينجحوا فى دخول برلمانات المقاطعات فى شرق ألمانيا التى ستجرى خلال بقية هذه السنة ، بل ، وتبين النتائج المشار إليها أن تأييد الناخبين لهم على مستوى الجمهورية قد تقلص إلى ٥ بالمائة مما يعنى أنهم لا يضمنون التمثيل فى البوندستاغ لو أن الانتخابات تمت غدا . وقد صرح **ريزو شلاوخ** رئيس كتلتهم البرلمانية فى البوندستاغ يوم ٢٠ مارس قائلا« **إن حزبنا يعيش الآن أعمق ازماته منذ ١٩٩٠** وهو يقارن بالسنة التى فقد فيها الخضر وجودهم البرلمانى .**أزمة الخضر هى بالتحديد أزمة ما يسمى بالطريق الثالث الذى يسعى ليكون طريقا يلبى بعض متطلبات التطور العصرى ويكون مرضيا للرأسمال.**

بروفسور **التفاتر** عالم الاقتصاد والسياسة اليسارى المعروف كتب **أن خروج لافونتين من الحكم «عقوبة وقعها عليه الاقتصاد لاعادة السلطة التى لا تمس للاسواق والتى كان لا لافونتين قد أبدى بحذر شكه فيها » وأضاف:** فى واقع الأمر أننا نقف كشهود على مأساة تقدم كمهزلة . باستقالة **لافونتين** يعلن آخر اشتراكى ديمقراطى فى أوروبا انسحابه من الحلبة .وفى مقاله المنشور فى **ذويس دويتشلاند يكتب التفاتر ان كلينتون وبلير وداليما وجوسبان وووليس أخيرا شريدر ولافونتين أعلنوا طريقا ثالثا بين دولة الرفاهية التى دعا إليها الديمقراطيون الاجتماعيون وبين التدمير النيوليبرالى لبنية الحقوق والخدمات الاجتماعية . ولكن على العكس من بلير على سبيل المثال قام كل من جوسبان ولافونتين على الأقل بمحاولة وضع علامات على ذلك الطريق : ضرائب أعلى نسبة للاغنياء وسياسة توظيف تعتمد على زيادة الطلب من أجل خفض البطالة . ولكن لافونتين لم يقدر جبروت العولمة حق قدره.**

نصائح للرأسمال

كتبت **هاندلزبلات** وهى من أهم الصحف المعبرة عن الرأسمال فى ١٥-٣ : كان حفل وداع أوسكار **لافونتين** فى سوق الاسهم الألمانى صاخبا . ولكن السياسة المقبلة وحدها هى التى ستقرر إن كان الصداع والانين سيعقب نشوة النصر . قفز مؤشر الاسهم الالمانية ثلاثمائة نقطة وارتفع سعر اليورو ليعكس الأهمية العالمية للحدث.وفى مواجهة المحللين الذين اعتبروا التطور فى البورصة بعد استقالة **لافونتين** بمثابة الشرارة التى ستطلق مسيرة الاستثمار والارباح حذر بعض ممثلى اتحادات رجال الأعمال والصناعة من أن يكون ارتفاع أسعار الاسهم مثل نار القش التى تلتهب سريعا لتخمد بعد قليل.

صحيفة الرأسمال المذكورة كتبت تدعو الرأسمال للتعقل فقالت :**تكللت المعركة بالنصر . واغلقت صفحة لافونتين .وقد حدد الديمقراطيون الاجتماعيون اتجاه المستقبل بهدوء وسلاسة . وسيخلف المستشار شرودر لافونتين فى رئاسة الحزب** .. إن نداءات الاتحادات الاقتصادية الموجهة لشريدر ليستثمر استقالة لافونتين من أجل بداية جديدة قبل كل شئ فيما يخص السياسة الضريبية من الممكن فهمها . **ولكنها لا تراعى الوضع السياسى الذى يوجد فيه شريدرحاليا . لا يستطيع المستشار أن يحول الدفة بين يوم وليلة وأن يلغى بجرة قلم سياسة لافونتين المبنية على تشجيع الطلب ، مهما كان ذلك مرغوبا فيه .. وسيحتاج شريدر إلى بضعة أشهر ليفرض نهجه السياسى فى الائتلاف الحكومى القائم فى بون . وتكتب الصحيفة فى افتتاحيتها لتذكر الرأسمال بأن شريدر يحتاج إلى نتيجة جيدة بقدر الامكان فى انتخابات رئاسة الحزب فى ١٢ أبريل ولكن لكى يتوصل إلى هذه النتيجة الجيدة عليه أن يتخلى فى اللحظة الراهنة عن إحداث تغيير فى البارادايجما السياسية.**

وتضيف ان **شريدر سيغير الحزب الديمقراطى الاجتماعى ، وسيضعه برنامجيا على طريق أكثر مراعاة للاقتصاد وأكثر ميلا لسياسة العرض»** وسيكون على الحزب الديمقراطى الاجتماعى أن يقبل هذا التغيير فى النهج السياسى .**وليس أمامه خيار آخر إن أراد أن يبقى فى السلطة . وسيكون على شريدر أن يتصرف بحس رهيف لكى يظل مسيطرا على العملية.**

فى العدد السابق كتبت اليسار: منذ بداية العام الجديد يعكس الوضع السياسى فى ألمانيا صورة متغيرة من يوم لآخر . وإزاء المقاومة المتزايدة لجبهة الرأسمال والمحافظين والليبراليين ضد مشاريع الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أعلن الائتلاف الحكومى عزمه على اقرارها تذكر السياسة المتقلبة للحكومة بصورة سفينة تلعب بها الأمواج المتصارعة فتميل إلى هذا الجنب تارة وإلى ذلك الجنب تارة أخرى ..وفى حمى التقلبات لا يتبين اتجاه السير .

آلان تبين اتجاه السير.

وتبين الان للألمان بجلاء أن نتائج الانتخابات ليست وحدها الحاسمة فى تحديد اتجاه الحكم وإنما مجمل موازين القوى الطبقية فى المجتمع . وطالما ظلت الحكومات رهينة لعبة الاقتصاد والسياسة محليا وعالميا لن تكفى أوراق الاقتراع وأوزان التمثيل البرلمانية وحدها لتحقيق الارادة الشعبية . وسيكون المستقبل رهنا بدور الجماهير الشعبية ليس يوم الاقتراع فقط وإنما كقوة ضاغطة مستمرة على البرلمان وخارجه للجم ضغوط الرأسمال وحماية حق الشعب فى أن يكون هو السيد القادر على تحقيق إرادته فعلا.

لومانيتية في عامها الخامس والتسعون بدون منجل ومطرقة!

الصحيفة اليومية التى أصدرها لأول مرة القائد الاشتراكى الفرنسى **جان جوريس** فى ١٨ أبريل عام ١٩٠٤ والتى أصبحت لسان حال الحزب الشيوعى الفرنسى بعد انقسام الحركة العمالية الفرنسية فى سنة ١٩٢١ خلعت ثوبها القديم وارتدت ابتداء من الخميس ١٨ مارس حلة جديدة فاختفى من صفحتها الأولى **المنجل والمطرقة** ، رمز الحركة الشيوعية القديمة ،كما غابت عبارة **«صحيفة الحزب الشيوعى الفرنسى»**.

وقد رافق هذا الرمز الصحيفة منذ انضمام الحزب الشيوعى الفرنسى للأممية الثالثة وظلت تحمله تحت رئاسة مارسيل كاشان (رئيس تحريرها منذ بدايتها كصحيفة شيوعية حتى عام ١٩٥٧ ثم فى عهد المقاومة السرية ضد النازية حيث واصلت صدورها بلا انقطاع واحتفظت به بعد الانتصار على الفاشية وتحرير فرنسا.

ولومانيتيه ذات تاريخ نضالى طويل يعتز به اليسار الفرنسى لأنها كانت دائما رفيق الشعب وسلاحه الماضى فى النضالات الاجتماعية والديمقراطية وداعية الجبهة الشعبية وصوت المقاومة ضد النازية ونصير النقابات فى نضالها من أجل حقوق العاملين ومدافعا قويا عن حركات التحرر الوطنى ضد الاستعمار والذى دفعت ثمنه أثناء حرب التحرير الوطنى فى الجزائر حيث تعرضت مرات عديدة للمصادرة . وقد مارست لومانيتيه تأثيرا هاما على الحركة الثقافية الفرنسية وكان بين كتابها عدد من ألمع أدباء ومفكرى فرنسا.

فى خلفية تغيير شكل ومحتوى الجريدة تكمن محاولة **الحزب الشيوعى الفرنسى** إخراج الجريدة من أزمتها المالية بسبب فقدها لعدد متزايد من القراء وبالتالى انكماش الطبعة اليومية ، وندرة الاعلانات التى تمثل مصدر التمويل الرئيسى لكافة الصحف اليومية والأسبوعية الكبرى .**وبينما أصبحت الصحف اليومية فى أوروبا وأمريكا أخف وأكثر ضحالة فى مادتها ولكن أثقل وأضخم من حيث حجمها ووزنها** حتى يكاد المرء يحتاج حقيبة لحملها بسبب عدد الصفحات المهول المليئة بالاعلانات والمفروضة عمليا على معظم القراء ، ظل ما تبقى من صحافة اشتراكية يتسم بالنحافة وبفاء المضمون مع تنامى صعوبات الاصدار بسبب ارتفاع تكلفة الاصدار وشحة الاعلانات .**ولكن المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية لا تملك بعد وسيلة فعالة ومستقرة للتغلب على هذه الظاهرة التى تكشف عن أحد أخطر ممارسات المجتمع الرأسمالى التى تحول الديمقراطية إلى مجرد ديكور . إذ لا ديمقراطية بدون صحافة حرة تعبر عن مصالح ومطالب الفئات الشعبية ، ولا صحافة واسعة الانتشار بدون مال ومال كثير . ولا مال بدون اعلانات . ولا اعلانات بدون رضاء الرأسمال.**

وقد شهدت السنوات العشر الماضية احتضار العديد من الصحف التى لعبت لعشرات السنين دورا هاما فى تشكيل الوعى الشعبى ويكفى ذكر مثال البلدان التى كانت اشتراكية .بينما تحول العديد من الصحف اليومية إلى أسبوعية بل وإلى مجلات شهرية محدودة القراء . ولا زال عدد منها فى الكثير من بلدان العالم يقاوم للبقاء على قيد الحياة ولكن **الحزب الشيوعى الفرنسى يريد مواصلة إصدار صحيفة شيوعية على ألا تكون نشرة إعلامية للأعضاء والانصار** ،ولا لسان حال رسمياً للحزب ، بل صحيفة تبحث عن الحقائق وتعلم عن نضالات الجماهير الشعبية كما عبر مدير **لومانيتيه** الحالى بيير زاركا . ويتوقع أن تقل كثيرا المساحة المخصصة لخطابات قادة الحزب ولمؤتمراته والتى اعتادت **لومانيتيه** أن تعلم عنها بالتفصيل فى الماضى . وقال رئيس تحريرها **كلود كاباَن** أن **لومانيتيه الجديدة** ليست مجرد شكل جديد ، وان الوقت كان قد أزف لاحداث تحول جذرى فى الصحيفة.

تغيرت صورة لومانيتيه لتأخذ شكل صحيفة عصرية بصفحات أكبر بعض الشئ ، عناوين أكثر جاذبية وضوحا . ولكن لومانيتيه لم تتبع الموضة السائدة حيث تقلص الصحف اليومية والأسبوعية المساحة المخصصة للمقالات وتزيدها للاخبار والموضوعات الخفيفة ، وان كانت قد تخلت عن التقسيم التقليدى للصفحات (سياسة داخلية، سياسة خارجية ، المجتمع ، الاقتصاد ، اجتماعات والخ) .فقط صفحة الرياضة والثقافة صمدت للتغيير . التبويب الجديد يراعى الأحداث والموضوعات المهمة والتى تملك ثقلا خاصا كما تفسح الجريدة المجال للنقاشات السياسية والاجتماعية .

أزمة لومانيتيه تكشف عنها الارقام التالية: كان التوزيع **١٣٩ ألف نسخة** مباعة (غير الاشتراكات) فى عام ١٩٨٠ ولكنه هبط عام ١٩٨٨ إلى **١٠٦ ألف نسخة** ثم إلى **٥٢ ألف نسخة فقط** عام ١٩٩٨ (منها ٣٥ ألف نسخة اشتراك و١٧ ألف مباعة فى الاكشاك) .وتهدف الصحيفة بالتغييرات التى اجرتها هيئة التحرير إلى رفع الطبعة إلى ٦٠ ألف نسخة مباعة و١٠٠ ألف نسخة لطبعة نهاية الأسبوع.

ودعت الصحيفة لحملة جمع تبرعات تستهدف جمع **١٠ ملايين فرنك (ما يعادل ٦ ملايين جنيه تقريبا)**من أوساط اليسار الفرنسى وبخاصة أعضاء الحزب الشيوعى وأصدقائه.

ولكن ولادة اللومانيتيه الجديدة رافقتها احتجاجات نقابة السى .جى . تى التى هددت بالاضراب لأول مرة فى تاريخ الجريدة احتجاجا على قرار الادارة باغلاق مجلة لومانيتيه الاسبوعية والتى استبدلت لاسباب مالية بالملحق الاسبوعى) كما استقال ٢٠ من محررى لومانيتيه احتجاجا على التغييرات فى شكل ومحتوى الجريدة وعينت الادارة بعقود مؤقتة ٢٠ محرراً شاباً بلا انتماء حزبى بدلا منهم..

يعمل فى إصدار لومانيتيه **٩٥ صحفيا** وثلثا المحررين من أعضاء الحزب . وميزانية الصحيفة **٥٥ مليون فرنك نحو ٣٣ مليون جنيه** منها ١٠ ملايين فرنك من صندوق مساعدة تعين به الدولة الفرنسية صحافة الرأى ذات الحصيلة الشحيحة من الاعلانات.

ويتبرع قراء لومانيتيه وأعضاء الحزب الشيوعى للومانيتيه سنة بعد سنة بنحو **١٠ مليون فرنك** لتغطية العجز السنوى الذى تأمل قيادة الحزب أن ينتهى بعد التجديد.

ربما يشعر كثير من قراء لومانيتيه الذين عاضدوها عشرات السنين بشئ من الحزن لتغير ملامحها التى مثلت بالنسبة لهم رمزاً التحدى عبر عشرات السنين وخلال معارك هامة خاضوها هم شخصيا. **ولكن ان كان معيار الحكم على صحيفة اشتراكية هو مدى نجاحها فى توصيل الفكر الاشتراكى إلى الحركة الجماهيرية يكون علينا أن نتمنى للومانيتيه أن تنجح فى تحقيق طموحاتها.**

(اعتمدت فى هذا الموضوع على المنشور فى الصحف الألمانية خاصة صحيفة **نويس دويتشلاند**).

إعداد : ن. ى

كتب

الغرب والشرق الأوسط

برنارد لويس مؤرخ وأكاديمي راسخ، تخصص منذ حصوله على إجازة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٣٩ ، في الأبحاث والدراسات الخاصة بالشرق الأدنى ثم الأوسط . وهو غزير الإنتاج ، وكلمته مسموعة في الأوساط الأكاديمية وفي أروقة وزارات الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن مراكز الدراسات والأبحاث التي تهتم بكل مايخص شعوب وسياسات منطقة الشرق الأوسط.

وكانت الجامعة العبرية بالقدس قد منحته الدكتوراه الفخرية عام ١٩٧٤ نظرا لعمق روابطه الأكاديمية باسرائيل . ومن مؤلفاته : "**تركيا اليوم** "، "**العرب في التاريخ**" (صدر في عدة طبعات)، "**أسطنبول وحضارة الامبراطورية العثمانية**" ثم مؤلفه الأخير "**الشرق الأوسط**"

وهو مستشرق غير محايد وله تحيزاته ، إلا إن قربه من الدوائر القريبة من صناعة القرار في الشرق الأوسط ، ووسط الهيئة الأكاديمية ، جعلت المترجم **سمير مرقس** ينتبه لجدية وخطورة الأفكار التي وردت في دراسته المعنونة" **الغرب والشرق الأوسط** " ويقرر ترجمة النص والتعليق عليه .. لماذا؟ لإنه يعد كما يقول الأستاذ **السيد ياسين** " **عينه نموذجية للكتابات الاستشراقية عن العالم العربي، بكل ماتتضمنه من رؤى وتصورات وأحيانا تحيزات فكرية صريحة أو ضمنية**"

والفكرة الأساسية في موضوع **برنارد لويس** هي تناول الكيفية التي تعامل بها العرب والمسلمون أو أبناء الشرق على وجه العموم مع" **مسألة التحديث**" في إطار العلاقة مع الغرب منذ فترة الحكم العثماني وبداية الصدام بين الشرق والغرب وحتى الآن . وقد اختار فترة الحكم العثماني لإنها - في رأيه - بداية التعرف على منجزات الحضارة الأوروبية.

ويرى **برنارد لويس** أن مسألة التحديث والعلاقة مع الغرب قد مرت بعدة مراحل . في البداية ، **كان تصور آل عثمان للتحديث أنه مجرد إمتلاك الأسلحة الأوروبية والأساليب الحربية الخاصة بهم** وإن ذلك يتم بتعيين معلمين وقادة ميدانيين من المرتزقة الأجانب. ولكن جاءت المرحلة التالية عندما أدرك العديد من قادة الشرق الأوسط أن **عملية التحديث تتطلب بناء جيش يكون قادرا على مواجهة جيش الغرب** وأن يفرض عليه شروطه ، ومن ثم ضرورة بناء صناعة أسلحة محلية وتوفر قيادة عسكرية وطنية وإصلاح نظام التعليم مع الحاجة لبنية أساسية جيدة **ثم أتت المرحلة الثالث وهي إدراك أهل الشرق أهمية الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا** ، ثم كان رأى البعض في أن سر قوة الغرب تكمن في مؤسساته المتميزة وفي وجود الحكومات الدستورية والحياة النيابية .

ويصل **برنارد لويس** في تحليله لوجود ثلاثة اتجاهات قد نشأت بين الشرق أوسطيين في مواجهة الحضارة الوافدة من الغرب:

الاتجاه الأول: أن نأخذ مانحتاجه دون الدخول في علاقة تزاوج مع الغرب ، وذلك

الغرب والشرق الأوسط
« سجال وتبارين »
تأليف برنارد لويس
ترجمة وتعليق
سمير مرقس
طبعة أولى ١٩٩٩ - القاهرة
الناشر - دار ميريت للنشر والمعلومات

عمرو كمال حمودة

خوفا من التعرض لملوثات الحضارة الغربية.

الاتجاه الثاني: ضرورة تحقيق التزاوج بين أفضل العناصر في كل من الحضارتين.

الاتجاه الثالث: الحضارة الغربية هي صاحبة الراية والتفوق في هذه المرحلة التاريخية ويجب اللحاق بها والأخذ عنها في كل مناحي الحياة.

ويدفعنا برنارد لويس لتبني الاتجاه الثالث ، فهو الاتجاه الذي يحقق الحداثة ، باعتبار أنها "مجمل الطرق والمعايير الخاصة بالحضارة السائدة والآخذة في الانتشار وكل حضارة سائدة قامت بفرض نفسها".

لفت نظر **سمير مرقس** ، توقيت صدور وكتابة مقال برنارد لوس فيقول: "توجد حاليا ممارسات في الغرب للتأكيد على أن العلاقة بينه وبين الشرق الأوسط منه ، هي علاقة " صدام" ، ويدعم ذلك" بالمواجهة الفكرية" و" بالمواجهة العسكرية" على أرضية الإلحاق الاقتصادي وفي هذا السياق يدفع الغرب بمجموعة من المفكرين الناقدين في المؤسسات المهيمنة لترويج مقولات من نوعية " **صدام الحضارات**"و" **نهاية التاريخ**" لتكون بمثابة صياغة فكرية تبرر الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية"

واستدعت خطة المترجم في تناوله للنص ، أن يستعرض الماكينة الفكرية الغربية "الاستشراقية تحديدا" حث **أبرز الرابطة بين الإستشراق والتوسع التجاري الغربي الذي بدأ أوروبيا ، والتأكيد على العلاقة العضوية بين التطور الرأسمالي الأوروبي والتوسع الخارجي** ، لإن المستعمر كان لابد له من المعرفة الجيدة بالمناطق التي سينتشر فيها وقد تتبع سمير مرقس أراء المفكرين العرب الذين

تصدوا لكتابات المستشرقين ، كما استعرض هذه الآراء ، ومنها كتابات **أنور عبد الملك** ، **سمير أمين** ، **طيب تزينى** ، **ابراهيم محمد محمود** ، **هشام صالح** ، **حسن حنفى** ، **هشام جعيط** ، **أحمد شلبى** ، **ادوارد سعيد** ، **صادق جلال العظم ومحمد عمارة.**

وفى تفسيره لظاهرة الاستشراق وجد المترجم أنها ترتكز على قاعدتين:

١) التباين المطلق بين الشرق والغرب

٢) السجالية التاريخية بين الشرق والغرب

وتهدف كلا القاعدتين لحصر وحصار المجتمع العربى فى وضعه الراهن.

قام الأستاذ المترجم بعملية تفكيك لمنهج **برنارد لويس** فى الكتابة ، ووجد أنه يقوم على عناصر أربعة أساسية:

١) رسم صورة تبدو دقيقة للواقع زاخرة بالتفاصيل وعامرة بالمعلومات

٢) بناء بنية من التقابلات بين الشرق والغرب فى ضوء التفاصيل والمعلومات التى تنتقى بعناية وربما تكون مطنعة.

٣) تمرير مجموعة من الأفكار المعدة سلفا والتى تصب فى توجهات أو استراتيجيات محددة.

٤) الخروج بعدد من الصيغ العلمية المكتوبة برصانة وحسم.

ووفقا لهذه المنهجية ، فان برنارد لويس يصل دائما إلى نتيجة ذات وجهين :

١) إن الغرب غرب ، وإن الشرق شرق.

٢) على الشرق أن يتبع الغرب إن أراد لنفسه التقدم.

ويعمد **لويس** إلى التلاعب بالألفاظ والمطلحات واتباع أسلوب المراوغة فى إتقان مثير يؤدى لإرباك القارئ ثم تسليمه فى نهاية الأمر بمشيئة المؤلف ، ويصف المترجم هذا الأسلوب بقوله «يلاحظ الانتقال الماهر فى استخدام تعبيرات لإسلام / المسلمون فى مواضع ، واستخدام العروبة أو الشرق أوسطيون ، فى مواضع أخرى فى النص ، وطرح الحضارى فى سياقه الدينى .. والدينى فى السياق الاقتصادى بشكل يصيب القارئ بالاضطراب».

وفى تعليقة النهائى على النص ، فان المترجم يصل للاستخلاصات الآتية:

الغرب والشرق الأوسط

"سجال وتباين"

برنارد لويس

ترجمة

وتعليق

سمير مرقس

تقديم

السيد يسين

ميريت للنشر والمعلومات

١) التركيز على إعادة هندسة المنطقة بما يتناسب مع المصالح الاستراتيجية ، ولايخفى كيف يتم الترويج لفكرة الشرق الأوسط الجديد ، فى نفس اللحظة التى يروج فيها شيمون بيريز لنفس الفكرة.

٢) تقديم النموذج التركى نموذجا للإقتداء رغم الاشكاليات المعقدة التى يواجهها الداخل التركى وعدائه للعرب وتحالفه مع إسرائيل.

٣) الإستعداد لطرح أفكار غير صحيحة واستدراك ذلك صونا لما هو حقيقى مثل عدم اهتمام أمريكا بالمنطقة ثم الاستدراج إلا فيما لايخل بهيمنتها السياسية .

٤) إجتناب طرح فكرة التطور الذاتى لدول المنطقة وإنما دوما عليها الإقتداء أو التمثل بآخرين وبلغة أخرى اللحاق.

تلك كانت رسالة **برنارد لويس** ، أما مايدعو إليه **سمير مرقس** .. فهو ضرورة التيقظ والإنتباه لما يقدمه الغرب من ترسانة فكرية وثقافية تجاهنا ، والقضية تستحق التصدى الفكرى مع أهمية الإقتحام والإشتباك مع هذه الترسانة ، وهو يتفق فى ذلك مع أطروحة الدكتور **حسن حنفى** عن" **علم الإستغراب" فى مقابل " علم الاستشراق"** والرد على المركزية الأوروبية تأكيدا للإرادة العربية ، وتلك الكيفية تختلف تماما عن مجرد عملية " النقل" فالمطلوب هو إعمال" العقل"



المثقف..بين القتل والانتحار!

" **موت المثقف**" مقولة شاعت مع شيوع مقولات النظام العالمي الجديد ، وهي مقولة لاتخص الغرب وحده بصفته منجز الابداع الانساني المعاصر ، وبصفته الفكر الذي أعلن عن" **موت الإله**" في فكره الحديث(١٩٠٠) **نيتشه** وهو النظام الذي انتقل بتاريخانية متطورة من عصر التنوير : **إعلاء سلطة العقل على سلطة المقدس ، وتحويل مركز العالم من الإله إلى الانسان ، ومن التنوير إلى العلمانية / الزمانية التي انتجتها خطابات الثورة والعقل والحرية ، ووصل إلى الحداثة ثم نقدها فيما بعد الحداثة.**

إن الفكر الغربي الذي تحول من سلطة النص / اللاهوت إلى سلطة العقل / الناسوت إلى سلطة النص ثم منه إلى سلطة التأويل اللامحدود بالتفكيك وأعلن موت المؤلف بالهرمونطيقا / التأويل ، كان من الطبيعي أن يصل إلى ثورة المعلومات ، ولم يكن يدرك المثقف العلماني الذي أنتج هذه الثورة أنه يدق المسمار الأخير في نعشه الوضعي الإنساني والشعوري. **فاعلان موت المثقف هو النتيجة الحتمية للتطورات الفلسفية التي قادها المثقف الغربي!**

وتناول بعض مفكرينا العرب مقولة **موت المثقف**، ورفضها على مستوى التطبيق العملي الواقعي لفكرة العربي التابع للفكر الغربي ولم يعش تطوراته الفلسفية **فلم يزل العقل العربي يحاول التنوير وإشاعة التفلسف(أي إثارة القضايا الفلسفية دون انتظار للإجابات)** بالتعريف الكانطي ، ورغم أننا لم ندخل فعلياً هذه المرحلة التنويرية لأننا لم نتنج على مستوى الوعي الجماهيري العربي المجدد الديني المناظر **لمارتن لوثر** الذي يؤسس **لاهوت التنوير**، كمقدمة لازمة للتحرير من سلطة النص ، لذلك لم ننتج مقدمات موضوعية تاريخية تمهد لعصر التنوير العربي.

والسبب في ذلك من وجهة نظر كاتب هذه السطور هو موت المثقف العربي ، أو إن شئنا الدقة انتحاره! نعم **ثمة محاولات عديدة لقتل المثقف العربي من قبل المجتمع والارهاب والسلطة ، إلا أنه انتحر عندما ألقى نفسه في دوامات الغموض ، والبعد عن الواقع ، والبحث عن أيديولوجيا.** ألم يكن أبو العلاء المعري في لزومياته يفتخر بأن النخبة المثقفة في عصره لاتفهمه وهكذا الجاحظ / مؤسسة الثقافة العربية وغيرهما كثيرون.

لقد انقطعت لغة الخطاب بين المثقف والسلطة من ناحية فوقفت ضد تحقيق مشروعاته ، سواء بتدجينه أو بارهابه وإبعاده عن ساحة التأثير الاجتماعي، لكن الأزمة أن المثقف العربي رضي بهذا الدور المرسوم له ، والمثقف الذي نقصده هو ذلك **الذي يحمل هماً معرفياً يريد به إصلاح العالم ، ولذلك لم يغير المثقفون الواقع العربي بقدر ماساهموا في تثبيت دعائمه وإقامة أوتاده وإلا فالنفي والسجن والاغتراب هو البديل من قبل المجتمع والسلطة المسيطرة عليه.**

فاذا كان المثقف الغربي انتهى دوره لأنه أوصل مجتمعه لبر الأمان ، والمعلومات والمعارف لم تعد تحتاج من الانسان الغربي سوى ضغط أزرار ليحصل على مايريد دون وساطة، فان **المثقف العربي انتحر عندما آمن بأن دوره هو نسج قصائد تلحس قدم الخليفة وتمجد عرش السلطان.** فآثر العزلة والتقوقع وأخيراً مات منتحراً بالأيديولوجيا والفلسفات المغتربة عن روح الجماهير. وحتى أولئك الذين زعموا أنهم مثقفو الشعب لفظهم الشعب ولم يتقبل وصايتهم على الحقيقة ذلك لأن الشعب اكتفى بالحقيقة التي يوفرها له الدين والواقع العملي المعاش!

الفرق بين الشرق والغرب **أن الغرب يمتلك شجاعة المواجهة أما الشرق فيحترف جبن المداراة**، فمن يستطيع في الشرق أن يعلن مقولة **(موت الإله)** بالرغم من أن الإله / الضامن الأخلاقي في نفوس الشرقيين قد مات سلوكياً ، فكل القيم الدينية يتجاهلها الناس إلا إذا كانت تحقق لهم نفعاً عملياً وقتياً أما الوجود الفعلي للإله والعقيدة كموجه للسلوك فقد مات ! نعم الدراسات الاجتماعية تثبت أن انعدام المعايير متفش في مجتمعاتنا العربية ، وضياع القيم الأخلاقية الدينية أصبح السمة الغالبة على سلوكيات الناس ، **إن تفشي سلوكيات النفاق والكذب والخداع والتزييف والقتل من أجل المال وغيرها من القيم تعلن بلا موارية الموت الفعلي السلوكي للإله**، ومع ذلك ظل هذا الإعلان حبيساً لأننا نخشى أن نعلنه ونتشدق بالقيم الدينية عندما يتم الاعتداء نظرياً / على مستوى الفكر عليها.

هذه هي مأساتنا ، الإله حي في النظر وميت في العمل ، أصبح إيقونة نتزين بها ونحن نقتلها في كل أفعالنا وكذلك المثقف أضحى أيقونة كذلك وهو الذي مات منتحراً منذ قرون !

ومامظاهر العودة إلى التراث والهجوم على العولمة والنظام العالمي الجديد وإدعاءات الخصوصية والغزو الثقافي إلا أخر ورقات التوت التي تسقط من على عورة العرب التاريخية، ومداراة واضحة للاحساس بالدونية والعجز والنقص ، إنها آليات بقايا المثقفين العرب الدفاعية واستمرار للسياسة التي تضع رأسها في الرمال بدلاً من أن تواجه المصير المحتوم.

وفي النهاية لايسعنا إلا أن نترحم على روح المثقف العربي المنتحر ، وأن نسعى للتواصل مع تراث المثقف الغربي الشجاع الذي أعلن بنفسه عن موته بسبب انتهاء دوره ، فهو أكمل دورته التاريخية وأتها بنجاح أما نحن فقد **تم وئد كل مثقفينا سواء بالقتل أم بالتجاهل الذي أدى إلى انتحارهم ، ومات الإله في نفوسنا عملياً ومازلنا نخشى هذا الإعلان على المستوى النظري ، لأننا غير قادرين على مواجهة أنفسنا بالحقيقة المرة وهي أن العولمة طوفان اكتسح العالم وعلينا أن نلحق بسفينة النجاة لأن مراكبنا الخشبية الصغيرة لاتمتلك قدرة مواجهة الطوفان ولالدينا جبال تعصمنا من الماء، فمجتمعاتنا غارقة إلى أذنيها في الطوفان.** ومازال المثقف فوق جبله العالي يدعي أنه سيعصمه من الماء رغم أن لاأحد يسمع له ، فالناس تراه عملاً غير صالح ولذلك يستحق الغرق بغروره وكذبه وخيانته ، لكنني لاأستطيع أن أتقبل ذلك ، لاأتقبل رجم الجماهير لي وأنا أغرق وهم في سفينة النجاة ، فماذا أقول هل أقول لهم كما قال المسيح من كان منكم بلا خطيئة فليرمني بحجر.. وأظن أن أحداً وقتها لن يستطيع أن يمسك بالحجارة من فرط مابهم من أخطاء لايستطيعون اليوم تكفيرها.

أيمن عبد الرسول



محاولات

التأسلم السياسى كمدخل للارهاب

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد

والعمل السياسى هو فى جوهره صراع اجتماعى - اقتصادى - شخصى . وهو فى أكثر أشكاله أولية صراع على السلطة.

و" أسلمة" العمل السياسى تعنى إخفاء هذه الصراعات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الشخصية ، والصراعات المحمومة على السلطة خلف ستار دينى يحجب شكلها الحقيقى ليمنحها زياً مقبولا.

ومنذ الخلاف فى " سقيفة بنى ساعدة" وهو خلاف على السلطة أو بالدقة على اقتسام السلطة " منكم الأمراء ، ومنا الوزراء".. وفى مواجهتها " هذا الأمر كله من قريش " بدأت الخلافات والخصومات السياسية تتخذ طابعا دينياً ، باضفاء طابع الحلال والحرام على مواقف تستحق بل ويجب أن توصف بالصواب أو الخطأ ..

وحتى عندما مات أحد الأنصار الذين رفضوا بيعة أبى بكر الصديق مطعونا فى الظلام ، وفسر الأمر بأن الجن طعنته لأنه كان يبول واقفاً.. تردد همساً بيت شعر يقول:

وماذنب سعد أنه بال واقفا
ولكن سعداً لم يبايع أبا بكر

وعندما احتدم الصراع مع وضد عثمان كان مقتله وهو خليفة الرسول وصاحبة وممول معاركه السخى ، والذى أكد الرسول أنه" مبشر" بالجنة .. كان مقتله " حلالا" عند البعض .. واتخذ قميصه عند البعض الآخر سبيلا لمعارك أخرى ، هى فى الجوهر ثأرية أو سياسية .. ولكنها اتخذت زياً دينياً.

ومع احتدام المعارك حول السلطة السياسية تبدت " الجاهلية" و" القبلية" فى أبشع صورها حتى ليوشك الانسان أن يتصور أن هؤلاء المتصارعين قد تخلوا عن تعاليم الرسول ، ونسوا فى غمرة " الحرب السياسية" إسلامهم. لكنهم كانوا وياللغرابة يتحدثون عن الاسلام ، ويبررون كل شئ بالاسلام.

وفى الصراع الأشهر ، صراع على ومعاوية اتخذ الدين والمصحف ومعهما الأحاديث المصنوعة أدوات فى صراع هو فى الأساس سياسى.

وتحت ستار التأسلم طاردوا عبد الله بن أبى بكر حتى الفسطاط وأمسكوه وهو يوشك أن يهلك عطشاً ، طالبهم بشربة ماء ، فأبوا ، ثم أشعلوا فيه النار حياً، ثم خاطوا عليه بطن أتان وهو لم يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد.

وعندما انتصر " الأمويون" عادوا فتذكروا ثأر بدر ، ودور الأنصار وأهل المدينة فى مساندة الرسول ضد أبى سفيان .. ويزور" معاوية" المدينة متشفياً ويصطف الناس رغم أنوفهم ليستمعوا إليه قائلا " أما بعد .. فانى والله ماوليتها بمحبة علمتها منكم ، ولامسرة بولايتى عليكم ، ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة".

أما مسلم بن عقبة القائد الأموى الذى ذهب بجيشه إلى المدينة ليفرض على سكانها بيعة يزيد بن معاوية فرضاً ، فقد أشاع القتل والدمار والسبى فى المدينة ، ويقال إن رجال جيشه قد افتضوا بكارة ألف بكر من بنات المدينة.. وصمم على أخذ بيعة الناس هناك مطلقة ، فلا يقبل منهم بيعة على كتاب الله وسنة رسوله ، بل هى بيعة وفقط .. أو كما كانت تسمى آنذاك " بيعة العبيد".

إنها تقاليد الجاهلية الأولى .. وصراعاتها القبلية على السلطة والسلطان ترتدى زيا متأسلما .. لتجعل العنف مبرراً و.. حلالاً " وتتمادى فى التأسلم فتحتمى بأحاديث مصنوعة. وأخذ " فقهاء" كل طرف فى صناعة الأحاديث المكذوبة .

فمعاوية عندما استخدم السيف والخديعة معا، وقتل أقرب المقربين إلى الرسول (صلعم) ، وطارد السابقين إلى الاسلام بينما كان هو ممن فى جاهليته استند فى ذلك كله إلى حديث مصنوع ، فكان يردد مع كل فعلة نكراء من أفعاله .. " والله ماأردتها لنفسى (أى الخلافة) لولا أنى سمعت رسول الله يقول: يامعاوية إذا حكمت فأعدل"

ثم يأتى " العباسيون" على رماح فارسية ، حتى لقد أسمى أشهر أبواب بغداد بباب " خراسان" وحتى أصبحت الفارسية لغة سيدة وسائدة إلى الدرجة التى دفعت المتنبى إلى القول غاضبا: .

وأضحى الفتى العربى فيها
غريب الأهل واليد واللسان
ملاعب جنة لو سار فيها
سليمان لسار بترجمان

كان العرب فزعين من سيطرة " الموالى" الفرس.

ففى البداية كان الصراع عربيا - عربيا. لكن فى الزمن العباسى جاء العنف المتأسلم مسلحاً بسيوف فارسية وحتى بلغة فارسية وهذا ماأفزع العرب ودفع العباسيين إلى الدخول فى معمعة صناعة الأحاديث ليبرروا دورهم .. نفوذهم .. وحتى عنفهم.

ونقرأ " سئل رسول الله عن الآية الكريمة: " وإن تتولوا نول قوماً غيركم" من هؤلاء القوم؟ فوضع يديه على منكبى سلمان الفارسى قائلا: هذا الفتى ورهطه ، والله لو كان الايمان منوطاً بالثريا لناله قوم من فارس".

وتبارت الأطراف السياسية المتصارعة على السلطة فى وضع الأحاديث ، حتى جمع البخارى ستمائة ألف حديث لم يصح لديه منها إلا ثمانية آلاف كثير منها مكرر(أى ورد بأكثر من نص)

ولقد أفسح مجال" أسلمة السياسة" الباب أمام الكثير من المنافقين كى يمارسوا نفاقهم وتحريفهم لتعاليم الدين ..مثل عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء ، الذى قال " بالرجعة" أى رجوع الرسول بعد موته ، وكان يقول " العجب ممن يصدق أن عيسى يرجع ، ويكذب أن محمداً يرجع ، وقد قال تعالى " إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد" ومحمد أحق بالرجوع ، ثم قال : لكل نبى وصى ، وعلى وصى محمد ، محمد خاتم الأنبياء ، وعلى خاتم الأوصياء"(ابن الاثير - الكامل فى التاريخ - جـ٣ - صـ ٧٧)..

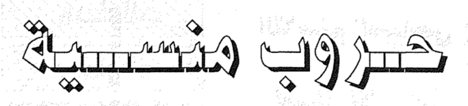
وهكذا كانت أسلمة السياسة وبالا على الجانبين ، لطخت السياسة بعنف عنيف يحتمى بأنه إنما يمتثل لتعاليم الدين ، وحشرت فى النصوص والمفاهيم الدينية " نصوصا" مدسوسة إستهدفت أول مااستهدفت تبرير " المصلحة الذاتية" وتمريرها استناداً إلى" نص" مصنوع ودخيل.

هل أعود فأكرر .. أم أعود فأقرر إن أسلمة السياسة وبال على السياسة وهى قبل ذلك وبال على صحيح الدين.

وهى مفتاح العنف السياسى ومبرره .. بل وصانعه.

د. رفعت السعيد





د. سمير حنا صادق

قدم النظام البرجوازى للبشرية إنجازات خطيرة فى مجالات العلوم تعكس ازدهارها على صحة وسعادة بعض البشر . ولكن هذه الإنجازات تتقزم أمام الجرائم الفادحة التى ارتكبتها قطاعات صغيرة متوحشة من الرأسمالية فى حق باقى الجنس البشرى فلقد فاقت هذه الجرائم ماارتكبه **جنكيز خان** و **هولاكو الرهيب . ويكفى أن نذكر ماارتكبه الأسبان والبرتغاليون فى حق سكان أمريكا الأصليين ومافعله البلجيك فى الكونجو وأعمال الانجليز فى الهند وماارتكبته الرأسمالية الأمريكية فى أفريقيا الغربية وأمريكا الجنوبية وهيروشيما ونجازاكى ، ليقشعر بدننا من أفراد هذه الطبقة المتوحشة المجرمة ولنعتبر الاسكندر الأكبر بجانبهم ملاكاً من ملائكة الرحمة.**

فقد خرجت هذه الرأسمالية بأعمالها هذه عن فطرة الجنس البشرى بل عن فطرة الحيوانات الراقية . فليس فى مجموعة الحيوانات الثديية من يرتكب مثل هذه الجرائم فى حق أفراد نوعه.

وتتعمد الالة الإعلامية للرأسمالية الكبيرة تجاهل الحروب الوحشية التى قامت بها . ولكننا نحتاج إلى إنعاش ذاكرتنا حتى لاننسى بعض هذه الحروب الإجرامية ولو أن الأمور بيدى لقررت تدريس هذه الحروب فى جميع أنحاء عالم الجنوب الضحية البريئة للطبقات الغنية فى الدول السبع الكبرى.

تبرز فى ذاكرتى بين هذه الحروب حربان :

حرب الأفيون وحرب اليونان

حرب الأفيون:

بعد سقوط أسرة **مينج** التى حكمت الصين حتى عام ١٦٤٤ جاءت أسرة **شينج** وخلال حكم أسرة **شينج** نمت الحضارة الصينية نموا مستمرا وتمكنت الصين من أن تستوعب داخل حضارتها بلاداً مثل تركستان وبورما والتبت ونيبال وارتفع سكان الصين إلى ١٠٠ مليون نسمة خلال فترة قصيرة

ثم جاء التجار الأجانب - وآه من التجار الأجانب !!! جاء التجار لشراء الشاى والحرير والآنية المصنوعة من " الصينى " ولم يكن للصين أى حاجة إلى أى من المنتجات الغربية . **واضطر التجار إلى سد العجز التجارى (حوالى ٩٠٪) بشحنات من الذهب والفضة.**

خلال القرن الثامن عشر بدأت شركة الهند الشرقية البريطانية - أهم التجار فى ذلك الوقت- فى تصدير الأفيون إلى الصين **كان الأفيون فى ذلك الوقت يستعمل فى علاج الإسهال، وكانت الرسوم الجمركية عليه مرتفعة** ، فتذمرت الشركة من ذلك ، ولجأت إلى التهريب ، وانتشر وباء تهريب الأفيون بين التجار الإنجليز والأمريكيين والفرنسيين.

وفى عام ١٧٧٣ نجحت شركة الهند الشرقية البريطانية فى تهريب ١٥٠,٠٠٠ (مئة وخمسين ألف) رطل من الأفيون وارتفع هذا الرقم إلى ٨ مليون رطل من الأفيون عام ١٨٣٦ . وأصبحت الصين بفضل عمليات التهريب أكبر مستورد لأخطر المخدرات فى تاريخ البشرية . وفى عام ١٨٣٨ كان تسعة أعشار سكان مناطق كوانجتونج Kuang-tungوفوكينFukienمن المدمنين.

خلال هذه الفترة كتب أحد التجار الأمريكيين خطابا أصبح وثيقة تاريخية على فلسفة التجار . كتب التاجر ويدعى وارين ديلانوWarren Delanoخطابا إلى أهله يقول فيه : **لاأستطيع تبرير تجارة الأفيون أخلاقيا ، ولكنى كتاجر أصر على أنها تجارة عادلة ومشرفة وقانونية ".**

نتيجة لهذه" الحملة الأفيونية" أصبحت أغلبية الإدارة الصينية مدمنة وفاسدة ، فعين الإمبراطور الصينى مستشارا يدعى **لين تسى هسو** Lin Tse Hsu للحد من انتشار الأفيون وكتب **هسو** خطابين للامبراطورة العظيمة الملكة **فيكتوريا** طالبا منها التدخل . فى أول خطاب حاول **هسو** أن يستدر عطف الامبراطورة التى تجلس على عرش الامبراطورية العظيمة والتى ترأس كنيستها والتى تتمسح بالدين فى كل خطواتها طالبا منها منع زراعة الأفيون وصناعته فى مستعمراتها فلم ترد عليه الامبراطورة **فى خطاب هسو الثانى المشهور تاريخيا قال هسو للإمبراطورة وهو أكثر تذمرا " أن ثروات الصين نهبها البرابرة من مواطنيك،** بأى حق يرد هؤلاء الجميل بنشر استعمال الأفيون بين مواطنينا ؟ اسمحى لى أن أسألك أين ضميرهم؟ **لقد سمعت أن تدخين الأفيون ممنوع تماما فى بلدكم فلماذا تسكتون على تصدير الأفيون لبلدان أخرى؟** فنفترض أن سكان بلد آخر قد صدروا الأفيون إلى بلدكم وتاجروا فيه ألن يكون رد فعلك ثورة غاضبة على هذا العمل الوضيع ؟! .." وتجاهلت الإمبراطورة هذا الخطاب أيضا.

فى ١٨ مارس من عام ١٨٣٩ أصدر هسو أمرا إلى كبار تجار الأفيون بتسليم مايمتلكونه من هذا المخدر اللعين ، وعاقب الوطنين الصينيين الذين يتعاملون عن تهريبه.

فاعتبرت الامبراطورية البريطانية هذا التصرف " **عملا وقحاً**" وأرسلت أساطيلها واستولت على **هونج كونج** وتلى ذلك ماعرف باسم" **حرب الأفيون الأولى**" ولم يستطع الصينيون ، بعد أن فسدت إدارتهم ، مقاومة الآلة الحربية البريطانية فانتهت الحرب بمعاهدة **نانكينج** Nanking عام ١٨٤٢ وبمقتضى هذه المعاهدة اضطرت الصين إلى قبول شروط مذلة ، منها دفع **٢١ مليون " تيل" Tael**(عملة صينية قديمة تعادل تقريبا دولار أمريكى) وتنازلت الصين عن هونج كونج.

عندما اختلف الصينيون فى تفسير بعض بنود المعاهدة ، استأنف الإنجليز والفرنسيون الحرب واستولوا على العاصمة بكين ونهبوها تماما وسرقوا مابها من تحف وآثار وأحرقوا قصر الصيف العظيم وفى عام

١٨٦٠ اضطرت الصين إلى إمضاء " **اتفاقية بكين**" التى دفعت بمقتضاها ملايين أخرى من العملة الفضية وتنازلت عن جزر أخرى.

أصبحت الصين رجل الشرق المريض وبدأت فى التحلل. فجاءت فى أعقاب الانجليز والفرنسيين جحافل الأمريكيين والألمان وعاشت الصين مايقرب من قرن فى ذل وهوان اضطرت فيها إلى إمضاء ما يقرب من ١١٠٠ معاهدة .. ثم دخلت اليابان فى اللعبة وغزت منشوريا.

واستمر هذا الوضع إلى أن أعلنت جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٣.

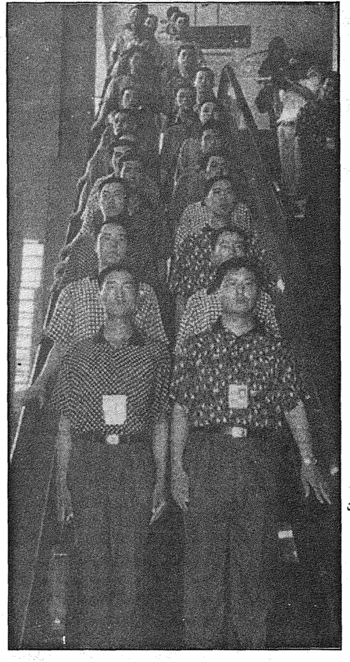
تقول لوس انجلز تايمز فى ١١ يونيو ١٩٩٨

" **فى منتصف القرن التاسع عشر خاض البريطانيون حربين لإرغام الصين على قبول استيراد المخدرات من الهند للصين ، وبعد ذلك بقرن ونصف اعتمدت الولايات المتحدة تحت قيادة كارتر صرف بلايين (نعم بلايين) على حرب أفيون ثانية فى أفغانستان كما قال أحد مساعدى كارتر.** وبارتفاع المساعدات الأمريكية زاد إنتاج الأفيون فى أفغانستان وأصبح منتجو الأفيون الذين تصفهم الأفلام الأمريكية باسم"**المحاربون من أجل الحرية Freedom fighters** يملكون **٦٠٪ من سوق الهيروين** فى أوروبا وأمريكا

حرب اليونان

تصف تقارير وزارة الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٤٥ **المملكة العربية السعودية** بأنها مصدر خطير للمكاسب المادية لايمكن تجاهله . فعلاوة على إنها تحتوى على ٤٠٪ **من احتياطى النفط** ، فانها بأموال النفط سوف تصبح مستوردا ممتازا للأسلحة والسيارات وللمقاولات **ولهذا ، ولأن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط كانت مرتبطة بمصالحها فى السعودية ، فان أمريكا حددت مصالحها فى البحر الأبيض المتوسط بما يضمن لها التحكم والهيمنة** وفى خطبة فى مارس ١٩٤٧ ، قال **ترومان** وهو يعلن " مبدأ ترومان Troman's Doctrine " **إن نظرة واحدة إلى الخريطة تكشف لنا أنه لو وقعت اليونان فى أيدى الثوار ، فان الفوضى سوف تعم وتنتشر فى الشرق الأوسط مع إمكانية فقدان البترول".**

ولقد بدأ تطبيق هذه السياسة فى عام ١٩٤٧ . فبعد هزيمة النازى أعادت بريطانيا



الجنود الصينيون فى طريقهم لاستعادة هونج كونج التى فقدوها فى حرب الأفيون !!

الملكية والمتعاونين السابقين مع الفاشية إلى أثينا لإخماد حركة المقاومة القديمة التى خرجت بعد الانتصار على الفاشيين مطالبة بنظام عادل ديموقراطى . كانت تعليمات **تشرشل** صريحة بأنه على القوات البريطانية التصرف مع أهل أثينا وكأنهم متمردون على النظام . **ولقد أشعلت استجابة الفاشيين وتحكم البريطانيين نار المقاومة بين العمال والمثقفين ، فتقدمت القوات الأمريكية بالتعاون مع الملك بول والملكة فريدريكا ووزير الداخلية مافر فيكليس المعروفين جميعا بسابق انضمامهم للشبيبة الفاشية فى اليونان** وقام هؤلاء **جميعا** بسحق **حركات المثقفين والعمال والفلاحين المتمردة.**

لم يكن سحق المقاومة عملية سهلة ، فلقد قتل فى هذه الحرب ١٦٠٫٠٠٠ (مائة وستون ألف يونانى)وتحول ٨٠٠٫٠٠٠ (**ثمانمائة ألف**) من الأهالى إلى لاجئين ونفى عشرات الألوف إلى الخارج وأرسل عشرات الألوف إلى سجون على جزر اليونان حيث قتلوا بعد تعذيبهم.

ثم بعد ذلك يحدثوننا عن حقوق الإنسان وعن نظام عالمى جديد !!!

رد على مقال «أحمد بهاء شعبان» فى«الجيل»

ليس دفاعا عن اليسار..
بل تعصبا لتيار معين داخل اليسار

دأبت بعض الصحف فى الفترة الأخيرة على شن حملة موجهة ضد اليسار الماركسى بشكل عام، وإلى أشخاص بعينهم واتجاه بذاته بشكل خاص .وقد تم هذا تارة تحت ذريعة الهجوم على التمويل الأجنبى ومنظمات حقوق الإنسان (**جريدة الأسبوع**). وتارة أخرى من خلال تشويه الدور الوطنى للحركة الشيوعية فى نضالها ضد الاستعمار والصهيونية ،مستغلة فى ذلك الدور الذى لعبه الأجانب واليهود فى نشأة الحركة الشيوعية الوسطى فى بداية الاربعينيات (**جريدة الجيل**). وللأسف الشديد فقد شارك فى هذه الحملة عناصر يسارية وماركسية كان من المفترض أن يدركوا أبعاد الدور الذى تلعبه هذه الصحف والاغراض الحقيقية لها .. وهذا لا ينسحب بالطبع على كل من يكتب رأياً موضوعياً فى هذه الجريدة أو تلك.

وقد نشرت جريدة«**الجيل**» فى شهر فبراير الماضى مقالين للدكتور «**ايمان يحيى**» بمناسبة صدور كتاب يتضمن أفكار ومواقف «**هنرى كوربيل**» حول السلام العربى الاسرائيلى .. وللأسف الشديد فإن المقالين وطريقة عرض العناوين والصور لم يتضمنا رأيا نقدياً.. وإنما تضمنا تشهيرا صارخا بالحركة الشيوعية ورموزها بطريقة تذكرنا بالحملات المعادية للشيوعية فى الصحف الحكومية المأجورة التى كانت تمهد دوماً للضربات الأمنية العنيفة ضد الشيوعيين.

ومن حيث المبدأ لا أحد هنا يعارض بالطبع حق « **د. إيمان**» فى الاختلاف مع **هنرى كوربيل** أو مع هذه المنظمة أو تلك ، لكننا نرفض استخدام أسلوب ومنهج التكفير عند التعرض لقضايا مصيرية مثل الموقف من الصهيونية وإسرائيل ..**وأنا هنا لست بصدد الدفاع عن هنرى كوربيل بل إننى فى الحقيقة أمتلك العديد من التحفظات على بعض أفكاره وممارساته دون أن يعنى هذا إلقاء الاتهامات جزافا دون أسانيد..** لكننى وأكرر- ضد استخدام الاسلوب الانتقائى ، وأنصاف الحقائق ،وعدم الموضوعية لتشويه الحركة الشيوعية ودورها الوطنى الذى لعبته بمختلف فصائلها .. بهذه الدرجة ،أو تلك - وأعتقد أننا نحتاج الآن أكثر من أى وقت مضى لتقييم تاريخ الحركة الشيوعية بشكل حقيقى، ودراسة دور الأجانب واليهود ، وإقامة حلقات نقاشية جادة وعلمية لاستخلاص الدروس ،والوصول إلى الحقيقة حتى تستفيد الاجيال الجديدة بدلا من تشويه وعيها.

والحقيقة إن ما دفعنى إلى الكتابة حول هذا الموضوع ليس الرد على مقالى د. إيمان ، ولكن ما دفعنى للكتابة حقا هو المقال الذى نشره الاستاذ «**أحمد بهاء الدين شعبان**» فى **جريدة الجيل فى ٧ مارس ٩٩** تعليقا على هذين المقالين .. فقد تصورت للوهلة الأولى ، وأن الاستاذ بهاء سوف يرفض أسلوب الصحيفة فى التشهير والتشويه ، ولكننى كنت مخطئا، إذ أننى اكتشفت **أن الأستاذ بهاء كان يهدف فى الأساس إلى الدفاع عن تيار معين بل والمبالغة فى دوره من جانب ، وادانة التيار الآخر والتقليل من دوره بل وتشويه مواقفه الوطنية من جانب آخر** ..والخطير فى الأمر أن هذا الموقف لا ينسحب فقط على الماضى فى الاربعينيات والخمسينيات ، بل إنه يمتد ليلقى بظلاله على النضال الشيوعى فى السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر.

صلاح عدلى



هنرى كوربيل

ورغم اختلافى مع جوهر المقال والأساس الذى بنى عليه ،فإنه إحتوى على بعض الافكار التى أعلن اتفاقى معها .. وخاصة ذلك الموقف الماركسى والأممى الذى يميز بين الموقف من الصهيونية والموقف من اليهود كأصحاب ديانه.. وتأكيده كذلك على أن هناك يهودا لعبوا دورا فى مناهضة الصهيونية فى الاربعينيات ، ولكنه أضاف فقرة قد يفهم منها أن هذا الموقف لا ينطبق فقط إلا على الماضى وأنه لم يعد صحيحا الآن، و لا أن النظرة الاشتراكية ذات الافق الأممى ما كانت لتقبل استبعاد مواطن من صفوفها لمجرد كون ديانته يهودية، فى وقت لم يكن ارتباط هذا الدين بالصهيونية جليا مثل هذه الفترة وأنا أتفق فى أن الظروف الآن أكثر تعقيدا خاصة بعد قيام دولة إسرائيل ،وبعد تزايد معدلات هجرة اليهود إليها ،وبعد ازدياد ارتباط الرأسمالية الاحتكارية اليهودية فى أنحاء العالم بالمشروع الصهيونى ومعاداتها العنيفة للشيوعية .. إلا أنه رغم كل ذلك **فإن الموقف الماركسى المبنى من ضرورة التمييز بين الصهيونية وبين اليهود كأصحاب ديانة ما زال صحيحا وينبغى**

التمسك به والدفاع عنه .. والا سوف نقع فى أسر النظرة المتعصبة والتى تنطلق من أن جوهر الصراع بيننا وبين إسرائيل دينيا ،بينما هو فى حقيقة صراعا وطنيا ضد الاستعمار و الصهيونية وان اتخذ هذا المظهر الدينى الصارخ.

وفى إطار الاحكام السريعة التى جاءت فى ثنايا المقال أيضا- -رغم أنها ليست موضوعه الرئيسى -ما جاء فيه **حول تعرض الشيوعيين لضغوط هائلة فى ظل الناصرية كان من نتيجتها أن أجبروا على حل حزبهم»** إن هذا الحكم فيه استخفاف شديد بنضال وصلابة االشيوعيين وتضحياتهم ازاء التعذيب والضغوط والتى تعرضوا لها ..كما أنه يمثل **حالة من الاستعلاء على الجيل القديم** ، ويتغاضى فى نفس الوقت عن الأسباب السياسية والتنظيمية ،والفكرية . وكذلك عن الظروف التى كانت تمر بها البلاد فى بداية الستينات والظروف العالمية وظروف السجن والعزلة كذلك ان هذا ليس تبريرا «للحل» لأنه يمثل خطأ كبير ينبغي إدانته ، مع ضرورة الدراسة **الموضوعية للأسباب التى أدت إليه واستخلاص الدروس حتى نستطيع تقييم التاريخ بشكل صحيح وحتى نستفيد منه.**

وأخيرا نأتى للجزء الأهم فى المقال وهو ما يخص الحلقة الحديثة من النضال الشيوعى التى بدأت فى أواخر الستينات وليسمح لى القارئ أن أقتبس هذه الفقرة بالكامل من المقال «تكونت عدة منظمات شيوعية من أبرزها **حزب العمال الشيوعى** (أواخر عام ١٩٦٩) **والحزب الشيوعى المصرى -٨ يناير** (أوائل السبعينيات ،**والحزب الشيوعي المصرى** (منتصف ١٩٧٥) .وكان لهذه المنظمات على الرغم من أية ملاحظات موضوعية على مظاهر وجودها مواقف محددة ومتباينة من الصراع العربى الاسرائيلى. والدعوة للاقتداء بمسيرة شعوب آسيا (فيتنام -كمبوديا -لاوس) وشعوب افريقيا (الجزائر -انجولا -موزمبيق) وبنضالاتها وتضحياتها التى وجهت ضربات حاسمة للقوى الامبريالية(٨ يناير) .. ومن أجل دحر العنصرية الصهيونية وتصفية الدولة الإسرائيلية كركيزة للامبريالية العالمية ، وللنضال من أجل تحرير فلسطين وبناء الجمهورية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفسطينى (العمال) .. ومال التنظيم الثالث الذى هو فى الأصل امتداد تاريخى وتنظيمى وفكرى لمجموعة هنرى كورييل





هرتزل-بن جوريون-بيجن

وخطه السياسى ، إلى تبنى فكرة «التسوية السياسية» التى تقود إلي ما يسمى «بالسلام العادل» أى ذلك السلام الذى يحقق للفلسطينيين دولة بجوار دولة إسرائيل».

وهنا لابد من اقتباس فقرة أخرى سابقة فى المقال ترى أن«هنرى كورييل لعب دورا دون شك فى محاولة لجم الروح العدائية للصهيونية ودولتها» .. والخلاصة ، أن هذا الموقف الذى افترضه الاستاذ« بهاء» «عن كورييل» ينسحب بالضرورة على الحزب الشيوعى المصرى ..الذى اعتبره المقال ببساطة شديدة مجرد امتداد لجماعة كورييل وخطه السياسى.

وهذا الموقف الذى جاء بالمقال يعمد إلى المغالطة فى حقائق التاريخ ، وإلى إصدار احكام مطلقة منحازة دون أية أسانيد أو أدلة ،كما أنه **يهدف إلى تشويه الدور الوطنى ليس فقط لتيار هام من تيارات الحركة الشيوعية فى الأربعينيات والخمسينيات ولكن أيضا للحزب الشيوعى المصرى وتاريخه المعروف في النضال ضد الصهيونية وإسرائيل**.. وهل يكفي لاصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة أن يكون مرجع الأستاذ «بهاء» الوحيد كتاب «**القضية الفلسطينية فى فكر اليسار المصرى**» من تأليف الأستاذ **عبد القادر ياسين** مع احترامي وتقديرى له..

وهل يليق بباحث نزيه غايته الحقيقة أن يتجاهل ضرورة دراسة مواقف الحزب الشيوعى المصرى ووثائقه الأساسية «رغم وجودها فى كتب مطبوعة» وفى ملفات القضايا وغيرها قبل الحكم على مواقف هذا الحزب و ألا يدعو هذا إلى التساؤل الآتى: هل اكتفى الاستاذ «أحمد بهاء» بأن يكون هو المرجع الذى يمنح صكوك الغفران والوطنية لهذا التنظيم ويمنعها عن ذاك .. ولمصلحة من تشويه دور منظمة مثل حدتو لعبت دوراً هاما مع غيرها من المنظمات الأخرى فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ وكذلك فى العمل الفدائى فى القناة فى بداية الخمسينيات . وأيضا فى النضال فى بور سعيد أيام العدوان الثلاثى .. ولمصلحة من تشويه مواقف الحزب الشيوعى المصرى وتقزيم دوره واختزال وجوده بهذا الشكل المتعصب.

إن مجرد النظر فى قوائم الأسماء فى عرائض الاتهام فى قضايا الحزب الشيوعى المصرى اعوام (٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١) تكشف لمن يريد البحث عن الحقيقة فعلا **أن الحزب الشيوعى المصرى كان يضم فى صفوفه عناصر من مختلف الاتجاهات من الشيوعيين القدامى ،كما أنه يضم فى نفس الوقت عدداً كبيراً من الجيل الوسيط والشباب الذى لم ينخرط فى النضال الشيوعى القديم.**

كما أن وثائق الحزب (**التقرير التنظيمى الصادر عن المؤتمر الأول عام ١٩٨٠ -صادر عن دار ابن خلدون) تذكر أن الحزب الشيوعى المصرى تكون من وحدة ثلاث حلقات بدأت نشاطها منفصلة بعد عام ١٩٦٧ وكانت تضم**

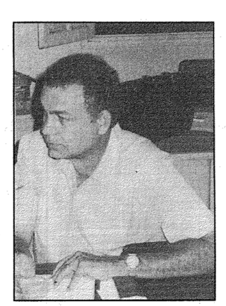
عناصر من مختلف الاتجاهات والاجيال وتوحدت فى تنظيم واحد عام ٧٢.

وإن اعلان الحزب فى منتصف عام ١٩٧٥ تم بعد اكتمال المقومات التنظيمية والسياسية والفكرية»..كما جاء فى التقرير أيضا ما يفيد أن الحزب هو استمرار لتراث الحركة الشيوعية الوطنى بجميع فصائلها وتياراتها . ولكنه استمرار نقدى وجدلى يتمثل ايجابيات هذه الحركة ويرفض سلبياتها ، يعمل على دعم الروح الحزبية وروح الوحدة ويرفض الروح الحلقية التى تؤدى إلى الانقسامية ، يدين قرار الحل ويدرس الظروف التى أدت إليه حتى يعى الدروس .. وأنا اتفق مع هذه الروح وهذا النفى الجدلى للقديم .. واختلف بشدة مع النظرة العدمية لبعض الاصدقاء التى ترمى إلى تشويه كل شئ فى الماضى .. فمن لا ماضى له ، لا حاضر ولا مستقبل له..

وأنا لا أفهم مطلقا من أين جاء الاستاذ بهاء بهذا الكلام عن مواقف الحزب عن الصراع العربى الاسرائيلى فى حين أن نضال الحزب لم يتوقف ضد اتفاقيات كامب ديفيد ومحاولات التطبيع .. بل وتعرضه للعديد من الضربات البوليسية خاصة فى السبعينيات وأوائل الثمانينات إلى جانب المنظمات الأخرى بالطبع.. ومن ينسى مواقف الشهيد **زكى مراد**وموقفه الرائد فى توحيد صفوف المعارضة الوطنية ضد كامب ديفيد وكان هو عام ١٩٩٨ صاحب مقولة « **لقد تحددت الخنادق .. خندق الوطنية وخندق الخيانة والعمالة».**

وكذلك فإن مجرد اطلاله سريعة على وثائق الحزب منذ إعلانه وحتى الآن تؤكد على هذه المواقف الواضحة والناصعة ضد إسرائيل والصهيونية .. ونحن سوف نتعرض لها باختصار واضعين صوب أعيننا أساسا الاجيال الجديدة الشابة التى من المهم أن تتعرف على الحقيقة فى نضال الشيوعيين ..ولقد أكد البرنامج الأول للحزب الصادر عن المؤتمر الأول عام ١٩٨٠ على أن الهدف النهائى هو « **اقامة دولة علمانية على كامل التراب الفلسطينى»**كما اعترف الحزب بأهمية جميع وسائل النضال بما فيها الكفاح المسلح ولكنه أكد فى نفس الوقت على خطورة الاقتصار على شكل واحد فى جميع الظروف وفى كل الأوقات.

وجاء فى البرنامج الثانى الصادر عن المؤتمر الثالث عام ١٩٩٢ «انه لا يمكن انجاز



أحمد بهاء شعبان
المغالطة فى حقائق التاريخ

الثورة الوطنية الديمقراطية بدون انهاء أوضاع التبعية السياسية والاقتصادية لامريكا وتصفية الوجود العسكرى الأمريكى فى سيناء واسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد» كما جاء أيضا «**ان الحزب يدعو إلى دعم مختلف أشكال النضال الذى يخوض الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإلى مقاومة كل الحلول التى تخرج عن الشرعية الدولية الحقيقية وقرارات الأمم المتحدة وتسعى لفرض حل أمريكى وإسرائيلى».**

وجاء فى تقرير «الخط السياسى للمرحلة القادمة» صادر أيضا عن المؤتمر الثالث للحزب عام ٩٢ « **يكمن حل القضية الفلسطينية فى إقامة الدولة الفلسطينية تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلسى الأمن على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة ،وانسحاب اسرائيل الكامل من الجولان المحتل وجنوب لبنان** وأكد التقرير فى نفس الوقت على أن **الصراع العربى الاسرائيلى أكثر شمولا واتساعا من القضية الفلسطينية بالرغم من انها هى لب النزاع وجوهر الصراع .. ولن تتحقق نهاية له سوى باطفاء بؤرة العدوان والتوسع للدولة الصهيونية ، وذلك يتطلب توازنا دوليا لصالح الشعوب العربية ،كما يتطلب واقعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا جديدا فى المنطقة يتيح للشعوب العربية كبح القوى الصهيونية نهائيا ،وتوطيد السلام والاستقرار فى المنطقة.**

وفى تقرير أخير صادر عن اللجنة المركزية للحزب فى فبراير ٩٩ «أكد على فشل التسوية السياسية القائمة على أسس ومنهج كامب ديفيد ومدريد ، وان اسرائيل تطالب بمزيد من التنازلات بما يعنى استسلاماً كاملاً للهيمنة الاسرائيلية فى المنطقة». كما جاء فيه أيضا «أنه فى ظل هذا المناخ العربى الردئ ،وفى ظل مسلسل التنازلات جاءت اتفاقية «واى بلانتيشين» التى سبق وأعلن الحزب مواقفه الرافضة لها وأنه واضح من كل ذلك أن هناك تخلياً واضحاً عن المفهوم العربى للتسوية الذى يعنى **تسوية سياسية شاملة وعادلة تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحق العودة ، واقامة دولة فلسطين مستقلة فوق الأراضى الفلسطينية وعاصمتها القدس، وتحرير كافة الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .. إن الدولة ليست علماً ونشيداً وحسب بل انها سيادة كاملة تمارس على الارض والجو».**

هذا باختصار هو موقف الحزب ، وهو موقف ينطلق من الظروف الموضوعية ولا يطرح حلولاأو تصورات مستحيلة .. يرفض منهج الحلول الانفرادية ومسلسل التنازلات الذى يتم الآن من السلطة الفلسطينية لاسرائيل والارتماء فى أحضان أمريكا ..وفى نفس الوقت يتمسك بالرؤية الاستراتيجية لطبيعة الصراع العربى الصهيونى وضرورة ازالة الطابع الاستيطانى والتوسعى والعدوانى لدولة إسرائيل فى إطار عملية تاريخية طويلة وشاقة.. هذا بالاضافة إلى دور الحزب الواضح فى تأسيس لجان مقاومة التطبيع ورفضه القاطع لاعلان كوبنهاجن.

وفى النهاية فان هدفى من هذا العرض ليس الدخول فى سجال مع الأستاذ بهاء بقدر ما هو السعى لابراز المواقف الحقيقية .. وأعتقد أننا الآن احوج من نكون إلى التخلى عن النظرة الحلقية وعن التعصب ، والعمل بكل السبل على إحياء روح التعاون والتسامح والبحث العلمى والاختلاف الموضوعى حتى يكون دفاعنا عن اليسار والوطن دفاعاً عن الحقيقة فى نفس الوقت ..كما أننا نحتاج الآن وبشدة إلى تكاتف قوى اليسار ، بدلا من تبديدها فى معارك مفتعلة تستغرقنا وتحرف أنظارنا عن أعدائنا الحقيقيين.



فن

«الدولة الرخوة» وأزمة السينما المصرية

أعترف للقارئ بأننى لم أعد أستطيع -لحظة واحدة- أن أتخلى عن إحساس قائم بالتشاؤم حول مصير السينما المصرية ،وقد أتجاوز ذلك أيضا فأقول أنه تشاؤم أعمق حول مصير أمور أكثر جوهرية في هذا الوطن. وما الذى يدفعنا إلى التفاؤل بينما الحاضر المتردى الذى نعيشه يخفى تحت السطح أسسا متداعية متهالكة ، لا يريدون لنا أن نراها ، بل إنهم لا يعترفون حتى بوجودها ، ويحدثوننا عن مستقبل وهمى كأنه السراب ، يضعونه -مستقبلنا ومستقبل الوطن كله- بين أيدى بضع أناس يشار إليهم بأنهم رجال المال والأعمال؟.

إنهم يزفون لك البشرى بأن الحكومة تنوى- وأنت تعرف أن الأعمال بالنيات ، وإن كنا لا نعرف حقاً نوايا رجال الأعمال -أن تختفى ضريبة «الملاهى» على تذاكر السينما ، ويقولون لك أيضا إن ذلك سوف ينهى-مرة واحدة وإلى الأبد- أزمة السينما المصرية .وعلى الرغم من أننا لم نقرأ أبدا تصريحا رسمياً واحداً «واضحا» حول هذا الأمر ، فإن الحكومة تريد أن توحى لنا بأنها لا تتوقف أبدا عن التفكير فى هذه الأزمة ، وإيجاد حلولها الخاصة لها ،حدث ذلك للحظة خاطفة منذ عامين عندما صاغوا بضعة سطور حول تسهيلات ضريبية للشركات ذات رأس المال الذى يتجاوز المائتى مليون جنيه ، ثم يحدث اليوم فى لحظة خاطفة أخرى عندما يعرضون النوايا بتخفيض ضريبة «الملاهى» ، فهل يمكنك إذن أن **تجرؤ على اتهام «الحكومة» بأنها لا تهتم بصناعة وفن السينما المصرية ؟! وهل ينبغى أن يتسرب الشك إلى نفسك من أن هذا القرار ، أو تلك النية ، قد تم تفصيلهما على مقاس بعض رجال الأموال ، وأصحاب «مدن الملاهى» ، التى تكاثرت فى الآونة الأخيرة تكاثرا يثير السخرية والمرارة معاً ، فى وطن يعترف فيه أصحاب القرار بأننا نستورد القمح لكى نصنع رغيف خبزنا !؟ وهل تستطيع بعد ذلك كله أن تخفى إحساسك العميق بالتشاؤم حول الحاضر والمستقبل معاً؟.**



□عادل امام يرحب بضيوفه في حفل الاستقبال□

عادل إمام

فلنتوقف لحظة عند ذلك المشروع الحكومى الغامض الذى يدور حول تخفيض ضريبة «الملاهى» ، لنتأمل كيف يمكن لنا أن نستمر فى أن نضع الملاهى ، و«المراجيح» فى سلة واحدة مع فن السينما .(يقول لك البعض فى تبجح أن قانون الرقابة على المصنفات الفنية يكرس ذلك الوضع ، فهل أصبح قانون الرقابة أزليا أبدياً؟) ، وهو الأمر الذى كانت تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية- المثل الأعلى لبعض صناع القرار عندنا-حتى ثلاثينات القرن العشرين ،حين كان القانون القديم ينظر إلى فن السينما نظرته إلى عروض السيرك ، نافيا عنه كونه أداة من أدوات

أحمد يوسف

التعبير الفنى الإنسانى ، لكن نضال الفنانين ورجال «الصناعة السينمائية» بالمعنى الحقيقى للصناعة والرجال -أفضى منذ مطلع الخمسينيات إلى سن قانون يعترف للسينما بحق **«حرية التعبير»** ، ويرفع عنها شبهة إلصاقها بعروض الملاهى .**لكننا وبعد نصف قرن كامل ما نزال أسرى لتلك النظرة الضيقة تجاه فن وصناعة السينما ، ووضعها -فناً وصناعة- تحت طائلة قانون وضرائب«الملاهى»!.**

وفى الوقت الذى يدور فيه الجدل ، والفصال بين الحكومة من جانب ، وتجار السينما من جانب آخر ،حول نسبة تخفيض ضريبة الملاهى على تذاكر السينما ، تضيع الحقيقة الجوهرية التى تكمن خلف أزمة السينما المصرية ، والتى سبق أن أطلقنا عليها مرارا **«الفلسفة الغائبة»** فى نظرة المؤسسات الرسمية وأصحاب القرار إلى فن وصناعة السينما ،ليس فقط لأنه ينبغى علينا

أن ننظر إلى السينما على أنها أداةمهمة فى صياغة الوجدان الجمعى (**ولكن ماذا تتوقع من سياسة ثقافية تبحث عن «الضوضاء» والصهللة !! باستخدام تعبيرات الرجل المسئول الأول عن هذه السياسة؟**) ،وليس فقط لأننا نعتبر السينما نوعا من «الصناعة الثقيلة» يقتضى أن ننفق عليها دون انتظار للربح العاجل (وكيف لك أن تنتظر ذلك من الرأسمالية الطفيلية التى نعيش فى ظلها؟) ، ولكن -وهذا هو الأهم- لأن **هذه الفلسفة الغائبة تعكس قصوراً عميقاً ومتعمداً فى فهم الفرق الجوهرى بين «الدولة» و «الحكومة» ،كما تفرض نوعا من الرأسمالية العابرة التى تنظر للسينما بوصفها سلعة استهلاكية ، لا تختلف كثيرا عن عشرات الأنواع التى تغرق السوق المصرية من البطاطس المقلية والبسكويت!.**

ومن المثير للأسى والأسف أن يسيطر اليوم- فى ظل ما يطلقون عليه«**حرية الاقتصاد**» -مفهوم تفكيك مؤسسات الدولة، بدعوى أن الدولة تفرض بالضرورة نوعا من الشمولية المقيتة ، وهو مفهوم يكاد أن يلتقى مع أكثر النزعات الفوضوية السياسية جموحاً ، ويتناسى أن وجود مؤسسات **الدولة -أية دولة، أيا كان نظامها السياسى والاقتصادى -ليس إلا تعبيرا عن «العقد الاجتماعى» بين المواطن من جانب ، والوطن من جانب آخر** (هذا العقد الاجتماعى الذى لم يعد له وجود) ، لكن الأكثر خطورة هو أن ما يتم فعلاً فى ظل هذا المفهوم هو تمييع العلاقة بين الدولة والحكومة ، أو بالأحرى تداخل ما تبقى من مؤسسات الدولة (الدولة الرخوة) ،باستخدام مصطلح الدكتور **جلال أمين**) ،حتى تداخلت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، فى ظل ما يسمى «**التوجيهات العليا**»، التى أصبحت -مثل الآلة فوق الآلة فى المسرحيات الاغريقية -تتدخل من آن لآخر ، لتضع القوانين ، وترسم القرارات والمسارات.

غير أن للقضية وجهاً آخر أكثر إظلاما وتناقضا عبثيا ، فبقدر ما تفرضه هذه الرؤية من حرية الاقتصاد -أو فوضويته إن شئت الدقة- فإن ما يبقى من «الدولة» هو تلك القبضة الحديدية المفروضة من «الحكومة» على انشاء وتكوين الأحزاب السياسية ، فهى إذن ليست دولة بالمعنى المعاصر للكلمة ، وإنما حكومة تفرض وجودها الدائم والمستمر على الساحة السياسية، بينما تكاد أن تعقد حلفاً اقتصادياً مع بعض رجال المال والأعمال ، لتتركهم فى النهاية يمارسون سياساتهم الاقتصادية الطفيلية، التى تكاد بدورها أن تنحصر فى إقامة مدن الملاهى وتقسيم الأراضى وبيع الأوهام (مجسدة فى لافتات مدن جديدة تحمل كلها أسماء أمريكية !) ،تاركين الكتلة الهائلة الغارقة من المجتمع تسبح نحو المجهول.

إن شئت تحديدا لما نعنيه بدور الدولة فيما يخص أزمة السينما المصرية ووضعها المتردى ، أرجو أن تقرأ سطوراً من «**موسوعة أو كسفورد لتاريخ السينما العالمية**»، التى تتحدث عن صناعة السينما الأمريكية التى عانت طوال الحرب العالمية الثانية -لأسباب عديدة ومتفرقة -من غلق الأسواق الأوربية فى وجهها ، وحين أنتهت الحرب ، لم تترك الدولة (الأمريكية ، الرأسمالية ، صاحبة لواء ما يسمى «الاقتصاد الحر»!) صناع السينما الأمريكية يواجهون الأمر وحدهم : «فبعد عملية إنزال القوات الأمريكية على شواطئ نورماندى ، أعقب الانزال مباشرة وصول قوات خاصة أطلق عليها (الفرع العسكرى للعلوم النفسية) يحمل معه الأفلام الوثائقية والروائية الأمريكية التى لم تكن قد عرضت فى دول أوروبا خلال السنوات الأخيرة من الحرب .لقد كان البعض من هذه القوات رجالا مهمين من هوليوود جندتهم (الدولة) ،وكان الهدف المحدد لهم ينحصر فى مهمتين: **المهمة السياسية فى إقناع الدول الأوربية بعدم التهاون فى أية أفكار نازية أو فاشستية تتسلل إلى الأفلام داخل صناعات السينما فى أوروبا ،والمهمة الاقتصادية فى وضع سياسة تقوم على (الاقتصاد الحر) الذى يسمح للأفلام الأمريكية بالعرض فى الدول الأوروبية دون عوائق».**

لقد فرضت «الدولة» الأمريكية -رائدة ما يسمى «العالم الحر» -وجودها ، ووضعت كل ثقلها ، لتحمى صناعاتها السينمائية وبالطبع فإن «الدول» الأوروبية لم تتوان عن رد هذا الهجوم العاصف .(وأرجو أن يتذكر القارئ أننا لا نتحدث عن دور «الحكومة» أو السلطة التنفيذية التى قد تتغير فى ظل تداول الأحزاب السياسية للسلطة ، وإن كان الأمر يختلف عندنا حيث تقول الحكومة : «**أنا الدولة ، والدولة أنا**» ، دون أن تقوم حقاً بدور الدولة الحقيقى!) .وهكذا دعمت الدول الأوربية- فى إيطاليا وفرنسا وانجلترا ، على سبيل المثال -صناعاتها السينمائية بكل ما تملك من إمكانات مادية وسياسية ، وقامت بوضع الخطط وتشريع القوانين التى تدعم وتحمى هذه الصناعات ، وعلى رأسها الدعم المالى المباشر لانتاج الأفلام، وسن قانون «الكوتا» الذى يضع نوعا من التناسب بين عرض الأفلام المحلية والأفلام الأجنبية.

بل إن شئت دليلا أكثر وضوحا على المفهوم المغلوط لدينا عن «حرية الاقتصاد» فى الدول الرأسمالية ذاتها ، عليك أن تتأمل كيف واجهت الدولة الأمريكية أزمة صناعة السينما الهوليودية خلال الثلاثينات ،حين بدا واضحا أن الشركات السينمائية الكبرى تمارس نوعا من الاحتكار الكامل لحلقات الصناعة، فى الانتاج والتوزيع والعرض فى وقت واحد ،مما لا يترك فرصة أمام أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة.(**إنه الاحتكار ذاته الذى يكرسه عندنا قرار التسهيلات الضريبية للشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة وحدها!!**) ، فواجهت الدولة «الرأسمالية» -ممثلة فى المحكمة العليا الأمريكية ، وفيما عرف باسم «**قضية بارماونت**» هذا الاحتكار بسن تشريع يفرض على الشركات السينمائية

الواد محروس بتاع الوزير



الاقتصار على نشاط واحد ، بين الانتاج أو التوزيع أو العرض حتى تزدهر الصناعة السينمائية بتشجيع مساهمات كل أصحاب رؤوس الأموال ، الكبيرة والصغيرة على السواء.

إننا نسوق هذه الأمثلة لكي نؤكد على أن دور الدولة- إذا تمتعت حقا بفلسفة واضحة تجاه دورها الحقيقي ،حتى في أعتى الدول الرأسمالية- هو دور شديد الأهمية في تحقيق شروط «العقد الاجتماعي» بينها وبين مواطنيها ، وفي دعم الوجود الوطني بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية . وبدلا من أن تبحث الحكومة عندنا عن صياغة قرارات متعجلة ، و **إعلان نوايا غامضة ، لا تقدم- ولعلها تؤخر -كثيرا في حل أزمة السينما** (وهي في الحقيقة تفعل ذلك لمجرد ذر الرماد في العيون، فإن عليها أن تمارس دورها- من خلال مؤسسات ثقافية وصناعية راسخة -هذا الدور الذي لا يمكن إلا أن تقوم به الدولة القوية وحدها.

ولتسأل نفسك- أو بالأحرى لتسأل الحكومة نفسها-عن مجرد التفكير في قيام أية جهة رسمية بالحصول على معلومة واحدة لا تقوم بدونها أية صناعة سينمائية في أي من بلاد العالم، فالمقياس الحقيقي لوضعية فن وصناعة السينما لا يقاس بعدد الافلام التي يتم إنتاجها سنويا (فهذا في الحقيقة مقياس زائف ، أكد زيفه ذلك التراجع المفاجئ ، بين عشية وضحاها ،وفي عدد الافلام التي كان يتم إنتاجها حوالي منتصف هذا العقد) .**وإنما المقياس لنجاح «الصناعة» هو عدد المتفرجين الذين يرتادون دور العرض السينمائية كل عام، وهو رقم يدور في معظم دول العالم حول أربعة أو خمسة أضعاف عدد السكان ، وهو ما يعني أنه ينبغي أن تباع داخل السوق المصرية بين المآتين وخمسين مليونا والثلاث مائة مليون من تذاكرالسينما سنويا ، ولك أن تدرك حجم الكارثة التي نعاني منها إذ لا يتعدى هذا الرقم -في أفضل التقديرات -العشرة ملايين مشاهد ، ولك أيضا أن ترى أن الكارثة أكبر مما نتصور ،حين يردد بعض رجال الأعمال عندنا حديثا عن أن مفتاح الحل هو فتح سوق خارجية ، دون أن يلتفتوا لحظة واحدة إلى أن السوق الداخلية هي المعيار الحقيقي، لكنهم يفكرون بعقلية السماسرة وأصحاب شركات التصدير والاستيراد ويتناسون ما نؤكد عليه دائما من أن «الزبون» الحقيقي والطبيعي للسينما المصرية -ثقافيا واقتصاديا -هو المتفرج المصري أولا.**

إن هذا يعكس في الحقيقة سيطرة مفهوم الربح الخاطف والدورة السريعة لرأس المال ، لدى معظم المتاجرين بصناعة السينما المصرية ، وهو مفهوم ليس إلا محصلة للسياسات الاقتصادية الانفتاحية الطفيلية غير المنتجة التي سادت طوال ربع القرن الأخير ، وإن **جانبا كبيرا من أزمة السينما المصرية يتجسد في استحواذ فكرة «العرض الأول» على صناع الأفلام وما يحصدون فيه من إيرادات** ،حتى أنهم يطبعون عشرا أو عشرين من النسخ لفيلمهم ، يوزعونها في دور العرض الفاخرة في القاهرة، ليستغرق عرضها عدة أسابيع متوالية ، يجمعون خلالها أرباحهم ، ثم يغيب الفيلم في غياهب النسيان ،بعدما كان الفيلم المصري في الخمسينيات والستينيات يدر أرباحا لمنتجه عبر سنوات طويلة من خلال استمرار عرضه في دور العرض المنتشرة في الأقاليم، وهذا هو المفهوم الصحيح للصناعة السينمائية القوية.

لقد أدى المفهوم الطفيلي السائد إلى نتائج شديدة السلبية ، فهو يدفع بعض المنتجين -والنجوم من ورائهم -إلى احتكار دور العرض المهمة القليلة ، بالوسائل المشروعة وغيرها ،مما لا يترك إلا فرصة ضئيلة أمام أفلام أخرى حتى أنها تقبع في العلب شهوراً أو أعواما طويلة ، وهو ما يجعل بعض المنتجين الجادين يتقاعسون بدورهم عن إنتاج أفلام جديدة ،وهو ما يكرس أيضا فكرة السباق المحموم حول الإيرادات وأرقامها القياسية ، بصرف النظر عن المستوى الفني للأفلام ،**مما أدى إلى أن يصبح فيلم «اسماعيلية رايح جاي» أو «صعيدي في الجامعة الأمريكية» مقياسا مخيفا «وسخيفا في آن واحد» ، يتورط فيه حتى النجم عادل إمام في فيلمه الأخير «الواد محروس بتاع الوزير» ، وتصبح الوسيلة الوحيدة للنجاح في هذا السباق هو المزيد من الاسفاف والابتذال والتخلي عن أبسط قواعد الفن السينمائي**(فيما أطلقنا عليه «عودة السينما المصرية إلى أفلام **كشكش بيه**» ،وفي الطريق إليك افلام من نوع «**عبود على الحدود** أو «**ماكانش في النية أبقى فلبينية**» !! ناهيك عن أن تردي السينما المصرية أفضى إلى سيطرة السينما الأمريكية على دور العرض السينمائية فبينما لم يعرض من الأفلام المصرية منذ بداية العام الحالي حتى الآن سوى أربعة أفلام (أحدها ليس الا مسرحية معلبة في شريط من السليولويد) ،فقد تسلل إلى شاشاتنا ما يزيد على العشرين فيلما من السينما الامريكية!.

ملاحظة أولي على الهامش : لسنا في الحقيقة ضد أن تنتج السينما المصرية أفلاما من نوع «عبود» أو «فلبينية» ، لكن من المؤكد أننا ضد أن تصبح هذه الأفلام -في ظل السياق السائد- هي «كل» انتاج السينما المصرية . **ملحوظة ثانية** كان المرء يتمنى -وليس كل ما يتمنى المرء يدركه -أن يتجنب النجم عادل إمام الوقوع في مأزق الايرادات بعد تاريخه الطويل، لكنه للأسف دخل المنافسة التي كنا نرجو أن يكون أكثر وعيا من أن يدخلها ، فلم يحقق في أفلامه الأخيرة إلا نجاحا شديد التواضع والتراجع ، ولعلنا قد نعود إلى ذلك في سياق أكثر تفصيلا).

تقول الحكومة إنها تفعل أقصى ما تستطيع من أجل حل أزمة السينما المصرية ، ونحن نصدقها لأن ذلك بالفعل هو أقصى امكاناتها الفكرية والسياسية والثقافية ،وهذا هو فهمها المتواضع لدور السينما المصرية صناعة وفنا ، وإذا كانت الحكومة تغدق الملايين هنا وهناك على المهرجانات والمؤتمرات ، فهل تراها تفكر في أن تنشئ ببعض هذه الأموال كل عام مائة دار عرض سينمائية جديدة في الأقاليم بمدنها الصغيرة وحتى قراها ، دور عرض متواضعة بلا تكييف هواء أو «فيشار» ؟! وهل ترى الحكومة تفكر حقا في إنه إذا تحقق المعدل الطبيعي لعدد المتفرجين -الذي ينبغي أن يدور حول أربعة أو خمسة أضعاف عدد السكان- لتحققت لديها صناعة تدر مليارا ونصف مليار من الجنيهات كل عام ، بفرض أن يكون معدل ثمن التذكرة خمسة جنيهات بدلاً من العشرين جنيها في دور عرض رجال الأعمال؟!.

الاجابة الوحيدة لتلك الأسئلة جميعا هو أن **نضع حدا فاصلا بين «الدولة» وعقدها الاجتماعي مع المواطنين ودورها في حماية الوطن،وبين «الحكومة» التي تمارس السياسة بعقلية «الموظف» الذي لا يرى له دوراً إلا في وضع اللوائح والتعليمات وتنفيذ «التوجيهات العليا»** ، والوسيلة الوحيدة هو أن تعود إلينا السينما المصرية ، ومفهوم الدولة ،ومعنى الوطن.

مشاغبات



مناورات بغداد
..
وحكمة طرابلس

وقائع ماحدث لأشقائنا من المواطنين العراقيين ، الذين ذهبوا لأداء فريضة الحج فى الأراضى المقدسة هذا العام، موضوع يستحق التوقف عنده ، والتأمل فيه ، ليس لأهميته فى ذاته ، ولكن لدلالته على الطريقة التى ماتزال الإدارة العراقية تتعامل بها مع مايحيط بها ، وببلدها ، وبالأمة كلها من مشاكل !

وماحدث هو أن العراق أرسلت عدة طائرات تضم مجموعات من الحجاج فى محاولة لتحدى قرارات مجلس الأمن التى تحظر على كل مطارات العالم استقبال الطائرات العراقية ، أو تقديم الخدمات الأرضية كلها. ولم تكن العراق أول دولة عربية تحت الحصار تفعل ذلك ، فقد سبقتها ليبيا إليه ، ولم تكن تلك أول مرة تفعلها العراق.

وفى كل الحالات ، نزلت الطائرات فى مطار " جدة" ، وقام الحجاج بأداء الشعائر ، وتفهمت كل الأطراف الموقف ، فلم يضن المطار السعودى على الطائرات العراقية بخدماته ، ولم تمنع السلطات الركاب من أداء الشعائر ، ولم تلجأ الدول التى انتدبت نفسها لمراقبة تطبيق قرارات الحصار ، إلى إسقاط الطائرات، وغض مجلس الأمن الطرف عن المخالفة، وأصبح مفهوما أن قرارات الحظر الجوى على البلدان العربية المحاصرة، لاتشمل الطائرات التى تحمل ركاباً يتوجهون إلى الأراضى المقدسة لأداء فريضة الحج..

والفكره لابأس بها ،قيمتها رمزية ودعائية ، فهى لم تؤد إلى رفع الحصار الجوى عن العراق، الذى لاتستطيع طائراته أن تطير فوق أقسام كبيرة من أراضيه ، ولاتستطيع أن تهبط فى أى مطار آخر من مطارات العالم ، ولاتستطيع أن تهبط فى مطار جدة نفسه فى غير موسم الحج !..

الجديد فى موسم هذا العام ، هو أن الإدارة العراقية ، أرادت أن تستغل موسم الحج - أيضا - لكسر قرار آخر من قرارات الحصار ، وهو تجميد الأموال . فمع أن حجاج الطائرات العراقيين دخلوا وأدوا الشعائر ، إلا أم ١٨ ألفا غيرهم من الحجاج العراقيين قدموا بالطريق البرى ، وليس مع أحدهم دينار ولا دولار ولاريال ، ليطلبوا من السلطات السعودية الانفاق على رحلتهم ، من الأموال العراقية المجمدة فى بنوكها . فلما اعتذرت السعودية لأنها لاتستطيع أن تخاطر بمخالفة هذه القرارات ، وعرضت أن تستضيفهم على نفقة الملك فهد ، تظاهروا ضدها ، وهتفوا بالروح والدم نفديك ياصدام .. وعادوا كما جاءوا من دون أن يؤدوا فريضة الحج ، لتبدأ حملة تنديد جديدة ضد السعودية فى الصحف العراقية !

ولاأحد يعترض على حق العراق فى أن يلجأ لكل الأساليب الدعائية لطرح قضيته على الرأى العام الاسلامى والعربى والعالمى، بما فى ذلك توظيف الطقوس الدينية لمناورات سياسية ، لكن الذى يدعو للاعتراض ، هو منهج التعامل مع دول الجوار ، ومع الدول العربية بشكل عام ، بهدف احراجها ، أو فضحتها أمام شعوبها ، ظنا من الإدارة العراقية ، بأن ذلك يمكن أن يستدعى ضغوطا شعبية ، تجبر النظم العربية على تحدى قرارات مجلس الأمن ورفع الحصار من جانب واحد!

وبصرف النظر ، عما يحمله هذا الظن ، من وهم كبير ، سواء فى قدرة هذه الدول على تحدى الحصار ، أو فى قدرة - أو حتى رغبة - شعوبها فى الضغط على حكوماتها فى هذا الاتجاه ، فان الأسلوب الذى تتبعه الإدارة العراقية ، لايحقق هذه النتيجة ، ولايمكن أن يؤدى إلى هذه الغاية ، لأنه ينطلق من افتراض خاطئ ، بأنها لم تسئ إلى هذه الحكومات أو إلى شعوبها ، ولم تهدد أمن بعضها ، وأن الحصار الذى فرض عليها ، كان - كما تدعى - بسبب موقفها المتشدد من الامبريالية والصهيونية ولاشئ آخر على الاطلاق.

مشكلة الإدارة العراقية ، هى أنها لاتدرك حتى الآن ، أن أساس مشكلتها ، هو علاقتها بدول الجوار العربية ، وأن خروجها من المأزق الذى قادت نفسها إليه ، وقادت إليه الأمة كلها ، رهين بسياسة حكيمة ، تسعى لتجميع كل ماتستطيع تجميعه حولها من أوراق القوة العربية ، وتقبل من كل دولة ، ماتستطيع أن تقدمه من دعم لها مهما كان قليلاً ، وتعمل على طمأنة الخائفين والمتشككين فى نواياها ، وأنها تدرك حجم الخطأ الذى وقعت فيه ، وتسعى لتطوير مواقفهم نحو مزيد من التضامن مع الشعب العراقى.

ولعل الذى اتبعته السياسة الليبية فى التعامل مع قضية الحصار المفروض عليها ، يعتبر نموذجاً يمكن لها أن تأخذ به . فقد تعاملت" ليبيا" بمرونة وحكمة لم يكونا متوقعين ، حتى نجحت واستطاعت على الرغم من الخلافات السياسية بينها وبين دول عربية ، مثل مصر والسعودية ، أن تجند جهوداً أدت فى النهاية للتوصل إلى حل مقبول لمشكلتها !

بعض المرونة .. والحكمة الليبية ياأيها الأصدقاء فى بغداد..

وصديقكم من صَدَقكم .. لامن صدّقكم!

صلاح عيسى

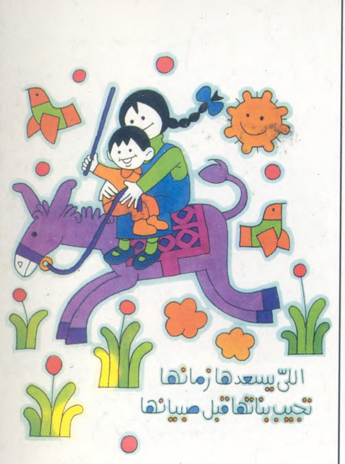

إكفي القدر على فمّها
تطلع البنت لأمّها


إن كان بدّك تصون العرض وتلمّه
جوّز بنتك للّي عينها منّه


٢ ١ ٣
لكل مجتهد نصيب


زيادة الخير خيرين


أبو البنات مرزوق


اللى يسعدها زمانها
تجيب بناتها قبل صبيانها


القفّة أم ودنين
يشيلوها إتنين


من كترت أولاده
قل زاده